جامعــــــــة حلــــــب
كليــــــــة الاقتصــــــاد
قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية



تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي والتضخّم في سوريـة

رسالة أُعدَّ لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد والعلاقات الدولية

إعداد
جــوان فــداء الــدين حمــو

إشراف
أ.د محمد سعيد فرهود
أستاذ في قسم الاقتصاد
والعلاقات الدولية
جامعة حلب

إشراف
أ.د خضر الأورفلي
أستاذ في قسم الاقتصاد
والعلاقات الدولية
جامعة حلب

2011

شهادة

اشهد بأنَّ العمل الموصوف بهذه الرسالة هو نتيجة بحث قام به الطالب **جوان حمو**، تحت إشراف الدكتور **محمد سعيد فرهود** الأستاذ بكلية الاقتصاد بجامعة حلب، والدكتور **خضر الأورفلي** الأستاذ بكلية الاقتصاد بجامعة حلب، وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص.

المشرف

أ. د. خضر الأورفلي

المشرف

أ. د. محمد سعيد فرهود

المرشح

جوان فداء الدين حمو

* * *

تصريح

أصرح بأنَّ هذا البحث **تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي والتضخم في سورية** لم يسبق أن قبل للحصول على أية شهادة ولا هو مقدم للحصول على شهادة أخرى.

المرشح

جوان فداء الدين حمو

* * *

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر الذي وفقنا لانجاز هذا العمل

أتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى الأساتذة المشرفين على ما قدموه لي من مساعدة لإتمام هذا العمل

واخص بالذكر اليد التي احتضنت ما أنجزته، مراجعة منه وتمحيصاً وإشرافاً .... د . خضر الأورفلي

وأتقدم بخالص الشكر إلى اليد التي لطالما كانت لي العون والسند في إعداد هذه الأطروحة .... د . محمد سعيد فرهود (رحمه الله)

كما أتقدم بخالص الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة الحكم على الملاحظات القيمة المقدمة حول هذه الأطروحة

.... د . عبد الهادي الرفاعي و د . أيمن شيحا

وما من سبيل في آخر هذه الكلمة سوى أن اشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد، ولو بكلمة

جوان

الإهداء

إلى الذين أمر الله برهما وطاعتهما

أبي وأمي الحبيبين

والى وطني الغالي الذي علمني معنى الانتماء

سورية

والى إخوتي وأخواتي في الوطن

ازاد وولات وخبات وروناز وهمرين ونوشين

والى إخوتي وأخواتي في الغربة

درباس وسيران وروجين

وإلى أصدقائي الأوفياء في العمل

عبد العزيز وليكا وزهرة أوسي

وإلى كل من أحبهم قلبي ووسعهم صدري

إلى كل هؤلاء أقدم عملي المتواضع

جوان

الفهرس

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

- الملخص -

يعتبر سعر الصرف أحد أهم أدوات التحليل الاقتصادي الكلي حيث يؤثر في مختلف أوجه الأداء الاقتصادي للدولة. فهو يؤثر في تكلفة السّلع والخدمات المستوردة، وفي الصناعات التصديرية، وفي معدلات التضخّم، وفي النّاتج المحلي، وفي العمالة، وفي توزيع الدّخل، وفي عجز أو فائض الميزان التجاري... الخ.

يتضمن هذا البحث دراسة تأثير سعر صرف الدولار الأمريكي على النّاتج المحلي الإجمالي عموماً، ثم على تأثيره على النّاتج المحلي الإجمالي في سورية. ومن ثم تأثير سعر الصرف الدولار الأمريكي على التضخّم عموماً ثم تأثيره على معدلات التضخّم في سورية.

وعلى هذا النحو ستكون الدّراسة عبر فصلين:

يتناول الفصل الأول تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي، حيث يعرض المبحث الأول الإطار المفاهيمي لسعر الصرف، وتطوره في سورية. والمبحث الثاني نموذج تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي، حيث سيتم في هذا المبحث دراسة تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي في الأدبيات الاقتصادية ومن خلال الاعتماد عليه سيتم تشكيل نموذج تأثير سعر صرف الدولار الأمريكي بدلالة الليرة السورية على النّاتج المحلي الإجمالي السوري وذلك من خلال بناء نموذج خطي متعدد باستخدام تحليل الانحدار الاتجاهي (VAR)، وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية Ordinary Least Square (OLS) يكون فيه النّاتج المحلي الإجمالي متغيراً تابعاً، وكل من (الإنفاق الاستثماري الخاص، والإنفاق الحكومي، والصادرات، والواردات، وسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية) متغيرات مستقلة في الدّراسة. وذلك بعد إجراء كل من اختبار ديكي فولر المطور لاختبار درجات استقرار المتغيرات، واختبار جوهانسن للتكامل المشترك لمعرفة تكامل المتغيرات، واختبار جرانجر للسببية، واختبار الاستجابة المحفزة، واختبار تحليل التباين.

ويتناول الفصل الثاني تأثير سعر الصرف على التضخم، حيث يعرض المبحث الأول مفهوم التضخم ومظاهره. والمبحث الثاني نموذج تأثير سعر الصرف على التضخم، حيث سيتم في هذا المبحث دراسة تأثير سعر الصرف على التضخم في الأدبيات الاقتصادية ومن خلال الاعتماد عليه سيتم تشكيل نموذج تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على التضخّم في سورية باستخدام تحليل الانحدار الاتجاهي (VAR)، وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) يكون فيه التضخّم متغيراً تابعاً، وكل من (سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية، والعرض النقدي ، والصادرات النفطية، والواردات المصنوعة) متغيرات مستقلة في الدّراسة، وذلك بعد إجراء نفس الاختبارات السّابقة.

وعلى أساس الدّراسة الوصفية والتحليلية سيتبين الأثر الانكماشي لسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على النّاتج المحلي الإجمالي في سورية، والعلاقة الطردية بين سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية ومعدلات التضخّم في سورية.

- مقدمة Introduction:

يشكل سعر الصرف أحد أهم قضايا العلاقات الاقتصادية الدولية ومن أحد أهم أدوات السياسة التجارية كونه يؤثر في الكثير من المؤشرات الكلية للأداء الاقتصادي (الموازنة العامة، النّاتج المحلي، معدّل التضخّم السنوي أو الانكماش، معدّل البطالة... الخ)، أي أنَّه يؤثر في جميع الكميات الاقتصادية وعلى مجمل قطاعات الاقتصاد القومي وبذلك يكون أحد القضايا الجوهرية بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني، حيث أنَّ السّلطات النقدية في الدولة تولي تحديده اهتماماً خاصاً نظراً لما ينطوي على ذلك من تأثيرات كبيرة، حيث يمكن من خلاله المحافظة على إدارة السياسة النقدية الإدارة المثلى وفق المعطيات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود.

وفي ظل نظام النقد الحالي نجد أنَّ الدول النامية والناشئة تواجه خيارين بالنسبة لسعر الصرف: إما تعويم عملتها في مواجهة العملات الأخرى أو ربط قيمة عملتها بعملة رئيسة أو إلى سلة من العملات.

ففي الوقت الذي نجد فيه أنَّ العديد من الدول النامية والناشئة قد اتجهت نحو تعويم عملتها (مصر في عام 2003، وباكستان في عام 2000، والبرازيل في عام 1999، والهند في عام 1993) وغيرها من الدول، نجد أنَّ سورية لا تزال تتبع نظام التثبيت مع هامش من التغير، وقد قامت مؤخراً في بداية عام 2007 بفك ارتباط عملتها بالدولار الأمريكي الذي يعود إلى نشأة النظام النقدي الدولي بالتوقيع على اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods Agreement عام 1944 وربطها بسلة من العملات (الدولار، واليورو، والين الياباني، والجنيه الإسترليني) من أجل التقليل من تقلبات عملتها تجاه عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين للقطر، ومن المعروف أنَّ سياسة التثبيت هذه تؤدي إلى التقليل من فعّالية السياسة النقدية (دون أن يؤدّي إلى تلاشيه). لكن عادة ما يوجد مدى واسع نسبياً يتحرك سعر الصرف في إطاره. بالإضافة إلى هذا فأنَّ الليرة السورية شهدت عدة تخفيضات رسمية في قيمتها لعدة أسباب من أهمها نمو الكتلة النقدية M2 بشكلٍ كبير، ومديونية الدولة الداخلية والخارجية، وعجز الموازنة، والخلل في ميزان المدفوعات، وانحسار المساعدات العربية والأجنبية... الخ. ونظراً لما يترتب على سعر الصرف من تأثيرات على المؤشرات الكلية للأداء الاقتصادي كالنّاتج المحلي ومعدلات التضخّم والذين يمثلان محور الدّراسة كان لابد من دراسة هذه التأثيرات.

- أهمية البحث وأهدافه Importance and Study Objectives:

تكمن أهمية البحث في كون سورية من الدول الناشئة التي لها طموحات اقتصادية تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار، وكون سعر الصرف إحدى أهم أدوت التأثير في النمو والاستقرار الاقتصادي سواءً على الصعيد الداخلي أم على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية. فقد كان لا بد من دراسة هذا الموضوع وبخاصة في ظل اعتماد العديد من الدول النامية والناشئة على سياسة سعر الصرف الثابت تجاه الدولار أو تجاه سلة محددة من العملات، هذه السياسة التي أثبتت العديد من الوقائع أنَّها من أهم أسباب الأزمات النقدية.

ويرجع سبب اختيار مؤشر النّاتج المحلي الإجمالي كأحد المؤشرات الكلية للأداء الاقتصادي كونه يعبر عن العديد من المؤشرات الأخرى كالتجارة الخارجية (الصادرات والواردات) والاستهلاك والادخار والاستثمار، ومن ناحية أخرى لأنَّه يعبر عن قطاعات المجتمع كافةً (القطاعات السلعية والقطاعات التوزيعية والقطاعات الخدمية). وتجدر الإشارة إلى أنَّ سبب اختيار مؤشر النّاتج المحلي الإجمالي في سورية وعدم اختيار النّاتج المحلي الصافي، أو النّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أو النّاتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج هو أنَّ اغلب الدراسات التطبيقية التي سترد لاحقاً أخذت النّاتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع في دراساتها من جهة، ومن جهة أخرى فأنَّ اغلب بيانات النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي بيانات متعلقة بالنّاتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة إلى سبب اختيار مؤشر التضخّم فهو لأنَّ التضخّم – كنتيجة لممارسات سعر الصرف– يعكس آثاراً على مؤشرات عديدة في الاقتصاد سواء أكان من حيث حجم الائتمان أو حجم الاستهلاك والادخار والاستثمار والدخول الحقيقية للأفراد والمعدل العام للإنتاجية في الاقتصاد... الخ، وخاصة في ظل تطوره بالزيادة في سورية.

وفيما يتعلق باستبعاد بعض المؤشرات الكلية الأخرى من هذه الدّراسة كمؤشر البطالة ومؤشر عجز الموازنة فقد تمَّ استبعادهما من هذه الدّراسة من أجل إعطاء البحث شيء من الخصوصية والتعميق في بعض المواضيع وليس جميعها وذلك كي لا يتشتت البحث في أكثر من موضوع، ومن جهة أخرى لانَّ هنالك بعض الدراسات الجدية متعلقة بهذا الموضوع قيد التنفيذ.

وبالتالي هدف البحث هو دراسة العلاقة التي يؤثر من خلالها سعر الصرف في النّاتج المحلي الإجمالي وفي التضخّم أي دراسة العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية والنّاتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخّم في سورية وذلك من خلال

علاقات قياسية تقديرية للوصول إلى نتائج رياضية رقمية يتم من خلالها طرح حلول وتوصيات للقائمين على السياسة النقدية والمالية.

- تساؤلات البحث Wonders of the Study:

تكمن مشكلة البحث في التساؤل التالي:

- ما هي التأثيرات التي تمارسه سياسة سعر الصرف في سورية في ظل التخفيضات الرسمية لليرة السورية وخلال فترة الدراسة:

- على النّاتج المحلي الإجمالي في سورية؟ هل هو تأثير توسعي Expansionary، أم تأثير انكماشي Contractionary؟.
- على معدلات التضخّم في سورية؟ هل هو تأثير ايجابي أم سلبي؟.

- فرضيات البحث Study Hypotheses:

للإجابة على التساؤل السّابق تقوم هذه الدّراسة على فرضيتين مؤداهما:

- **الفرضية الأولى:** إنّ زيادة سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية يترك تأثيراً انكماشياً على النّاتج المحلي الإجمالي في سورية.

- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية ومعدلات التضخّم في سورية وهذه العلاقة طردية.

- منهج البحث Study approach:

سيتم في هذه الدّراسة اتباع الأسلوب الوصفي التحليلي من أجل التعرف على الظّاهرة حيث سيتم تكوين صورة واضحة عن مفهوم سعر الصرف وعن أنظمته ومحدداته والتأثيرات المترتبة عليه (كتأثيره على النّاتج المحلي وعلى معدلات التضخّم)، كما سيتم اتباع الأسلوب الإحصائي التحليلي وذلك من أجل ربط متغيرات الدّراسة بالشكل الملائم من أجل الحصول على التفسير الملائم. وفي سبيل ذلك سيتم استخدام برنامج (SPSS) Stoical Package for The Social Science الإحصائي من أجل تحديد العلاقة بين سعر الصرف والنّاتج المحلي الإجمالي والتضخّم. وكذلك سيتم استخدام برنامج E- views 5.1 الإحصائي لدراسة استقرار السلاسل الزمنية واختبار تكامل متغيرات الدّراسة والعلاقات السببية بينها.

- الدراسات السّابقة Literature Review:

دراسة: رسلان خضور، **منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والواردات وإعادة توزيع الدّخل**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 31، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (معهد التخطيط القومي)، 2000، 21 ص.

درس الباحث تأثير سعر الصرف على الصادرات والواردات السورية خلال الفترة (1980- 1998) وتوصل إلى النتيجة التالية:

أنّ تخفيض قيمة الليرة السورية لم يؤد إلى زيادة الصادرات وتراجع "الواردات الفعلية" بما يتناسب مع التخفيض وعزا ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها أنّ الصادرات السورية لا تتمتع بقدر كاف من المرونة في الأسواق الخارجية كون اغلبها مواد أولية خام (نفط، قطن، فوسفات، خامات أخرى).

وتجدر الإشارة إلى أنّه لا توجد دراسات أخرى بهذا الخصوص عن الاقتصاد السوري إنما هناك دراسات عن اقتصادات دول أخرى سيتم الاستفادة منها في التحليل في هذا البحث. وما يميز هذا البحث عن غيره أنّه الدراسة الأولى (حسب علم الباحث) التي تناولت موضوع تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي والتضخم في سورية، كما أنّها دراسة معاصرة تم الاعتماد فيها على متغيرات متعلقة بخصوصية الاقتصاد السوري، ولم تستخدم المتغيرات التي استخدمت في نماذج الدراسات الأخرى مما أعطى البحث بعداً حقيقياً لمشكلة الاقتصاد السوري.

- حدود البحث Study Dissertation Limits:

- الحدود المكانية:

سيتم إجراء هذا البحث في سورية.

- الحدود الزمانية:

سيغطي البحث الفترة الزمنية التي تلت بعد العام 1995 أي أنّها ستشمل ثلاثة خطط خمسية (الخطة الخمسية الثامنة، والتاسعة، والعاشرة) وذلك من أجل الدّراسة في سلسلة زمنية مناسبة نتيجة سهولة الحصول على البيانات ضمن السلسة الزمنية السابقة الذكر من ناحية، ومن ناحية أخرى لأنّ معظم الدراسات السّابقة كانت تتناول فترات زمنية مشابهة لطول الفترة الزمنية التي سيتم دراستها.

- خطة البحث Structure of the Dissertation:

بالاعتماد على المناهج السّابقة الذكر، تمَّ تقسيم البحث إلى فصلين، وذلك في محاولة الإلمام بجوانب الموضوع كافة:

الفصل الأول
(تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي)

المبحث الأول: مفهوم سعر الصرف وتطوره في سورية.
المبحث الثاني: نموذج قياس تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي.

الفصل الثاني
(تأثير سعر الصرف على التضخم)

المبحث الأول: مفهوم التضخم وتطوره في سورية.
المبحث الثاني: نموذج قياس تأثير سعر الصرف على التضخّم.

الفصل الأول

(تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي)

الفصل الأول

(تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي)

تعتبر سياسات سعر الصرف المتبعة في الدّول أحد أهم الأدوات الاقتصادية المؤثرة في حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي للدول كونها تحدد الحجم الاقتصادي للدول.

وتختلف هذه السياسة في تأثيراتها على النّاتج المحلي الإجمالي حسب نوع نظام الصرف المتبع في الدولة وحسب ظروفها الاقتصادية. فهي تمارس أحياناً تأثيرات توسعية على النّاتج المحلي الإجمالي وأحياناً تأثيرات انكماشية.

لذلك سوف يتم التعرف في هذا الفصل على مفهوم سعر الصرف وأنواعه ونظرياته، وتطور سياسته في سورية وعلى آلية تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي.

ففي المبحث الأول سيتمّ التعرف على سعر الصرف وأشكاله المختلفة بدءاً من شكله الاسمي البسيط وانتهاءً بشكله الحقيقي الفعَّال التوازني، كما سيجرى مسح الأدبيات الاقتصادية التي تطرقت إلى النظريات التي تباينت في تفسيرها لتحركات سعر الصرف، وذلك لتكوين فكرة واضحة عن بعض محددات سعر الصرف. وفيما بعد سيتمّ استعراض تطور سياسة سعر الصرف في سورية خلال فترة الدراسة (1995- 2008).

وفي المبحث الثاني سيتمّ دراسة نموذج تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي في الأدبيات الاقتصادية ومن خلال بعض الدراسات التطبيقية، ثمَّ سيتمّ دراسة نموذج تأثير سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على الناتج المحلي الإجمالي السوري.

المبحث الأول

(مفهوم سعر الصرف وتطوره في سورية)

- أولاً: مفهوم سعر الصرف وأهميته:

مع تشكل المجتمعات البشرية وتطورها من شكلها البدائي الذي اعتمد نظام المقايضة السلعي القائم على تبادل السّلع العينية بعضها مع البعض أصبحت الحاجة ملحة فيما بعد لإيجاد نظام آخر أكثر مرونة يتم على أساسه تبادل السّلع والخدمات، وذلك بسبب المشكلات التبادلية التي أثارها ذلك النظام وبالأخص مشكلة المعيار الذي يقوّم السّلع والخدمات. فتطور هذا النظام عبر مروره بالنقود السلعية إلى النقود المعدنية فالنقود الورقية التي أصبحت أكثر الأشياء قبولاً وسط عمليات البيع والشراء، إلى النقود الائتمانية أخيراً.

وبتشكل الدّول أصبح لكل منها نقدها الخاص ونظامها الاقتصادي الخاص، وأضحت ترتبط مع بعضها من خلال التجارة الخارجية، فكان من الضروري إيجاد طريقة للتعامل يحوّل ما بين النقدين المحلي والأجنبي ما أجل سير العمليات التبادلية التي قد تحدث بينها. فهناك معاملات تجارية تتم بين الدّولة والخارج، وهناك استثمارات أجنبية تحدث في الدّولة، وهناك دفع لفوائد القروض التي تقترضها الدّولة من الخارج، وهناك نفقات السياحة التي تصرف في الخارج والتي ينفقها مواطنو الدّولة هناك .... الخ.

كل هذه الأمور وغيرها أجبرت الدّول على تحديد قيمة لعملتها تجاه عملات باقي الدّول المتعاملة معها كي تشهد نوعاً من الاستقرار الاقتصادي المتوازن. وبذلك ظهر سعر الصرف وسط تشابكات العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدّول ليكون محل اهتمام الجميع سواء كانوا أفراداً أو مستثمرين أو شركات وصولاً إلى الدّول وبورصاتها.

ونتيجةً للنمو الملحوظ في المعاملات التجارية وتشابكات العلاقات الاقتصادية الدولية ظهر أكثر من نوع من أنواع سعر الصرف، إذ تمايزت أنواعه ليكون لكل منه استخدامه الخاص ودلالته الخاصة. كما تعددت أنظمة سعر الصرف المتبعة من قبل الدّول كلٌّ حسب ظروفها وحالتها الاقتصادية، كما وتعددت قواعده. وبذلك أضحت سياسة سعر الصرف من ضمن أهم السياسات التي تلجأ إليها السّلطات النقدية في الدّولة بهدف إدارة الاقتصاد الوطني على أفضل وجه، وذلك من خلال توجيهه بالشكل السليم والصحيح.

ويعرّف سعر الصرف بأنَّه نسبة وحدات عملة إحدى الدّول التي تصرف أو تستبدل تجاه عملات الدّول الأخرى.[1] كما ويعرّف أيضاً بأنَّه سعر إحدى العملات في صيغة عملة

---

(1) **MAUNDER** Peter, ... [and others], **Economics Explained**, 3rd.ed, HarperCollins Publishers Limited, London, United Kingdom, 2000, P.101.

أخرى.[1] مثالٌ عن ذلك: إنّ سعر صرف الدولار الأمريكي (US.D) تجاه الليرة السورية (S.P) هو: 1 (US.D) = 52 (S.P) يعني أنّ امتلاكك لاثنين وخمسين ليرة سورية سيؤدي لحصولك على دولار أمريكي واحد أو العكس.

وغالباً ما يتحدد سعر الصرف وفقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي Foreign Exchange Market التي هي السوق التي تتواجد فيها عملات الدّول المختلفة التي يتاجر بها والتي يحدد فيها نسب الصرف.[2]

ومن خلال سعر الصرف تنسب العملات إلى بعضها بعضاً من خلال ما يسمى النسبة التقاطعية Cross Rate لأسعار الصرف والتي تنص على أنّ سعر الصرف بين عملتين يتحدد من خلال تقسيم سعر صرف كل منها تجاه سعر صرف عملة دولة ثالثة.[3]

على سبيل المثال إذا كان سعر صرف الجنيه تجاه الدولار هو $1.5999/£ وسعر صرف الين مقابل الدولار هو ¥110.66/$ فإنّ النسبة التقاطعية بين الين والجنيه الإسترليني هي:

$$\frac{¥}{£} = \frac{¥}{\$} \times \frac{\$}{£}$$

1.5999 $ لكل £ × 110.66 ¥ لكل $ = 177.05 ¥ لكل £

وبالتالي يمكن لنا أن نعرّف سعر الصرف بأبسط شكل على أنّه عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع لقاء الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

وتكمن أهمية سعر الصرف في كونه وسيط للمعاملات الدولية بين الدّول، إذ يعبر عن العلاقة التبادلية بين اقتصاد الدّولة واقتصاد الخارج، أي أنّه يعبر عن العلاقة بين الاقتصاد المفتوح للدولة Open Economy وباقي الاقتصادات الدولية. فعن طريقه تتم تسوية حسابات التجارة الخارجية. وهو بمثابة المرآة التي تعكس العلاقة بين صادرات الدّولة ووارداتها مع الدّول الأخرى. لذا فإنّه يمثل الأداة الأكثر فعالية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتقليل الواردات، وتفسير التّغيّرات بين صافي الثروة الأجنبية Foreign Wealth والحساب الجاري Current Account.[4]

---

(1) **GRIFFITHS** Alan and **WALL** Stuart, **Applied Economics (An Introductory Course)**, 8th.ed, Prentice Hall, New Jersey, United States of America, 1999, P.579.

ويلاحظ أنّه ليس بالضرورة أن يكون سعر الصرف (سعر القطع، أو سعر التبادل، أو سعر الاستبدال) عبارةً عن عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، فقد تدفع للحصول على جزء من العملة الأجنبية.

(2) **SAMUELSON** Paul. A and **NORDHAUS** William. D, **Economics**, 18th.ed McGraw Hill, Boston, United States of America, 2003, P.604.

(3) **SHIM** Jae K and **CONSTAS** Michael, **Encyclopedic Dictionary of International Finance and Banking**, Library of Congress, United States of America, 2001, P.88.

(4) **SCHMITT-GROH´** Stephanie and **URIBE** Mart´ın, **International Macroeconomics**, Duke University, Durham/North Cardina, United States of America, 2007, P.7.

وبذلك نجد أنَّ لسعر الصرف تأثيراً كبيراً على التجارة العالمية والتدفقات المالية، الأمر الذي يجعل منه جزءاً محورياً هاماً في أي إطار للسياسة الاقتصادية الوطنية.[1] ومن هنا تأتي أهمية سعر الصرف في العلاقات الاقتصادية الدولية.

- ثانياً: أنواع سعر الصرف:

نظراً لأهمية سعر الصرف في المعاملات التجارية الدولية، فقد تعددت أشكاله ليكون لكل منه استخدامه الخاص ودلالته الخاصة، فمنه ما كان مؤشراً للتدهور أو التحسن كسعر الصرف الاسمي، ومنه ما كان مؤشراً للتنافسية كسعر الصرف الحقيقي، وسعر الصرف الحقيقي الفعَّال، وسعر الصرف الحقيقي التوازني.

1- سعر الصرف الاسمي Nominal Exchange Rate (NER):

يعتبر سعر الصرف الاسمي أو ما يسمى في بعض الأحيان بسعر الصرف النقدي أو الآني من أحد المؤشرات الآنية للسياسة النقدية في الدّولة كونه يتغير بشكلٍ شبه يومي وبسرعة، أي انَّه يتحدد وفقاً للعرض والطلب على العملة في لحظة زمنية معينة.

وهو يعتبر من ابسط أشكال سعر الصرف، حيث يمكن أن نعرفه بأنَّه نسبة تبادل أي عملة تجاه العملات الأخرى.[2] أو سعر وحدة واحدة من العملة الأجنبية بصيغة العملة المحلية.[3]

وبالنسبة إلى أية عملة توجد لها العديد من أسعار الصرف الاسمية وذلك تجاه عملة كل دولة من دول العالم، فالدّولار الأمريكي مثلاً يمكن أن يستخدم لشراء الين الياباني، والجنيه الإسترليني، واليورو، والبيزو المكسيكية وغيرها.[4]

وعادة ما يعبر سعر الصرف الاسمي عن سعر صرف ثنائي Bilateral بين دولتين.[5] بمعنى آخر نسبة تبادل عملتين كل تجاه الأخرى.[6] لذلك فأنَّ هذا التعبير يحمل وجهين لنفس المعنى:

([1]) **ستون** مارك و**أندرسون** هارالد، **أنظمة سعر الصرف: ثابتة أو معومة؟**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، مارس/2008، ص 42.

([2]) **GRIFFITHS** Alan and **WALL** Stuart, op.cit, P.582.

([3]) **GÄRTNER** Manfred, **Macroeconomic**, 2[ed].ed, Prentice Hall, Harlow, United Kingdom, 2006, P.73.

([4]) **WALKER** David, **Ten Principles of Macroeconomics**, 3[ed].ed, Thomson, Australia, 2006, P.366.

([5]) **GRIFFITHS** Alan and **WALL** Stuart, op.cit, P.582.

([6]) **عثمان** مصطفى محمد، **أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة (دراسة مقارنة)**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 2006، ص8.

- الوجه الأول (سعر صرف العملة الأجنبية تجاه العملة المحلية):

إنَّه يعبر عن عدد وحدات العملة المحلية التي تقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية. مثال عن ذلك يذكر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية:

1 (US.D) = 52 (S.P)

- الوجه الثاني (سعر صرف العملة المحلية تجاه العملة الأجنبية):

إنَّه يعبر عن عدد وحدات العملة الأجنبية التي تقابل وحدة واحدة من العملة المحلية (أي إنَّه مقلوب الوجه الأول). مثال على ذلك يذكر سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي:

1 (S.P) = 1/52 (US.D)

وغالباً ما يسمى سعر الصرف وفقاً لهذا الوجه بالسعر التبادلي Reciprocal Rate.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الكثير من الدول تأخذ بالمفهوم الأول الذي يعبر عن تعادل العملة الأجنبية الواحدة للعملة المحلية.[2] وذلك أنَّه في هذه الحال ينظر إلى العملة الأجنبية كما لو كانت سلعة من السّلع التي يتم تبادلها مع الدّول التي أصدرت هذه العملات.[3]

وقد يكون سعر الصرف الاسمي رسمياً أي أنَّه يتم تحديده من قبل السّلطات النقدية في الدّولة، وعادة ما يشاهد هذا النوع من السعر في الدّول التي تتبع نظام سعر صرف ثابت. كما أنَّه قد يوجد أكثر من سعر صرف اسمي رسمي معمول فيه في الدّولة الواحدة، فقد يكون هناك سعر صرف رسمي يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي معمول به في الأسواق الموازية، وقد يوجد سعر صرف تجاه كل دولة من الدّول كما كان متبعاً في سورية.

ونظراً لتغير سعر الصرف الاسمي بشكل شبه يومي فإنَّ تغيره هذا يسمى تدهوراً أو تحسناً [(انخفاضاً/ تخفيضاً)، (ارتفاعاً/ زيادة)]، وبالتالي لا بد من أن يفرق بين انخفاض قيمة العملة Depreciation، وتخفيض قيمة العملة Devaluation، وبين ارتفاع قيمة العملة Appreciation وزيادة قيمة العملة Revaluation.

فانخفاض قيمة العملة قد يكون نتيجة لزيادة سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية أو نتيجة عوامل داخلية مثل انخفاض الإنتاجية، أو الأزمات الاقتصادية للدولة، أو

---

(1) **حسن** توفيق عبد الرحيم يوسف، **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2004، ص 63.

(2) الجدير بالذكر أنَّ المملكة المتحدة هي إحدى النماذج التي تعتمد على تعريف سعر الصرف الأجنبي لديها على أساس هذا المفهوم (المفهوم الثاني).

(3) **عبد العظيم** حمدي، **الإصلاح الاقتصادي في الدّول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**، زهراء الشرق، القاهرة/ مصر، 1998، ص 39.

عجز الموازنة ...الخ، وتخفيض قيمة العملة يكون نتيجة للسياسة النقدية المتبعة في الدولة المحلية.

كذلك الأمر بالنسبة إلى ارتفاع/ زيادة قيمة العملة الوطنية، فارتفاع قيمة العملة الوطنية قد يكون نتيجة انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية أو نتيجة عوامل داخلية مثل زيادة الإنتاجية أو رفع القيود عن التجارة الخارجية ...الخ، وزيادة قيمة العملة المحلية هو نتيجة للسياسة النقدية المحلية.

ويلاحظ أنَّ انخفاض قيمة العملة وارتفاعها يحدثان عندما لا تكون العملة جزءاً من نظام الصرف الثابت، في حين أنَّ تخفيض قيمة العملة وزيادتها يحدثان عندما تكون العملة جزءاً من نظام الصرف الثابت.[١]

وعادةً ما يشير تخفيض قيمة العملة إلى السياسية الحكومية المتعمدة Deliberate Act of Government. وقد ذكرت أغلب الدراسات التي تناولت مفهوم تخفيض قيمة العملة أنَّ آثارها المفيدة على المنافسة تكون مؤقتة.[2]

ومن الملاحظ أنَّه غالباً ما تلجأ الدّول إلى تخفيض قيمة عملتها، وذلك من أجل زيادة صادراتها وتخفيض وارداتها. ونادراً ما تقوم الدّول بزيادة قيمة عملتها وذلك بناء على طلب صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF).

وبالرغم من الدلالة التي يحملها سعر الصرف الاسمي إلاَّ أنَّه لا يخلو من الانتقادات الموجهة إليه من قبل الكثير من الاقتصاديين. ومن هذه الانتقادات:

1- إنَّه لا يزود بأية طريقة لحساب متوسط سعر الصرف بالنسبة إلى باقي الشركاء التجاريين الرئيسيين.[٣]

2- إنَّ تغير سعر الصرف بشكلٍ يومي ارتفاعاً أو انخفاضاً قد يفقد العملة قوتها الشرائية نوعاً ما، وبالتالي فهو لا يبين حقيقة قيمة العملة، أي أنَّه لا يزود بمعلومات عن القوة الشرائية الفعلية للكميات المختلفة من النقود المعطاة في مختلف الدّول.

فمثلاً إذا كانت سيارة Volvo S60 تباع بـــ: 50.000 فرنك في سويسرا، وبـــ: 300.000 الكورون في السويد، ففي أي الدولتين تكون السيارة ارخص؟.[٤]

---

(1) **MULHEARN** Chris and **VANE** Howaed R, **Economics**, 4th.ed, Macmillan, London, United Kingdom, 1999, P.305.
(2) **BISHOP** Mattew, **Economics**, 58th.ed, McGraw, London, United Kingdom, 2004, P.72.
(3) **DUNN** Robert M and **MUTTI** John H, **International Economics**, 6th.ed, Taylor & Francis e-Library, New York, United States of America, 2004, P.302.
(4) **GÄRTNER** Manfred, op.cit, P.73.

3- إنَّه يُهمل عنصر التضخّم.

4- إنَّ تغيره يؤثر أحياناً وبشكلٍ سلبي على صادرات سلع المنافسة الرئيسية ووارداتها ممَّا قد يدفع بالحكومة إلى زيادة حماية صناعتها.[١]

ونتيجة لوجود أكثر من شريك تجاري واحد للدولة يصبح هذا السعر لا يعبر عن قوة عملة الدّولة تجاه الخارج. لذلك كان لا بد من استخدام سعر صرف آخر أكثر تعبيراً عن عملة الدّولة في المعاملات الدولية. ذلك أنَّه في الواقع لا يهم الاقتصاديون مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحويه من قوة شرائية، أي كمية السّلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي.[٢]

2- سعر الصرف الحقيقي (RER) Real Exchange Rate:

صمم سعر الصرف هذا ليقيس نسبة تبادل السّلع المحلية مع السّلع في الخارج،[٣] أي العلاقة بين السّلع الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية بين دولتين. وقد ظهر هذا السعر في أواخر القرن العشرين لقياس التّغيّرات في التكلفة أو الأسعار التنافسية في الأسواق العالمية.[٤] أي أنَّه يقيس القدرة على المنافسة Competitiveness.[٥]

ووفقاً لما سبق فإنَّه كلما زاد عدد الوحدات من السّلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية فإنَّ قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة تنخفض والعكس صحيح. فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يدل على تدهور Deteriorated الموقع التنافسي للدولة لأنَّه في مثل هذه الحال تكون الدّولة قد واجهت تضخّماً أكبر من تضخّم شركائها التجاريين. ومثل هذا التدهور يدل على صعوبة بيع الصادرات وزيادة حجم الواردات.[٦] وبالمقابل فإنَّ انخفاض هذا المؤشّر يعتبر عاملاً ايجابياً يؤدّي إلى ارتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات، لهذا فإنَّ لاتجاهات هذا المؤشّر الحقيقي للصرف أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات

---

(1) **DRABEK** Zdenek and **BRADA** Josef C, **Exchange Rate Regimes and the Stability of Trade Policy in Transition Economies**, Working Paper ERAD-98-07, World Trade Organization, Economic Research and Analysis Division, Arizona State University, United States of America, July/1998, P.4.

(2) **العباس** بلقاسم، **سياسات أسعار الصرف**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث والعشرون، الكويت، تشرين الثاني، 2003، ص 4.

(3) **GRIFFITHS** Alan and **WALL** Stuart, op.cit, P.579.

(4) **DUNN** Robert M and **MUTTI** John H, op.cit, P.302.

(5) **الصادق** علي توفيق و**لطيفة** نبيل عبد الوهاب، **سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات عمل، العدد الثالث، من 21 إلى 25 سبتمبر 1997، الإمارات العربية المتحدة، 1997، ص 17.

(6) **DUNN** Robert M and **MUTTI** John H, op.cit, P.306.

Balance of Payment وكذلك لتطورات الأسواق السلعية والنقدية والمالية.[1]

كما أنَّ سعر الصرف الحقيقي يتأثر عكسياً بتغيرات سعر الصرف الاسمي، فكلما ارتفع سعر الصرف الاسمي كلما انخفض سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي ترتفع القدرة على المنافسة.[2]

ويمكن أن نعرّف سعر الصرف الحقيقي بين عملتين بأنَّه ناتج سعر الصرف الأساسي في نسبة الأسعار بين البلدين،[3] أو هو النسبة بين أسعار السّلع في الخارج Abroad وأسعار السّلع في الداخل. ويعرف أيضاً بأنّه السعر الذي يأخذ بالفروقات التّضخّمية بين الدّول.[4] أي أنَّ سعر الصرف الحقيقي يجمع في اعتباره تقلبات سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخّم، وذلك بإدخال تعديلات مناسبة.[5]

وهناك سببان رئيسيان لاستخدام هذا المفهوم (مفهوم سعر الصرف الحقيقي):

1- الرغبة في إظهار العلاقات الحقيقية، حيث أنَّ الأثمان الحقيقية تساعد أكثر من غيرها، في تحليل تحركات التجارة والحساب الجاري، على غرار تحليل العرض والطلب الحقيقيين وأسعار السّلع الحقيقية. فعلى سبيل المثال، إذا زادت القيمة الاسمية لعائدات الصادرات، بنفس المقدار الذي زادت به تكلفة إنتاج هذه الصادرات، فلن يحدث أي تغير بالمفهوم الحقيقي.[6] لذلك فهو يسمى في بعض الأحيان بشروط التبادل التجاريThe Terms of Trade.[7]

2- يعد استخدام سعر الصرف الحقيقي أساساً سليماً وموحداً، لتحليل تحركات الحساب الجاري في نظم أسعار الصرف المختلفة، وخاصةً عندما تتبع بعض الدّول قيوداً كمية على مبالغ النقد الأجنبي، التي يسمح للمقيمين استخدامها في أغراض معينة.[8]

([1]) **العناني** سعيد، **آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها -حالة مؤسسة الملح بسكرة-**، أطروحة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2005- 2006، ص 12.

([2]) **المشاركون في هيئة تخطيط الدّولة في سورية، تحليل الاقتصاد الكلي السوري/ مسودة المناقشة**، هيئة تخطيط الدولة، دمشق/ سورية، ص 110.

([3]) **CATAO** Luis A.V, **Why Exchange Rate?**, Finance & Development Journal, Washington DC, United States of America, September/2007, P.47.

([4]) **KIPICI** Ahmet N, **The Real Exchange Rate Definition And Calculation**, Center Bank of Republic of Turkey, Publication N°: 97/1, Ankara/ Turkey, 1997, P.1.

([5]) **العناني** سعيد، **آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها- حالة مؤسسة الملح بسكرة-**، مرجع سابق ذكره، ص 11.

([6]) **عثمان** مصطفى محمد، **أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة (دراسة مقارنة)**، مرجع سابق ذكره، ص 9.

([7]) **WANG** Cheng, **Macroeconomics**, Department of Economics, Iowa State University, United States of America, Spring, 2007, P. 96.

([8]) **عثمان** مصطفى محمد، **أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة (دراسة مقارنة)**، مرجع سابق ذكره، ص 9.

ويحسب سعر الصرف الحقيقي من خلال اعتماده على معيار السّلع التجارية Tradeables، والسلع غير التجارية Non-Tradeables في الدّولة وذلك بصفتها مؤشرات تنافسية الدّولة.[١]

وفي هذا الصدد يقصد بالسلع التجارية جميع البضائع التي تستورد أو تُصدر عبر الحدود، أما السّلع غير التجارية فهي منتجات غير قابلة للتداول عبر الحدود الوطنية، إما لأسباب تتعلق بارتفاع كلفة نقلها في السوق العالمية أو لأسباب تتعلق بطبيعة السّلع، ومن هذه السّلع الأراضي والخدمات والبنى التحتية المنزلية غير القابلة للتداول أو السريعة الهلاك.[٢]

ووفقاً لما سبق، يحسب سعر الصرف الحقيقي كما يلي:[3]

المعادلة رقم (1): $r_r = \frac{Pt}{Pn}$ أو: $r_r = e\,\frac{P^*t}{Pn}$

حيثُ أنَّ:

R_r: سعر الصرف الحقيقي.

e: سعر الصرف الاسمي.

P_t: الأسعار التجارية.

p^*_t: الأسعار العالمية التجارية.

P_n: أسعار السّلع غير التجارية، أو مستوى الأسعار المحلية.

والجدير بالذكر أنَّ معادلة حساب سعر الصرف الحقيقي لم تتضمن أسعار السّلع غير التجارية الأجنبية لأنَّها (أي أسعار السّلع غير التجارية) لا تؤثر على كيفية ضبط الأسواق المحلية لنفسها تجاه الصدمات.[٤]

بالإضافة إلى ذلك ترتبط هذه المعادلة بشروط لازمة أهمها:[٥]

1- انخفاض تكاليف النقل وغيرها من تكاليف المعاملات وغياب العوائق أمام التجارة.

2- وجود أسواق تنافسية للسلع والخدمات في البلدين.

([1]) في بعض الأحيان تسمى السّلع التجارية والسلع غير التجارية بالسلع القابلة للاتجار والسلع غير القابلة للاتجار، أو السلع القابلة للتداول والسلع غير القابلة للتداول.

([2]) **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2006- 2007**، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007، ص 51.

([3]) **MALIK** Hamza Ali, **Calculation of the Real Exchange Rate**, The Lahore Journal of Economics, Vol.2, N°:1, Lahore/ Pakistan, 2007, PP.73-74.

([4]) **MIYAJIMA** Ken, **Real Exchange Rates in Growing, Economies: How Strong is the Role of the Nontradables Sector?**, IMF Working Paper, European Department, WP/05/233, Washington, United States of America, December/ 2005, P.7.

([5]) **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2006- 2007**، مرجع سابق ذكره، ص 25.

ومع ذلك فقد وجّه انتقادات عدّة إلى هذه المعادلة من أهمها نذكر:

1- صعوبة الاختيار الدقيق لأسعار السّلع القابلة وغير القابلة للتجارة التي تستخدم لتعديل سعر الصرف الاسمي.

2- تجاهل أثر الضرائب الجمركية والقيود غير الجمركية على التجارة الدولية، حيث أنّ تخفيض هذه القيود أو إزالتها سوف يغير السعر النسبي لصالح السّلع القابلة للتصدير، وهو ما يؤثر دون شك على مستوى الاستهلاك الكلي داخل الدّولة.[1]

3- إنّ سعر الصرف الحقيقي ليس عدداً ثابتاً Constant Number إنما دالة Function تابعة لمتغيرات حقيقية أخرى، وبالتالي فهو يتأثر بكل من القيم الجارية والمتوقعة للمتغيرات الأساسية الأخرى التي تؤثر على سعر الصرف الحقيقي والتي تتغير استجابة للصدمات الخارجية.[2]

4- إنّ سرعة النمو في إنتاجية الدّولة بقطاع السّلع التجارية أكبر من نموها في القطاع غير التجاري، وبالتالي فإنّ نسبة السّلع التجارية إلى السّلع غير التجارية ستكبر بسرعة الأمر سيترتب عليه زيادة قيمة سعر الصرف الحقيقي.[3]

5- هنالك بعض الخدمات الرفاهية غير التجارية في الاستهلاك، فعندما تصبح إحدى الدّول أكثر ثراءً من دولة أخرى فإنّ طلبها سيزداد على السّلع والخدمات غير التجارية، وهذا الأمر يؤدّي إلى انخفاض نسبة أسعار السّلع التجارية إلى أسعار السّلع غير التجارية، وتكون النتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي.[4]

6- هناك بعض الاضطرابات التي قد تحدث في أسعار سلع تجارية معينة فتؤثر بنتيجتها على حساب سعر الصرف الحقيقي، وكمثال عن هذا الاضطراب يذكر المرض الذي تصاب بها الدّولة نتيجة اكتشاف حقل نفطي كبير في أراضيها والذي يعرف بالداء الهولندي Dutch Disease الأمر الذي يؤدّي إلى زيادة الصادرات من هذه السلعة التجارية بشكلٍ كبير، ومن ثمّ يؤدّي إلى زيادة في تقدير قيمة العملة.[5]

([1]) **عثمان** مصطفى محمد، **أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة (دراسة مقارنة)**، مرجع سابق ذكره، ص13.

([2]) **MOHIEDIN** Mahmoud and **KOUCHOUK** Ahmad, **On Exchange Policy: The CASE of Egypt 1970-2001**, The Industrial Bank of Kuwait, The IBK papers, Series N^{O}:76, Kuwait, March/ 2004, P.10.

([3]) **GROEN** Jan J and **LOMBARDELLI** Clare, **Real Exchange Rates and The Relative Prices of Non-Traded and Traded Goods: An Empirical Analysis**, Bank of England, United Kingdom, 2004, P.12.

([4]) Ibid, P.12.

([5]) **HARBERGER** Arnold C, **The Real Exchange Rate: Issues of Concept and Measurement**, University of California, Los Angeles, United States of America, June/ 2004, P.4.

3- سعر الصرف الحقيقي الفعَّال Effective Exchange Rate (EER):

يعرّف سعر الصرف الفعَّال (سعر الصرف الاسمي الفعَّال) بأنَّه مؤشر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل عملات الجهات الرئيسية الشريكة في التجارة مرجحاً بالقيمة التجارية.[1] ويعرّف أيضاً بأنَّه رقم قياسي من المعدل المرجح لأسعار صرف ثنائية لعدد من الدّول.[2]

ويمكن لسعر الصرف الفعَّال أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدّة عوامل مثل سنة الأساس، وقائمة عملات البلدان المتعامل معها، والأوزان المعتمدة في تكوين السلة. فإذا كان هدف المؤشّر هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فستستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان، وإذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد من السّلع لبلد ما إلى العالم فستستخدم حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشّر. أما بالنسبة لسنة الأساس فيتم اختيار سنة يكون فيها اقتصاد البلد المعني قريبا من التوازن.[3]

أما سعر الصرف الحقيقي الفعَّال فهو سعر صرف العملة المحلية مقابل سلة عملات Currencies Basket للدول المختلفة بعد الأخذ في الاعتبار الأهمية النسبية لكل دولة شريكة لها في التجارة عن طريق إعطاء وزن لسعر صرف العملة المحلية مع كل دولة.[4] أي أنَّه يأخذ بعين الاعتبار المعايير المثقلة Weighting Criteria.[5] ويعرّف أيضاً على أنَّه متوسط أسعار الصرف الحقيقية الثنائية بين البلد وكل من شركائه التجاريين مرجحاً بحصص التجارة الخاصة بكل شريك.[6]

وقد استخدم تعبير الداء الهولندي في الأصل لوصف الأضرار القصيرة التي لحقت بهولندا على أثر اكتشاف حقل غرونينغن الكبير للغاز الطبيعي عام 1959. وطفرة الموارد التي حصلت بين الستينات والثمانينات من القرن العشرين وجلبت موارد ضخمة إلى هذا البلد ودعمت نمو الإنفاق العام، وسببت ارتفاعاً حقيقياً في قيمة العملة الوطنية (الغيلدر الهولندي). ونتيجة لهذا الارتفاع تراجعت القدرة التنافسية للصادرات وانكمشت قطاعات تجارية أخرى في الاقتصاد إلى حد أدى إلى تقلص قطاع الصناعة التحويلية وإضعاف جانب التصنيع في الاقتصاد نوعاً ما. انظر:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2006- 2007، مرجع سابق ذكره، ص 37.

(1) المرجع السابق، ص 25.

(2) **DUNN** Robert M and **MUTTI** John H, op.cit, P.303.

(3) **قدي** عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003- 2004، ص 105- 106.

(4) **مجلس الوزراء المصري، حساب سعري الصرف الاسمي والحقيقي الفعّالين في مصر (الإصدارة الثانية)**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (الإدارة العامة للتحليل الاقتصادي)، القاهرة/ مصر، تشرين الأول/2005، ص4.

(5) **KIPICI** Ahmet N, op.cit, P.3.

(6) **CATAO** Luis A.V, op.cit, P.48.

ومن ثمَّ فهو يأخذ في اعتباره ترجيحات أسعار صرف ثنائية بين البلد وأهم المتعاملين التجاريين له، وبالتالي فهو يمثل المتوسط الهندسي المثقل لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدّول المتعاملة تجارياً.[1]

وانطلاقاً من المعادلة رقم (1) يمكن لنا أن نحسب سعر الصرف الحقيقي الفعَّال وفقاً للعلاقة التالية:[2]

المعادلة رقم(2): $$fp = \sum_{i}^{n} w(i).fp(i)$$

حيث أنَّ:

fp: سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

$w(i)$: أوزان أو تثقيلات التجارة الخارجية الثنائية والذي يمثل نسبة الأسعار الأجنبية إلى الأسعار المحلية.

$fp(i)$: مستوى سعر الدّولة i التي يتاجر معها.

وانطلاقاً من المعادلة رقم (2) يمكن حساب سعر الصرف الحقيقي الفعَّال وفقاً للعلاقة التالية:[3]

$$RRER_j = \sum_{k} \omega_{ji} .NER_{ji} .\frac{WIP\ i}{CPI\ j}$$

حيثُ أنَّ:

k: هي قائمة الشركاء التجاريين.

ω_{ji}: الأوزان التجارية لبلد معلوم (البلد j) بوصفها جملة من الواردات من الشريك التجاري (البلد i) والصادرات إلى هذا الشريك.

ويحسب الأوزان التجارية من المعادلة التالية:

$$\omega_{ji} = \frac{im\ ji + ex\ ji}{\sum_k im\ jk + ex\ jk}$$

حيثُ أنَّ:

$im\ ji$: هي الواردات إلى البلد i، و $ex\ ji$ هي الصادرات من البلد j إلى البلد i في سنة أساس (يتم اختيارها).

---

(1) **العباس** بلقاسم، **سياسات أسعار الصرف**، مرجع سابق ذكره، ص 6.

(2) المرجع السابق مباشرة، ص 6.

(3) **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تحليل السياسات الاقتصادية الكلية من أجل التعاون الإقليمي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): تأثير تغير سعر الصرف الحقيقي على التجارة داخل الإقليم**، مرجع سابق ذكره، ص 45.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنَّه يتدخل في تحديد سعر الصرف الفعَّال بشكلٍ عام كل من:[١]

– عدد العملات الأجنبية الممثلة لسلسلة العملات (عادة ما يستخدم 20- 25 عملة رئيسية).

– الأوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة.

ونظرً لأنَّ سعر الصرف الحقيقي الفعَّال يأخذ تباين الأسعار بين الدّولة المحلية والشركاء التجاريين بعين الاعتبار، فإنَّه يستخدم ليعكس تنافسية صادرات الدّولة المحلية في الأسواق الخارجية.[٢]

وكذلك نظراً لأنَّ سعر الصرف الحقيقي الفعَّال في بلد ما هو متوسط، فقد يكون "متوازناً" (لا يظهر سوء تعامل شامل مع العملات الأخرى) عندما تكون عملة مقومة بأكثر من قيمتها بالنسبة لعملة واحد أو أكثر من شركائه التجاريين ما دامت مقومة بأقل من قيمتها بالنسبة لبلدان أخرى. فالانحرافات في أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة لا تدل بالضرورة على سوء تعادل أساسي، وبالتالي لا يجب تفسير كل تذبذبات سعر الصرف الحقيقي الفعَّال على أنَّه دليل على سوء التعادل. فبعض التصحيحات الكبيرة لسعر الصرف الحقيقي الفعَّال تمَّ بسلاسة بشكلٍ لافت، ممَّا يوحى بأنَّه قد تكون هناك عوامل غير تكاليف النقل، والأذواق، والرسوم الجمركية تلعب دوراً أساسياً في تحريك سعر الصرف الحقيقي الفعَّال لعملة ما تعادلها سليم.[٣]

4- سعر الصرف الحقيقي التوازني Real Equilibrium Exchange rate (REER):

يقصد بسعر الصرف المتوازن أو التوازني بشكلٍ عام بأنَّه ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من العملة، بغض النظر عن العوامل الأخرى المحددة لها. ويعرّف أيضاً بأنَّه السعر الذي يتم على أساسه تبادل كل السّلع بالسوق بافتراض شفافية السوق وأن المتعاملين غير قادرين على التمييز السعري.[٤]

إلاَّ أنَّه ومع ذلك فإنَّ سعر الصرف التوازني يتوقف حدوثه على بعض المتغيرات الأخرى وأهمها: معدّل نمو الدّخل القومي، ومعدل التّغير النسبي في المعروض النقدي،

([1]) **كامل** بكري، **الاقتصاد الدولي (التجارة الخارجية والتمويل)**، دار الجامعة، الإسكندرية/ مصر، 2002، ص 19.

([2]) **مجلس الوزراء المصري، حساب سعري الصرف الاسمي والحقيقي الفعّالين في مصر (الإصدارة الثانية)**، مرجع سابق ذكره، ص 7.

([3]) **CATAO** Luis A.V, op.cit, P.47.

([4]) **المشاركون في هيئة تخطيط الدّولة في سورية، تحليل الاقتصاد الكلي السوري/ مسودة المناقشة**، مرجع سابق ذكره، ص 110.

ومعدل التّغير في سعر الفائدة، واتجاه الطلب على النقود.[1] وبناءً على هذا فأنَّ التوازن السابق لا يمثل ما نبحث عنه لذلك فإنَّه تمَّ الاستعانة بسعر الصرف الحقيقي التوازني الذي يوجد لتحديده العديد من المحددات Determination ومن أهمها:[2]

4- 1- شروط التبادل التجاري:

وهو نسبة مؤشر سعر الصادرات على مؤشر سعر الواردات، حيث يتوقع أن يؤدّي التحسن في شروط التبادل التجاري إلى تحسين الميزان الجاري في ميزان المدفوعات ممَّا سيترتب عليه ارتفاع في سعر الصرف التوازني الحقيقي.

وفي الحالة العكسية فإنَّ سعر الصرف الحقيقي يتعلق مع صافي الصادرات، فإذا كان سعر الصرف الحقيقي منخفضاً فإنَّ السّلع المحلية تكون أرخص من السّلع الأجنبية ويكون صافي الصادرات أكبر.[3]

4- 2- الإنفاق الحكومي على السّلع غير القابلة للتبادل التجاري Government Expenditure on Non-Tradable goods:

حيث يتوقع أن يترتب على الزيادة في هذا الإنفاق تحسن في الميزان الجاري لميزان المدفوعات، ومن ثمَّ ارتفاع في سعر الصرف التوازني.

4- 3- القيود على التدفقات الرأسمالية:

يمكن أن يترتب على تحرير التدفقات الرأسمالية تحسن أو ترد في حساب رأس المال في ميزان المدفوعات اعتماداً على الفجوة في أسعار الفائدة بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي قبل تحرير معاملات حساب رأس المال. فإذا أدت إزالة القيود على تدفقات رأس المال إلى زيادة التدفقات الرأسمالية فسيترتب على ذلك ارتفاع سعر الصرف التوازني الحقيقي، والعكس بالعكس.

4- 4- القيود على التجارة الخارجية والنقد الأجنبي:

يؤدّي تحرير معاملات الميزان الجاري في ميزان المدفوعات إلى زيادة الواردات ومن ثمَّ تفاقم العجز في الميزان الجاري الأمر الذي سيترتب عليه انخفاض في سعر الصرف الحقيقي التوازني.

([1]) **عبد العظيم حمدي، الإصلاح الاقتصادي في الدّول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**، مرجع سابق ذكره، ص 40.

([2]) **بابكر** مصطفى، **سياسات سعر الصرف**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، [د. ت]، ص 14- 18.

([3]) **MANKIW** N. Gregory, **Economics**, 5th.ed, Worth Publisher, New York, United States of America, P.131.

4- 5- التقدم التقني أو التحسن التكنولوجي Technological Progress:

إذ يترتب على التقدم التقني ازدياد في إنتاجية الاقتصاد ومن ثمَّ ارتفاعاً في سعر الصرف التوازني الحقيقي.[1]

4- 6- معدّل الاستثمار Investment Rate:

على اعتبار أنَّ الاستثمار في الدّول النامية والناشئة عادة ما يكون كثيف استخدام الواردات (مقارنة بالاستهلاك) فأنَّه يتوقع أن تؤدي الزيادة في معدّل الاستثمار إلى زيادة الامتصاص المحلي، الأمر الذي يفاقم من العجز في الميزان الجاري لميزان المدفوعات ممَّا يترتب عليه انخفاض في سعر الصرف التوازني الحقيقي.

4- 7- التوسع في إيجاد الائتمان المحلي The Excess Supply of Domestic Credit:[2]

ففي حالة توسع الائتمان بصورة لا تتلاءم مع درجة النمو الاقتصادي، فإنَّه في ظل نظام سعر الصرف المرن، يلاحظ أنَّ هذا التوسع سوف يؤدّي إلى خفض معدّل الفائدة ممَّا يشجع على زيادة الاستهلاك المحلي وانخفاض الادخار، وبالتالي زيادة الطلب على السّلع غير القابلة للتجارة، وهذا يؤدّي إلى ارتفاع معدّل سعر الصرف الحقيقي. أما في ظل نظام سعر الصرف الثابت، فإنَّ زيادة الائتمان سوف تقابل بخروجٍ لرؤوس الأموال تاركة سعر الصرف الحقيقي على حاله دون تغيير يذكر.

([1]) يُعتقد إنَّ التقدم التكنولوجي الذي يؤدّي إلى زيادة الإنتاجية في السّلع التي يتم التجارة فيها في العادة المسماة بالقابلة للتداول، هو احد العوامل المؤثرة على سعر الصرف الحقيقي الفعّال (العوامل الأخرى كانت تكاليف النقل والأذواق والرسوم الجمركية). فالإنتاجية الأعلى تخفض تكاليف الإنتاج، ومن ثمّ تخفض أسعار مثل هذه السّلع القابلة للتداول في البلد الأكثر إنتاجية، والأمر الذي يترجم بعد ذلك إلى أسعار أقل لهذه السّلع القابلة للتداول في أماكن أخرى من خلال المنافسة الدولية. ولكن ليس كل السّلع قابلة للتداول. والقطاعات غير القابلة للتداول مثل الإسكان والعديد من الخدمات الشخصية، تواجه حداً أدنى من المنافسة الدولية في الأسعار. لذلك فإنَّ أسعار السّلع غير القابلة للتداول ستتجه إلى الانخفاض بالنسبة للأسعار غير القابلة للتداول. وبقدر ثقل وزن السّلع غير القابلة للتداول في سلة استهلاك البلد سيرتفع بالنسبة لسلة الاستهلاك العالمية، ومن ثمّ سيميل سعر الصرف الحقيقي الفعّال لها للارتفاع. وعادة ما يشار إلى هذه الآلية باسم "تأثير بالاسا صامويلسون" Balassa Samuelsson Effect. انظر: **CATAO** Luis A.V, op.cit, P.48.

([2]) **عثمان** مصطفى محمد، **أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة (دراسة مقارنة)**، مرجع سابق ذكره، ص22.

4- 8- عجز الموازنة Budget Deficit[1]:

إنَّ زيادة عجز الموازنة يمكن أن يؤدّي إلى زيادة الطلب على السّلع غير القابلة للتجارة، ممَّا يتسبب في ارتفاع أسعارها النسبية ومن ثمَّ ارتفاع سعر الصرف التوازني.

كما يمكن لنا أن نضيف إلى تلك المحددات:

4- 9- محدد الصدمات الحقيقية Real Shocks:

إذ يتأثر معدّل الصرف الحقيقي بالصدمات الحقيقية من خلال الحساب الجاري. فمثلاً عند اكتشاف مورد طبيعي فإنَّ الحساب الجاري سيكون في حالة فائض عند أي مستوى معين من معدّل الصرف ومستوى السعر. ولكن هذا الفائض سيختفي، ومن ثمَّ سيعود الحساب الجاري إلى التوازن لأنَّ المقيمين سيقومون بشراء الأصول الأجنبية التي يتم دفع ثمنها بالعملة الأجنبية ممَّا يعني وجود فائض في عرض العملة المحلية وزيادة في الطلب على العملة الأجنبية، الأمر الذي سيؤدي إلى الضغط على معدّل الصرف إلى الأسفل.[٢]

وبذلك يمكن التوصل إلى معادلة محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني كما يلي:

سعر الصرف الحقيقي التوازني = Y_1(شروط التبادل التجاري)+ Y_2 (الإنفاق الحكومي على سلع غير القابلة للتبادل التجاري) + Y_3 (القيود على التدفقات الرأسمالية) + Y_4 (القيود على التجارة الخارجية والنقد الأجنبي) + Y_5 (التقدم التقني أو التحسن التكنولوجي) + Y_6 (معدّل الاستثمار) + Y_7 (التوسع في خلق الائتمان المحلي) + Y_8 (عجز الموازنة) + Y9 (الصدمات الحقيقية) + المتغير العشوائي.[٣]

– ثالثاً: نظريات تحديد سعر الصرف:

نظراً لأهمية سعر الصرف في العلاقات الاقتصادية الدولية فقد ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية وبادرت إلى تفسير تحركات سعر الصرف علها تصل إلى تفسير مقنع لتلك التحركات. وقد كانت من أهم تلك النظريات: نّظرية تعادل القوة الشرائية Theory of

---

([1]) المرجع السابق، ص 22.

([2]) **عسيري** أحمد بن عبد الله علي، **نمذجة ديناميكيات تعادل القوة الشرائية (PPP): حالة معدلات الصرف الحقيقية للريال السعودي**، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 16، الرياض، 2004، ص 2.

([3]) في دراسة أخرى كانت المحددات الأساسية لسعر الصرف بالشكل التالي:

$et = Y_1(CAP)+Y_2(TOT)+Y_3(GCN)+Y_4(TECHPRO)+Y_5(TRC)+Y_6(EXCRE)+Y_7(DEH)+U_t$

حيث أنَّ: (CAP) تمثل التدفقات الرأسمالية، (TOT) تمثل شروط التجارة، (GCN) تمثل الإنفاق الحكومي، (TECHPRO) تمثل التقدم التكنولوجي، (TRC) القيود التجارية، (EXCRE) تمثل التوسع في الائتمان، (DEH) تمثل العجز المالي. انظر:

عثمان مصطفى محمد، **أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة (دراسة مقارنة)**، مرجع سابق ذكره، ص19.

Purchasing Power Parity، والنظرية الكمية Quantity Theory، ونظرية الأرصدة Balance Theory، ونظرية الإنتاجية Productivity Theory.

1- نّظرية تعادل القوة الشرائية Theory of Purchasing Power Parity:

نشأت هذه النّظرية في القرن التاسع عشر واستخدمت عام 1920 لمناقشة القيمة الصحيحة للعملات في علاقتها مع الذهب.[1] وهي تنسب إلى الاقتصادي السويدي "جوستاف كاسل G-CASSEL" الذي قدمها في عشرينيات القرن الماضي، والتي تعتبر في الأساس توليفة أو مزيجاً من أعمال اقتصاديي القرن التاسع عشر مثل "ريكاردو RICARDO"، و"ويلي WHEALY"، و"ثورنتون THORNTON".[2]

وقد بنيت هذه النّظرية على أساس الفكرة التي تقول بإنّ العملة الأجنبية لا تطلب لذاتها وإنما تطلب لما تمثله من قوة شرائية في دولتها، فالشخص الذي يقوم بشراء عملة أجنبية أنما يتنازل عن قوة شرائية في بلده (أي كمية من السّلع والخدمات في دولته) مقابل الحصول على قوة شرائية في بلد أجنبي (أي كمية من السّلع والخدمات في البلد الأجنبي).

وتقول النّظرية أنّ هناك مستوى تدور حوله تقلبات أسعار العملات الورقية يحل محل "حدي دخول الذهب وخروجه"، ويتوقف هذا المستوى بين العملات على العلاقة بين القوة الشرائية لكل منها داخل بلدها الأصلي أي على العلاقة السائدة بين الأسعار في الدولتين. ولما كانت كل مبادلة تقوم أساساً على التعادل بين الأشياء موضوع المبادلة فإنّ سعر الصرف ينبغي أن يتحدد في الظروف العادية عند المستوى الذي يحقق التساوي بين القوة الشرائية للعملتين في بلديهما. وعلى ذلك فإنّ انخفاض القوة الشرائية لعملة معينة من شأنه أن يقلل من قيمتها بالنسبة للعالم الخارجي فينخفض بذلك سعر الصرف. ومعنى ذلك أنّ القيمة الخارجية للعملة إنّما يتحدد بقيمتها الداخلية.[3]

إنّ المفهوم الأساسي لتعادل القوة الشرائية يتمثّل في القول بأنّ سعر الصرف يعتمد على مستويات الأسعار وليس العكس.[4] بما معناه أنّ سعر الصرف بين دولتين يعكس التّغيّرات في مستويات الأسعار بين البلدين.[5]

([1]) **GRIFFITHS** Alan and **WALL** Stuart, op.cit, P.587.

([2]) **هالوود** سي بول **وماكدونالد** رونالد، **النقود والتمويل الدولي**، تعريب: محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض/ السعودية، 2007، ص 211.

([3]) **عبد العظيم** حمدي، **سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة/ مصر، 1987، ص 38- 39.

([4]) **هالوود** سي بول **وماكدونالد** رونالد، **النقود والتمويل الدولي**، مرجع سابق ذكره، ص 211.

([5]) **FREDERIC** S. Mishkin, **The Economics of Money, Banking, Financial Markets**, 7th ed, Person Addison Wesley, Boston, United States of America, 2004, P.439.

وبشكلٍ عام يتنبأ الخبراء الاقتصاديون، انطلاقاً من نّظرية تعادل القوة الشرائية، بحدوث تطور في سعر العملة السائد إن حدث تغير في القوة الشرائية للنٌّقود، أي مستوى الأسعار، لا يقابله تغير مماثل في بلد عملة أخرى، على اعتبار أنَّ ذلك يمثل سعر التوازن الجديد الذي يميل سعر الصرف الفعلي أو الواقعي إلى الاتجاه إليه والاستقرار عنده.[١]

وعادةً يميز الاقتصاديين بين صيغتين من صيغ تعادل القوة الشرائية:

1-1- تعادل القوة الشرائية المطلقة Absolute Purchasing Power Parity:

ينص مبدأ تعادل القوة الشرائية المطلقة على أنَّ تكلفة السلة نفسها من السّلع والخدمات يجب أن تكون متساوية في مختلف البلدان إذا ما استبعدنا اثر تكلفة نقل السّلع واثر القيود على التجارة الخارجية سواء أكانت كمية أو جمركية.[٢] وبالتالي يكون سعر الصرف الحقيقي ثابتاً، ويكون سعر الصرف الاسمي محدداً بتغيرات مستويات الأسعار بين البلدين.[3]

وانطلاقاً من معادلة قانون السعر الواحد Law of One Price: $P^i{}_t = S_t \, . P^i{}_t{}^*$

حيثُ: $P^i{}_t$: سعر السلعة i في الدّولة المعنية. $P^i{}_t{}^*$: سعر السلعة i في الدّولة الأجنبية.

S_t: سعر صرف العملة الأجنبية (سعر الصرف التوازني).

إذا قمنا بترتيبها بشكل جديد وقمنا بجمع كل الأسعار (باستخدام نفس الأوزان التي تستخدم عند حساب مستوى الأسعار في كل دولة)، وذلك على النحو التالي:[٤]

$$St = \sum_{i=n}^{n} a\,P^i t \Big/ \sum_{i=n}^{n} a\,P^i t^*$$

نحصل على معادلة تعادل القوة الشرائية المطلقة التي تقوم بربط سعر الصرف بالمستوى المطلق للأسعار Absolute Price Level لجميع السّلع القابلة للاتجار في الدولتين، والتي يتراوح عددها من i=1,….,n. وذلك في الفترة التي تكون فيها الأسعار مستقرة نسبياً، ولا توجد قيود على التجارة مثل التعريفات الجمركية أو الحصص، ولا يوجد تضخّم، بالإضافة إلى وجود مرونة سعر داخلية Internal Price Flexibility .[٥]

([1]) **محمد** عبد الباسط وفا، **المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في سوق الصرف الأجنبي (أسبابها، أنواعها، أسباب تلافيها)**، دار النهضة العربية، القاهرة/ مصر، 1998، ص 29- 30.

([2]) **الصادق** علي توفيق و**لُطيفة** نبيل عبد الوهاب، **سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية**، مرجع سابق ذكره، ص 31.

([3]) **WALKER** David, op.cit, P.97.

([4]) **هالوود** سي بول و**ماكدونالد** رونالد، **النقود والتمويل الدولي**، مرجع سابق ذكره، ص 214.

([5]) **GRIFFITHS** Alan and **WALL** Stuart, op.cit, P.587.

وبذلك نستنتج جملة من الصعوبات المتعلقة بأسلوب تعادل القوة الشرائية المطلقة في الجانب التطبيقي أو العملي من أهمها:[1]

- استحالة تحويل Convert السّلع آنياً وبدون أي تكلفة بين أسواق بعيدة ومتباينة الأسعار.
- استحالة تحصيل معلومات عن حركة الأسعار في كل الأسواق، فضلاً عن القيود على التجارة.

1- 2- تعادل القوة الشرائية النسبية Relative Purchasing Power Parity:

تنطلق هذه النّظرية من نقطة اصطدام النّظرية السّابقة (نّظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة) مع المشكلات السّابقة (التضخّم، والعوائق التجارية مثل التعريفات الجمركية).

فنسب التضخّم العالية خلال فترة السبعينات من القرن العشرين زادت من أهمية هذه النّظرية في تفسير أسعار الصرف، لأنّها كانت تركز على العلاقة بين أسعار الصرف وتحركات الأسعار النسبية.[2]

فانطلاقاً من معادلة قانون السعر الواحد $P^i_t = S_t . P^{i*}_t$. إذا قمنا بكتابتها في صيغة اللوغاريتم الطبيعي Natural Logarithms، وأسقطنا الدليل العلوي للرموز i (حيث تعبر قيم P عن مستويات الأسعار الكلية)، فإنّنا نصل إلى الصيغة التالية:[3]

$$\ln S_t = \ln P_t - \ln P_t^*$$

وبأخذ المعامل التفاضلي الأول، سوف نحصل على التّغير التناسبي Proportion ate Change في سعر الصرف ΔS_t، وذلك كدالة في الفرق بين التّغيّرات التناسبية للأسعار المحلية والأجنبية، لذلك نحصل على ما يلي:[4]

$$\Delta S_t \cong \Delta P_t - \Delta P_t^* = \pi_t - \pi^*_t$$

حيثُ أنَّ:

$\Delta S_t = \ln S_t - \ln S_{t-1}$ يمثل التّغير المئوي في سعر الصرف بين سنة الأساس وسنة أخرى.

$\pi_t = \Delta P_t = \ln P_t - \ln P_{t-1}$ يمثل التّغير المئوي في مستوى الأسعار أو معدّل التضخّم في الدّولة المحلية في نفس الفترة.

$\pi^*_t = \Delta P^*_t = \ln P^*_t - \ln P^*_{t-1}$ يمثل التّغير المئوي في مستوى الأسعار أو معدّل التضخّم في الدّولة الأجنبية في نفس الفترة.

---

(1) **الصادق** علي توفيق و**لطيفة** نبيل عبد الوهاب، **سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية**، مرجع سابق ذكره، ص 31.

(2) **GRIFFITHS** Alan and **WALL** Stuart, op.cit, P.589.

(3) **هالوود** سي بول و**ماكدونالد** رونالد، **النقود والتمويل الدولي**، مرجع سابق ذكره، ص 214- 215.

(4) **WANG** Peijie, **The Economics of foreign Exchange and global Finance**, Springer, United Kingdom, 2005, P.37.

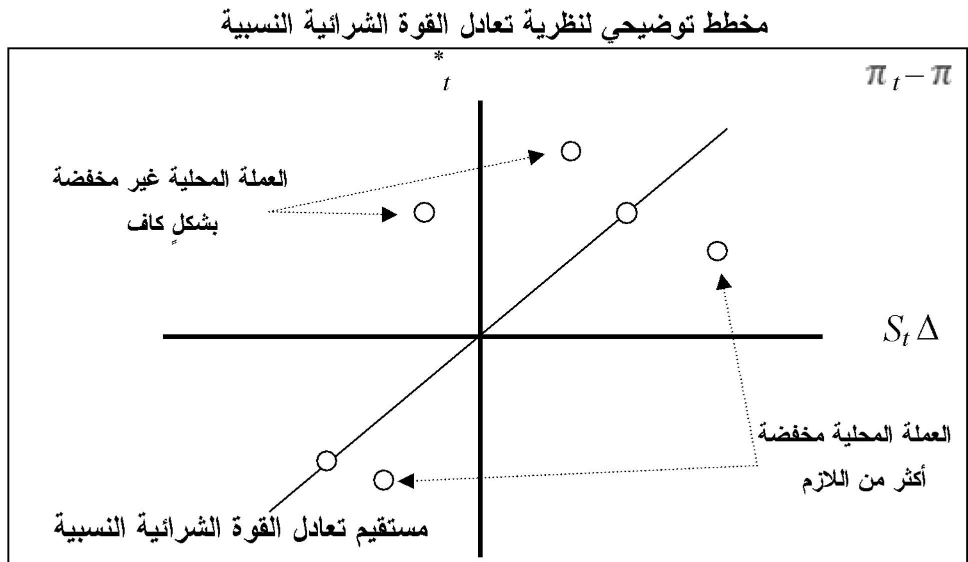
إنَّ الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية تقول: إنَّه إذا تضاعفت الأسعار النسبية في الدّولة المعنية بين سنة الأساس وسنة أخرى، فإنَّ سعر الصرف سوف يتغير بنفس النسبة، أي سيشهد انخفاضاً.

كما تشير الصيغة إلى أنَّ معدّل التّغير المتوقع لمعدلات الصرف الاسمية بين دولتين يعادل الفرق المتوقع بين معدلي التضخّم في الدولتين خلال الفترة الزمنية المعتبرة.[1] وأنَّ اشتقاق هذا النموذج جاء كنتيجة للمضاربة البينية Intertemporal Speculation في السّلع عبر الدّول، أو نتيجة للمضاربة المالية في السندات.[2]

ونتيجة لهذا الاعتبار فأنَّ التّغير في الأسعار في بلد ما مقارنة بالخارج (نتيجة لصدمة نقدية مثلاً) ينعكس في تعديل سعر الصرف بحيث يمتص فارق التضخّم بين الاقتصاد المعني والعالم الخارجي.[3] ويمكن تمثيل نّظرية تعادل القوة الشرائية النسبية بيانياً كما يوضحه الشكل رقم (1):

الشكل رقم (1)

مخطط توضيحي لنظرية تعادل القوة الشرائية النسبية



- Source: **WANG** Peijie, op.cit, P.38.

حيث يبين المخطط البياني السابق ما يلي:

– النقاط المتوضعة على المستقيم المنصف لزاوية 45° (مستقيم تعادل القوة الشرائية

([1]) استخدم الباحث هنا سعر الصرف الاسمي الذي يتحقق عند تساوي الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة، والذي هو نفسه سعر الصرف التوازني.

([2]) **عسيري** أحمد بن عبد الله علي، **نمذجة ديناميكيات تعادل القوة الشرائية (PPP): حالة معدلات الصرف الحقيقية للريال السعودي**، مرجع سابق ذكره، ص 2.

([3]) **الصادق** علي توفيق و**لُطيفة** نبيل عبد الوهاب، **سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية**، مرجع سابق ذكره، ص 33.

النسبية) تشير إلى أنّ التّغير في سعر الصرف يساوي إلى الفرق بين معدّل التضخّم في الدّولة المحلية والدّولة الأجنبية.

-النقاط المتوضعة على يمين المستقيم المنصف تشير إلى أنّ العملة المحلية مخفضة أكثر من اللازم، أي أن الزيادة في سعر الصرف أكبر من الفرق بين معدلي التضخّم، على سبيل المثال ($\Delta \pi S_t = 2\%$, $\pi_t = 3\%$, $\pi^*_t = 2\%$).

أو أنّ هناك زيادة في سعر الصرف في الوقت الذي يكون فيه معدّل التضخّم المحلي أقل من التضخّم الأجنبي، على سبيل المثال ($\Delta \pi S_t = 1\%$, $\pi_t = 1\%$, $\pi^*_t = 2\%$)

– النقاط المتوضعة على يسار المستقيم المنصف تشير إلى أنّ العملة المحلية غير مخفضة بشكلٍ كافٍ لتعكس الفرق بين معدّل التضخّم في الدّولة المحلية و الدّولة الأجنبية.

هذا ويلاحظ من جانب آخر أنّ أسلوب تعادل القوة الشرائية النسبية يمكن أن يلقى نجاحاً أكبر عملياً من أسلوب تعادل القوة الشرائية المطلقة إذا كان أثر الصدمات النقدية (في الاقتصاد المحلي والخارج) على الأسعار متجانسة، بحيث ينعكس التوسع النقدي داخل الاقتصاد المعني في ارتفاع أسعار السّلع كلها بنفس النسبة ودون تمييز، وبالتالي لا يكون لهذه الصدمات أي أثر على أسعار السّلع النسبية داخل الاقتصاد المعني. في ضوء ذلك يمكن لأسلوب تعادل القوة الشرائية النسبية أن يكون صحيحاً، حتى وإن اختل عملياً توازن قانون السعر الواحد وأسلوب تعادل القوة الشرائية المطلقة.[1]

ومع كل ذلك فإنّ نّظرية تعادل القوة الشرائية تعد نّظرية تقريبية Approximation ولا تستطيع أن تتوقع بدقة تحركات أسعار الصرف.[2] إذ وجّه إليها انتقادات عديدة أهمها:

1- تتعلق المشكلة الرئيسية للنظرية باختيار المؤشّر المناسب للسعر للحصول على نتائج تجريبية مجدية للنظرية، فأي مؤشر سعر يتضمن السّلع غير التجارية أو السّلع التجارية، أو نسب التضخّم ربما يكون له انعكاسات بأشكال مختلفة في هذه القطاعات.[3] بمعنى آخر فإنّ جانباً كبيراً من السّلع والخدمات التي تحويها الأرقام القياسية أو تعبر عنها لا تدخل في التجارة الخارجية، ومن ثمّ تصبح الأرقام القياسية مضللة في حساب سعر الصرف.[4]

2- تفترض النّظرية أنّ المستوى العام للأسعار هو المحدد الوحيد لسعر الصرف، إلاّ أنّ هذا الأخير يتوقف على عدد من العوامل لا يمكن إغفال أهميتها، مثل التّغيّرات التي تطرأ على مستوى الدّخل القومي، أو أعداد المستهلكين، أو أذواقهم، أو أسعار الفائدة بين الدّول، أو أثر

([1]) **الصادق** علي توفيق و**لطيفة** نبيل عبد الوهاب، **سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية**، مرجع سابق ذكره، ص 34.

([2]) **SAMUELSON** Paul. A and **NORDHAUS** William. D, op.cit, P.608.

([3]) **GRIFFITHS** Alan and **WALL** Stuart, op.cit, P.588.

([4]) **صادق** مدحت، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، دار غريب، القاهرة/ مصر، 1997، ص 131.

المضاربة،[1] أو الميل إلى الادخار Propensity to Save، أو الميل إلى الاستثمار Propensity to Invest، وبالتالي لا بد من الأخذ بها جميعاً من أجل التقويم الكامل للمستوى الملائم لسعر الصرف.[2]

3- تقوم هذه النّظرية على افتراض ضمني وهو أنَّه إذا ارتفعت الأسعار في دولة ما فإنَّ الطلب على الصادرات منها ينخفض، غير أنَّ هذا الافتراض قد لا يتحقق من الناحية العملية، فقد يكون الطلب على صادرات دولة ما طلباً غير مرن فلا تنقص قيمة الصادرات إلاَّ قليلاً بالرغم من ارتفاع أثمانها بالعملة الأجنبية. وعليه فإنَّ هذه النّظرية تهمل أثر مرونة الطلب على صادرات كل دولة من الدّول. كما وتهمل النّظرية أثر حركات رؤوس الأموال الدولية المؤثرة على الطلب على الصرف الأجنبي والعرض منه. وتفترض النّظرية أنَّ عملية انتقال السّلع من دولة إلى أخرى لا تخضع لأية قيود، كما تفترض أنَّ أسواق الصرف هي أسواق حرة. وهذه الأمور غير متوفرة بالنسبة لمعظم دول العالم.

4- لا تأخذ الشكل المطلق للنظرية في اعتبارها السّلع غير التجارية مثل الإسكان والأرض، والخدمات مثل وجبات المطاعم وحلاقة الشعر. وبالتالي فإنَّه بالرغم من أنَّ أسعار هذه السّلع قد ترتفع وتؤدي إلى مستويات أسعار نسبية أعلى فإنَّه سيكون لها تأثير مباشر إلى حد ما على سعر الصرف.[3] وعلى اعتبار أنَّ الشكل النسبي للنظرية يحتوي على السّلع التجارية وغير التجارية فإنَّه لابد من استخدام مؤشرات مختلفة: أسعار الإنتاج (مؤشر أسعار النّاتج المحلي الإجمالي)، ومؤشر أسعار المستهلكين، ومؤشر أسعار الجملة، وتكلفة وحدة العمل Unit Factor Cost.[4]

5- تفترض النّظرية وحسب قانون السعر الواحد أنَّ جميع السّلع متجانسة، لذا فإنَّ أسعارها متساوية عبر البلدان. لكن سلات السّلع المتماثلة والأوزان النسبية المتماثلة عبارة عن افتراضات وهي غير واقعية.[5]

6- في الوقت الذي ترى فيها النّظرية أنَّ تغير الحالة هو نتيجة تأثير الأسعار النسبية على سعر الصرف فإنَّه قد يكون تغير الحالة هو نتيجة تأثير سعر الصرف على الأسعار النسبية.[6]

---

(1) **عبد العظيم** حمدي، **الإصلاح الاقتصادي في الدّول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**، مرجع سابق ذكره، ص 48.

(2) **KETTELL** Brian, **Economics for Financial Markets**, Butterworth Heinemann, Oxford, United Kingdom, 2002, P.205.

(3) **FREDERIC** S. Mishkin, op.cit, P.440.

(4) **RUIZ-NÁPOLES** Pablo, **The Purchasing Power Parity Theory And Ricardo's Theory of Value**, Contributions to Political Economy, Vol. 23, Cambridge Political Economy Society, 2004, P.67.

(5) Ibid, P.67.

(6) Ibid, P.67.

7- تتجاهل النّظرية أثر (فرضية الإنتاجية لبالاسا- ساموليسون Balassa-Samuelson) إذ ترى هذه النّظرية أنَّ البلدان الفقيرة تكون إنتاجيتها قليلة، وبالتالي يكون مستوى الأجور فيها منخفضاً، فتميل الأسعار في قطاعاتها غير التجارية إلى الانخفاض. في حين أنَّ الأجور المرتفعة في الاقتصاديات الأكثر إنتاجاً تزيد من الأسعار، وبذلك فإنَّ معدّل الإنتاج الأعلى سيسبب زيادة في قيمة سعر صرفها الحقيقي.[١]

8- هناك عناصر أخرى غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصةً مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين. كما أنَّ نّظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلاَّ بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.[٢]

9- من الصعب مناقشة سعر الصرف التوازني بغض النظر عن العوامل الأساسية الأخرى صفته اختياراً لسنة أساس مناسبة، حيث يمكن أن تكون من إحدى العوائق.[٣] كما إنَّ الحاجة إلى اختيار فترة أساس مناسبة للمقارنة يجب إلاَّ يكون لصالح الدّولة المحلية فحسب بل من الضروري أيضاً أن تكون فترة الأساس مناسبة للبلدان الشريكة للدولة المحلية والذي يتم المقارنة معها، وهذا شرط نادر التحقق Seldom Fulfilled.[٤] وعلى أية حال من المستحيل عملياً معرفة الوقت الذي كان فيه سعر الصرف متوازناً. وهذا يعني استحالة النظر إلى فترة معينة على أنّها فترة أساس من الممكن أن نحسب التّغيّرات التي تحدث في سعر الصرف في الفترات اللاحقة على أساسها.[٥]

وبالرغم من كل ما سبق، تظل لنظرية تعادل القوة الشرائية قيمتها الذاتية بصفتها عاملاً أساسياً يركز عليه المحللون ويسترشد به المتعاملون في سوق الصرف لمعرفة ما إذا كان سعر صرف عملة معينة مغالى فيه أم لا؟ وما هو السعر الذي ينبغي أن يسود؟.[٦]

وأخيراً نستطيع القول إنَّ هناك رابطة قوية بين القيمة الداخلية والقيمة الخارجية للعملة حيث يمكن القول إنَّ مستوى الأسعار الداخلية يعتبر أهم العوامل المؤثرة على سعر الصرف، غير أنَّ سعر الصرف بين عملتين يتحدد بالضبط بالنسبة بين القوة الشرائية الداخلية لهاتين

([1]) **OSKOOEE** Mohsen Bahmani …. [and others], **Is PPP Sensitive to Time-Varying Trade Weights in Constructing Real Effective Exchange Rates?**, The University of Wisconsin-Milwaukee, Milwaukee, WI 53201, 2005, P.5.

([2]) **قدي** عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سابق ذكره، ص 120-119.

([3]) **GRIFFITHS** Alan and **WALL** Stuart, op.cit, P.580.

([4]) **KETTELL** Brian, op.cit, P.205.

([5]) **يونس** محمود، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 245.

([6]) **محمد** عبد الباسط وفا، **المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في سوق الصرف الأجنبي (أسبابها، أنواعها، أسباب تلافيها)**، مرجع سابق ذكره، ص 31.

العملتين (وذلك باستبعاد الرقابة على النقد) كما تقرر النّظرية قولاً لا يمكن قبوله مطلقاً وإن كان ينطوي على قدر كبير من الصحة.[1]

2- النّظرية النقدية Monetary Theory:

ينطوي تفسير هذه النّظرية من خلال توضيح أثر كل من النّظرية الكمية، ونظرية أسعار الفائدة، ونظرية سعر الخصم على سعر الصرف.

2-1- النّظرية الكمية Quantity Theory:

تتلخص النّظرية الكمية في أنَّ الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى انخفاض قيمتها الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية ممّا يؤدّي إلى تغير كبير في معامل التبادل الدولي. ومن ثمَّ فتتوقف بعض الدّول عن شراء بعض السّلع والخدمات من هذه الدّولة، كما يتبين لرعايا هذه الدّول أنَّ أسعار السّلع والخدمات الأجنبية أصبحت أقل من أسعارها الداخلية فيقبلون على شراء عملات الدّول الأجنبية ممّا يؤدّي إلى ارتفاع أسعار الصرف في حالة حرية تحديدها. ويترتب على ارتفاع أسعار العملات الأجنبية ارتفاع في أسعار السّلع والخدمات الأجنبية فيقل الإقبال عليها، ممّا يؤدّي في النهاية إلى انخفاض مستويات الأسعار للسلع والخدمات.[2]

2-2- نّظرية تعادل سعر الفائدة Theory of Interest Rate Parity:[3]

تهتم هذه النّظرية بتغيرات سعر الصرف المتوقع وتعادل أسعار الفائدة بين بلدين أو منطقتين نقديتين خلال فترة زمنية معينة. وتنص هذه النّظرية على أنَّ القيمة الآجلة أو العلاوة الآجلة Forward Premium التي يمكن الحصول عليها من عملية استثمار مبلغ من المال يساوي الفرق بين معدّل الفائدة في الدّولة المحلية و الدّولة الأجنبية.

فبفرض أنَّ $F_{0.1}$: سعر الصرف الآجل Forward Exchange Rate للمبلغ المأخوذ الآن والواجب سداده في الفترة القادمة (مثلاً بعد 30 يوماً)، S_o: سعر الصرف الآني (النقدي) Spot Exchange Rate، r_h: معدّل الفائدة في الدّولة المحلية خلال فترة محددة، r_f: معدّل الفائدة في الدّولة الأجنبية خلال نفس الفترة.

وفقاً لهذه النّظرية تكون العلاقة (التعادل) بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل وسعر الفائدة في الدولتين (المحلية والأجنبية) كما يلي:

([1]) **الحريري** محمد خالد، **الاقتصاد الدولي العام**، منشورات جامعة دمشق، سورية، ص 119.

([2]) **قريصة** صبحي تادريس و**العقاد** مدحت محمد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت/ لبنان، 1983، ص 343.

([3]) **WANG** Peijie, op.cit, PP.46-48.

$$\frac{F_{0.1}}{S_0} = \frac{1+r_h}{1+r_f}$$

فعلى فرض أننا نريد أن نستثمر مبلغاً من المال وليكن 1.000.000 € لمدة سنة واحدة. وبالتالي سيكون أمامنا خياران فأما أن نستثمر هذه الأموال في منطقة اليورو وفق معدّل فائدة $r_€$ (r_h) فتكون القيمة المستقبلية لاستثمارنا هذا $(1+r_€) \times €1.000.000 =$، أو نستثمر هذه الأموال في الخارج (وليكن في المملكة المتحدة) وذلك بأن نحول مبلغ الــ: €1.000.000 إلى جنيهات إسترلينية بسعر الصرف الآني، ثمّ نستثمرها في المملكة المتحدة وفق معدّل فائدة $r_£$ (r_f) وندخل في عقد آجل لبيع الإسترليني في بداية فترة استثمارنا ومستحقاً للدفع بعد سنة بشكل يمكن فيه الحصول مجدداً على مبلغ من النقد المحلي (اليورو)، فتكون القيمة المستقبلية لاستثمارنا هذا:

$$= 1.000.000 \times (F_{0.1}/S_0) \times (1+r_f)$$

ومن المفروض هنا أن يحمل الاستثماران (الاستثمار في الدّولة المحلية والاستثمار في الدّولة الأجنبية) نفس القيمة المستقبلية، أي أنَّه:

$$M\,(1 + r_h) = \frac{M}{S0}\,(1 + r_f) \times F_{0.1}$$

حيثُ أنَّ:

M: كمية النقود أو الأموال موضع الاستثمار.

$$(1 + r_h) = \frac{F0.1}{S0}\,(1 + r_f)$$

$$\frac{F0.1}{S0} = \frac{1+r_€}{1+r_£} = \frac{1+rh}{1+rf}$$

وبطرح العدد 1 من الطرفين نحصل على:

$$\frac{F_{0.1}-S_0}{S_0} = \frac{r_h - r_f}{1+r_f} \approx r_h - r_f$$

وبأخذ لوغاريتم الطرفين نحصل على:

$$f_{0.1} - S_0 = r_h - r_f$$
$$P_{0.1} = r_h - r_f$$

حيثُ أنَّ:

$P_{0.1}$ = العلاوة الآجلة $\qquad S_0 = \ln(S_0) \qquad f_{0.1} = \ln(F_{0.1})$

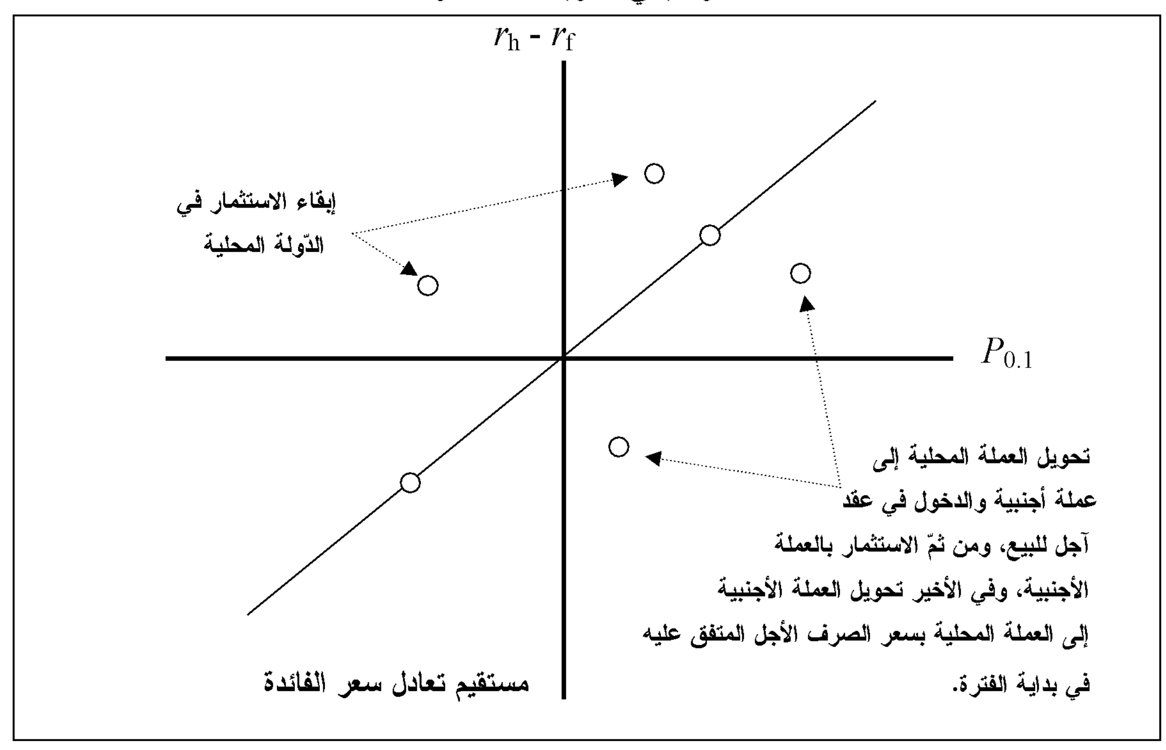
فإذا كان: $P_{0.1} > r_h - r_f$ فإنَّه يفضّل الاستثمار في الدّولة الأجنبية.

أما إذا كان: $P_{0.1} < r_h - r_f$ فإنَّه يفضل إبقاء الاستثمار في الدّولة المحلية.

وبذلك يمكن أن نمثل نّظرية تعادل سعر الفائدة بالشكل رقم (2):

الشكل رقم (2)

مخطط توضيحي لنظرية تعادل سعر الفائدة



- Source: **WANG** Peijie, op.cit, P.48.

حيث يبين المخطط البياني السابق ما يلي:

– النقاط المتوضعة على مستقيم تعادل سعر الفائدة تشير إلى أنَّه لا يوجد اختلاف في اختيار الاستثمار في الدّولة المحلية أو الدّول ة الأجنبية.

– النقاط المتوضعة على يسار مستقيم تعادل سعر الفائدة تشير إلى أنَّ العلاوة الآجلة أصغر من معدّل الاختلاف بين سعر الفائدة في الدّولة المحلية و الدّولة الأجنبية. فإذا كانت العلاوة تساوي 1% وكان الاختلاف بين معدلي الفائدة 2% في الفترة المعطاة فإنَّه في هذه الحال يكون قد خفّض قيمة العملة المحلية لكن ليس بكفاية إلى الحد المطلوب ليصل إلى مستوى الفرق بين معدّل الفائدة في الدّولة المحلية و الدّولة الأجنبية.

– النقاط المتوضعة على يمين مستقيم تعادل سعر الفائدة تشير إلى أن العلاوة الآجلة أكبر من معدّل اختلاف أسعار الفائدة بين الدّولة المحلية و الدّولة الأجنبية، والتالي فإنَّه من المربح أن يكون الاستثمار في الدّولة الأجنبية، والذي يتضمن تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية وفق سعر صرف آني في بداية الفترة، ومن ثمّ استثماره في الدّولة الأجنبية، ومن ثمّ تحويل العملة الأجنبية في نهاية الفترة إلى عملة محلية وفق سعر صرف آجل مستخدم في بداية فترة الاستثمار.

3-2- نّظرية سعر الخصم Theory of Discount Rate:

تأتي أهمية هذه النّظرية من خلال تأثير سعر الخصم على سعر الفائدة. فزيادة سعر الخصم تؤدي إلى زيادة سعر الفائدة ممَّا يؤدّي إلى تدفق الأموال الأجنبية إلى داخل الدّولة. ويترتب على ذلك زيادة طلب الأجانب على عملة الدّولة، ممَّا يؤدّي إلى ارتفاع سعر الصرف لعملة الدّولة. ويحدث العكس في حالة خفض سعر الخصم.ويمارس سعر الخصم تأثيره على سعر الفائدة، ومن ثمَّ على المعروض النقدي وعلى سعر الصرف على المستوى العالمي على الرغم من اختلاف معدله من دولة إلى أخرى. وذلك من خلال تأثيره على حركة رؤوس الأموال العالمية قصيرة الأجل (حركة المضاربة) بين الدّول وما يترتب عليها من زيادة الطلب على عملات بعض الدّول أو نقصه في مواجهة عملات بعضها الآخر، ومن ثمَّ زيادة قيمة هذه العملات أو نقصها.[١]

وتجدر الإشارة إلى أنَّه يمكن أن نستدل على هذه السياسة من خلال سياسة البنك المركزي الذي يعمل على رفع سعر الخصم في الداخل للعمل على تحسين مركز العملة الخارجي.

3- نّظرية المرونة السعرية Theory of Price Flexibility:

تعتبر هذه النّظرية أنَّ سعر الصرف هو الذي يؤثر على التوازن بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات للدولة المعنية، فإذا ارتفعت قيمة الواردات عن قيمة الصادرات (أي أنَّ هناك عجزاً في الميزان التجاري) فإنَّ ذلك يؤدّي إلى تخفيض سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية في ظل نظام سعر صرف مرن، الأمر الذي يجعل أسعار الصادرات متدنية تجاه العالم الخارجي وأسعار الواردات مرتفعة بالنسبة إلى المقيمين. وينتج عن ذلك زيادة حجم الصادرات ونقصان حجم الواردات حتى مستوى التوازن في الميزان التجاري. وأنَّ سرعة تعديل سعر الصرف تعتمد على مدى استجابة الصادرات والواردات وهو ما يعرف بالمرونة السعرية لسعر الصرف.[٢]

4- نّظرية الإنتاجية Theory of Productivity:

تتلخص هذه النّظرية بأنَّ القيمة الخارجية لعملة الدّولة تتحدد على أساس مدى كفاءة الجهاز الإنتاجي ومقدرته، فكلما ازدادت الإنتاجية في دولة ما يؤدّي ذلك إلى زيادة حركة

([1]) **عبد العظيم** حمدي، **سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة**، مرجع سابق ذكره، ص 47.

([2]) **حسين** حيدر عباس .... [وآخرون]، **بنك السودان المركزي (الإصدارة رقم 7) خلال الفترة 1982- 2004**، بنك السودان المركزي، الخرطوم، السودان، ديسمبر/2005، ص 8.

رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدّولة بغرض الاستثمار في عمليات الإنتاج وهو ما يؤدّي إلى زيادة الطلب على عملة هذه الدّولة وبالتالي تزداد القيمة الخارجية لعملة الدّولة، وبالمقابل كلما انخفضت الإنتاجية، انخفضت تلك القيمة الخارجية، وآية ذلك، الثقة التي تتولد في الاقتصاد، والتي تنعكس حتماً على سعر الصرف، فزيادة الإنتاجية في قطاعات الاقتصاد القومي كالصناعة والتجارة والزراعة مثلاً، تعد مؤشراً قوياً على مدى قوة الاقتصاد والثقة به.[١]

فإذا أصبح أحد البلدان أكثر إنتاجية عن غيره، فإنّ الأعمال التجارية في ذلك البلد يمكن أن يخفّض من الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، ويبقى يكتسب الربح، وكنتيجة لذلك فإنّ الطلب على الأسعار المحلية سيزداد وستميل العملة المحلية إلى الارتفاع في قيمتها.[٢]

5- نّظرية توازن حقيبة الأوراق المالية Portfolio Balance Approach:

وهي امتداد للنظرية النقدية والتي تتضمن بالإضافة إليها أصولاً مالية أخرى، وتفترض أنّ القيمة التبادلية Exchange Value تتحدد من خلال كمية الأموال المحلية والأصول المالية المحلية والأجنبية المطلوبة والكميات المعروضة.[٣]

وتحاول هذه النّظرية توضيح كيفية تحديد سعر الصرف المتوازن، وتنص على:

– أنّ سعر الصرف بين دولتين يتوقف على الأسعار التي توازن بشكلٍ مضبوط بين العرض والطلب على الأصول المالية.[٤]

– أنّ الطلب على المال يعتمد على الطلب على الأصول المالية وليس على العملة نفسها، لذلك فإنّ ازدياد الطلب على نوع معين من الأصول في إحدى الدّول سيؤدي إلى زيادة الطلب على عملة تلك الدّولة.[٥]

---

(1) **عثمان** مصطفى محمد، **أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة (دراسة مقارنة)**، مرجع سابق ذكره، ص 13.

ويشار هنا إلى أنّ العلاقة بين قيمة عملة الدّولة والجهاز الإنتاجي ليست باتجاه واحد فقط (القيمة الخارجية لعملة الدّولة تتحدد على أساس مدى كفاءة الجهاز الإنتاجي ومقدرته)، فقد تكون قيمة العملة محدد لمقدرة الجهاز الإنتاجي، حيث أنّه إذا انخفضت قيمة عملة الدّولة لسبب ما فإنّه يزداد الطلب على صادرات هذه الدّولة وبالتالي قد يستجيب له الجهاز الإنتاجي فتزداد الإنتاجية، وبالتالي يتحسن الميزان التجاري للدولة، فتتجه قيمة العملة إلى الزيادة فيما بعد (في المستقبل).

(2) **FREDERIC** S. Mishkin, op.cit, P.442.

(3) **XIAOYUN** Fan, **The Portfolio Approach to Exchange-Rate Determination**, Nankai University, China, 2007, P.13.

(4) **SHIM** Jae K. and **CONSTAS** Michael, op.cit, P.27.

(5) **ناركزيفسكي** آدم، **نظريات تحديد سعر الصرف**، موقع مكتوب الأعمال، الرابط:

http://avg.urlseek.vmn.net/search.php?lg=en&mkt=en&type=dns&tb=ie&tbn=avg&q=business%2Emaktoob%2Ecom, 25/ أيلول/ 2007.

- أنَّ سعر الصرف يتحرك لموازنة العائدات الكلية (وفقاً لمعدلات الفائدة وتوقعات تحركات سعر الصرف). فمثلاً إذا كانت ودائع الين تدفع عليها فائدة 6% وودائع الدولار تدفع عليها فائدة 8% فإنَّ المستثمرين سيشترون الدولار من أجل عائداتها الأعلى وذلك حتى ينخفض العائد المتوقع Expect Return بمقدار 2% (أي إلى أن يتساوى العائد المتوقع على الدولار مع العائد المتوقع على الين).[١]

وهنا يلاحظ أنَّ سعر الصرف يتغير كلما حدثت تّغيّرات طارئة في الأسواق المالية التي تتداول فيها الأوراق المالية وغيرها وتتوقف قيمته على التّغيّرات التي تحدث في قيمة ما تمتلكه الدّولة من أصول مالية مقارنة بالتغيرات التي تحدث في قيمة ما يملكه الأجانب من أصول مالية.[٢]

وعلى فرض أنَّ السّلطات النقدية المحلية زادت من قاعدتها النقدية في السوق المفتوحة لشراء السندات المالية المحلية، وبالتالي فإنَّه في الوقت الذي يزداد فيه العرض النقدي المحلي فإنَّ أسعار الفائدة المحلية ستنخفض، فيصبح الأفراد غير راضين عن عوائد حقائبهم أو محافظهم، ممَّا يؤدّي إلى تراجع الطلب المحلي على السندات المحلية مقارنة مع الأصول المالية الأخرى، وبالتالي يترك الأفراد السندات المحلية ويتوجهون نحو شراء السندات الأجنبية. وبسب زيادة الطلب على السندات الأجنبية يزداد الطلب على العملة الأجنبية، ومع ثبات العوامل الأخرى فأن زيادة الطلب على العملة الأجنبية يؤدّي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية.[٣]

وجملة القول هنا إنَّ سعر الصرف العملة المحلية محدد من خلال قوى العرض والطلب التي تتحدد بدورها بعدّة عوامل مهمة مثل نمو مستويات الدّخل النسبية - $[g(GNP)_d$ $g(GNP)_w]$، ومستويات الأسعار النسبية $\frac{P_d}{P_w}$، واختلافات أسعار الفائدة، والاحتياطيات الأجنبية بوصفها نسبة مئوية من الواردات، وميزان الحساب الجاري بوصفها نسبة مئوية من الدّخل القومي GNP (CUB)، والتدفق الصافي للرأسمال الأجنبي بوصفها نسبة مئوية من الدّخل القومي GNP (CAB)، وعائدات الأصول المحلية والأجنبية $r_d - r_w$ (الذي يساوي حاصل جمع فروقات أسعار الفائدة مع التّغير المتوقع في نسبة سعر الصرف). وبذلك يكون

([1]) **BROWN** Sophie … [and others], **Guide to Economic Indicators (Making Sense of Economics)**, 6th.ed, McGraw Hill, London, United Kingdom, 2006, P.155.

([2]) **عبد العظيم** حمدي، **الإصلاح الاقتصادي في الدّول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**، مرجع سابق ذكره، ص 56.

([3]) **XIAOYUN** Fan, op.cit, PP.17-18.

سعر الصرف وفق هذا النموذج محدداً كما يلي:[1]

$$NER = f\{[g(GNP)_d - g(GNP)_w] , CUB , CAB , \text{Reserves} , \frac{Pd}{Pw} , r_d - r_w , NER(-1)\}$$

وبذلك نرى أنَّ هذه النّظرية أقل تعقيداً من نّظرية اختلال ميزان المدفوعات. لكن يعاب عليها تلاؤمها فقط مع ظروف الدّول التي تعتمد على قوى السوق في تحديد سعر عملتها. ويعاب عليها أيضاً افتراض إمكانية تباين العوامل الكامنة وراء توقعات سعر الصرف. وهي جملة العوامل التي يسهل تباينها كلما كان المتعاملون في السوق النقدية على درجة من الوعي، وهو ما لا نجده بشكل عملي، الأمر الذي يصعب عنده تفسير سعر الصرف الجاري، ومن ثمَّ فقدان النّظرية لقوتها.[2]

- رابعاً: سياسة أسعار الصرف في سورية:

تلعب سياسة سعر الصرف في سورية دوراً محورياً في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية المتمثلة بالنمو المستدام والعدالة الاجتماعية والتشغيل والاستقرار الاقتصادي. وقد كانت مشكلة تعدّد أسعار الصرف في سورية اخطر المشكلات الاقتصادية التي واجهها الاقتصاد السوري لأنَّ هذا التعدد خلق الكثير من التشوهات في المبادلات التجارية والعلاقات السعرية بين الداخل والخارج وقد انعكس ذلك سلباً على توزيع الموارد الاقتصادية وخاصة على الاستيراد والتصدير.

فهناك عوامل عديدة تؤثر على تحديد سعر الصرف في سورية مثل: القوة الشرائية لليرة السورية، وثبات سعر الفائدة، والاستيراد والتصدير، وحركة الرساميل والطلب الحكومي ... الخ.

وقد تراوح مفهوم سعر الصرف في سورية بين كل من الثبات والرقابة خلال مسيرة تطورها التي يمكن أن نقول أنّها مرت بستة مراحل منذ حصولها على الاستقلال عام 1947 إلى وقتنا الحاضر:

---

(1) **AGARWAL** R.N, **Exchange Rate Determination in India Endogenising Foreign Capital Flows and Some Entities of the Monetary Sector**, Institute of Economic Growth, Delhi University Enclave, Delhi/ India, 1998, P8.
(2) **ARTUS** Jacques R, **Methods of Assessing the Longer Run Equilibrium Value of an Exchange Rate**, Finance and Development Journal, Vol: 15, N°:2, Washington DC, United States of America, Jun/ 1978, P.27.

1- الفترة الأولى بعد انضمام سورية إلى اتفاقية بريتون وودز عام 1947 إلى تاريخ 1959/4/21:[١]

فقد تحدد السعر الرسمي للتعادل الثابت مع الدولار الأمريكي بـ: 219.148 قرشاً سورياً، وكان هذا السعر معمولاً به في ظل الاتفاقات المالية المعقودة مع فرنسا في ذلك الحين.

وبعد استقلال سورية، أصبح سعر صرف الليرة السورية في السوق الحرة للقطع يحدد وفق قانون العرض والطلب. وبلغ سعر صرف الدولار الأمريكي في هذه السوق في أوائل عام 1949 مقدار (3.42) ل. س، واقتصر تطبيق السعر الرسمي للقطع المعتمد على سعر التعادل الثابت على بعض احتياجات الدولة. وذلك بسبب وجود فارق كبير بين السعر الرسمي والسعر الرائج، وعدم توفر القطع الأجنبي بشكلٍ كافٍ.

2- الفترة الثانية بعد مباشرة مكتب القطع مهامه استناداً إلى المرسوم التشريعي رقم 208 تاريخ 1959/4/21 إلى أن احدث نظام الرقابة على النقد:[٢]

ألغيت في حزيران/ يونيو 1953 السوقان الرسمي والحرة المتباعدتان. واتبع المكتب سياسة ترمي إلى توحيد أسعار القطع وتثبيتها، واوجد سوقاً موحدة حرة للقطع الأجنبي، ومارس عملية التدخل في سوق الصرف بائعاً ومشترياً من أجل تثبيت سعر الصرف. ولم يستطيع مكتب القطع الاستمرار في عملية التدخل في السوق نظراً لضعف إمكاناته، وعاد مكتب القطع فيما بعد ليفرق بين العمليات التجارية والعمليات المالية، ونشأ سعر صرف للعمليات التجارية، وهو قطع التصدير وسعر الصرف للعمليات المالية باسم القطع الحر.

وعاد التباين بين السعرين، واستمر الوضع على ذلك لغاية 1961/2/4 حيث احدث نظام الرقابة على النقد والذي يعني إشراف الدّولة بشكل كامل على عرض الصرف الأجنبي وطلبه، واحتكار التحكم به بيعاً وشراءً، من أجل تعبئة الصرف الأجنبي المتاح بكميات قليلة نسبياً، وتوزيعه على مختلف طالبيه، بحيث يبقى الطلب على هذا الصرف في حدود الكمية المعروضة منه.[٣] والهدف منه هو:[٤]

١- الحفاظ على قيمة العملة المحلية عند مستوى محدد دون تقلبات.

([1]) **الصادق** علي توفيق و**لطيفة** نبيل عبد الوهاب، **سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية**، مرجع سابق ذكره، ص 201.

([2]) المرجع السابق، ص 202.

([3]) **جامع** أحمد، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1980، القاهرة/ مصر، ص 186.

([4]) **SHEKHAR** K. C, **Banking Theory and Practice (Incorporating Banking Law and Foreign Exchange)**, UBS Publishers, London, United King Doom, 2000, P.657.

٢- منع خروج الرساميل المحلية إلى الخارج.

٣- عزل الاقتصاد القومي عن الخارج وذلك بهدف تحقيق التشغيل الكامل.

3- الفترة الثالثة التي أعقبت إحداث نظام الرقابة على النقد إلى عام 1990:[1]

فقد تمَّ توحيد سعري قطع التصدير والقطع الحر، وتحدد سعر الصرف الموحد بـ: 360-370 قرشاً سورياً للشراء والمبيع. واستمر السعر الموحد مرعياً حتى تاريخ 1964/1/6، حيث أحدثت إلى جانب سعر الصرف الرسمي الموحد، السوق الموازية للقطع التي بقيت قائمة حتى أوائل الربع الأول من عام 1974.

وقد تميزت الفترة الممتدة من عام 1963 إلى عام 1981 بثبات نسبي لسعر الصرف استناداً إلى الأسس التالية:

1- اعتماد الدولة على التخطيط الاقتصادي المركزي وحصر الإمكانيات المتاحة كافة، وتوجيهها إلى القطاعات الاقتصادية الهامة التي تحتاج إليها الدولة والاقتصاد الوطني فحافظت بذلك على استقرار الطلب على العملات الأجنبية ممَّا أدى إلى استمرار هذا السعر فترة طويلة نسبياً دون حدوث تقلبات مفاجئة.

2- إقامة المصانع العامة في قطاع الصناعات التحويلية والهندسية والصناعات الاستخراجية ممَّا ساعد على زيادة الإنتاج واستبدال السّلع الأجنبية بالوطنية التي كانت تستوردها الدولة الأمر الذي خفض الطلب على القطع الأجنبي لتمويل المستوردات فيما لو كانت هذه الصناعات غير قائمة.

3- المساعدات العربية بعد حرب تشرين التحريرية عام 1973 حيث ارتفعت أسعار النفط وزادت عائداته ممَّا دفع الدّول المنتجة للنفط إلى تقديم مساعدات مختلفة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب ودعم الموقف السوري في مواجهة إسرائيل والدفاع عن الأمة العربية.

4- عودة الرساميل السورية العاملة في الخارج إلى الوطن بعد الحركة التصحيحية التي أقرّت مبدأ التعددية الاقتصادية والسياسية.

5- السماح للقطاع الخاص باستيراد مستلزماته بتسهيلات ائتمانية (عن طريق مدخرات في الخارج) أو عن طريق مشاركة مباشرة مع قطاع خاص أجنبي أو عربي يمول هذا القطاع في السّلع والمستلزمات ويتقاسمان فيها الأرباح في نهاية العمليات التجارية، وقد شكلت هذه الإجراءات نقطة هامّة في دعم سعر الصرف وخففت عن الحكومة مسؤولية تأمين القطع اللازم للاستيراد.

إنَّ هذه الإجراءات الاقتصادية والسياسية والتجارية في فترة السبعينيات من القرن

([1]) Ibid, P.202.

العشرين قد ساعدت على تثبيت سعر الصرف في سورية خلال فترة طويلة من الزمن ولم يظهر في هذه الفترة فروقات واضحة بين سعر الصرف في المصارف الحكومية وسعر الصرف غير النظامي إلاَّ بفروقات طفيفة لا تكاد تذكر.

4- الفترة الرابعة انطلاقاً من الاتجاه نحو هدف توحيد سعر الصرف إلى عام 2000:[1]

أحدث بتاريخ 1990/7/15 سعر صرف أعلى من الأسعار المطبقة وأصبح يجاري أسعار الصرف الفعلية في ذلك التاريخ حيث بلغ 40-42 ليرة سورية شراء ومبيعاً، وهو ما أطلق عليه سعر الصرف في الدّول المجاورة. وطبق هذا السعر تدريجياً على عوائد التصدير وبعض المنتجات الزراعية والصناعية والعمليات غير المنظورة، وبدئ بتحويل المعاملات التي كانت تخضع إلى سعر الصرف الرسمي الجديد والسعر التشجيعي إلى سعر الصرف المجاور، وذلك على مراحل دون أن يحدث ذلك ضغوطاً وأثاراً اجتماعية.

إنَّ تعدّد أسعار الصرف كانت السمة المميزة لنظام سعر الصرف الأجنبي في سورية حيث وصل عدد أسعار الصرف في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين بحدود 9 أسعار:

- **السعر الرسمي للدولار:** حددته الحكومة بـــ: 3.95 ل.س منذ 1976/4/26 ، ثمَّ ارتفع إلى 11.2 ل.س في 1988/1/1، وتم التعامل به في المؤسسات الحكومة الاقتصادية والإدارية.
- **الدولار الجمركي:** تمَّ تحديده بهدف استيفاء الرسوم الجمركية على هذا الأساس، وقد استمر حتى عام 1993 بمقدار 11.20 ل. س ثمَّ ارتفع إلى 23 ل. س ثمَّ إلى 42 ل. س خلال السنوات 1995 -1996.
- **سعر صرف الطيران:** يحدد هذا السعر حسب الأسعار في الدّول المجاورة. وقد بلغ عام 1986 حوالي 22 ل. س. واستمر في الارتفاع حتى وصل عام 1994 إلى 42 ل. س. ثمَّ ارتفع في عام 1995 إلى 45 ل. س.
- **دولار التصدير:** أحدث هذا السعر في 1989/4/25 بهدف ربط الاستيراد بالتصدير.
- **سعر القطاع العام:** تمَّ تحديده في عام 1990 للمؤسسات الحكومية الاقتصادية والإدارية عند مزاولة الاستيراد والتصدير، وذلك بهدف الاقتراب من التكلفة الحقيقية. وقد ارتفع إلى 45.5 ل. س عام 1998.
- **السوق المجاورة:** ويقصد به الصرف في الدّول المجاورة كالأردن ولبنان، وقد أصدرت الدولة القانون رقم 24 عام 1987 الذي منع على الأفراد الاتجار بالعملات الأجنبية وحيازتها.

([1]) **جمعة** محمد محمد صالح، **السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو النّاتج المحلي الإجمالي خلال الفترة -2000 1970**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005، ص 213.

- **سعر دولار النفط:** تمَّ تحديده بما يعادل الدولار الرسمي أي 11.20 ل. س، لكن الدولة رفعته بهدف زيادة إيرادات الخزينة من قطاع النفط حيث بلغ 23 ل. س عام 1996، و35 ل. س عام 1997، و45.5 ل. س عام 1998. [١]

- **السعر السياحي:** نظراً لاستمرار الضغوط في القطاع الخارجي وتنامي الفروق بين سعر صرف الليرة الموازي وسعر الصرف في أسواق الدّول المجاورة أحدثت السّلطات النقدية في أيار 1982 سعر الصرف السياحي عند مستوى 5.80 ليرة سورية مقابل الدولار، وقد تمَّ تخفيض هذا السعر خلال عامي 1984 و 1985 حيث أصبح 9.25 ل. س للدولار على الترتيب، وتم تخفيضه أيضاً في آذار/ 1986 ليصل إلى 10.00 ليرة سورية وقد الغي السعر في مطلع عام 1988. [٢]

- **السعر التشجيعي:** أحدثت سوق الصرف التشجيعية في آب/ 1986، وقد نقلت إليها جميع المعاملات التي كانت يطبق عليها سعر الصرف السياحي، وهدفت السوق التشجيعية إلى تعديل سعر صرف الليرة السورية وفق معدّل صرف اقرب إلى سعر صرف الليرة السورية في أسواق الدّول المجاورة. وكان الهدف من إحداث هذه السوق تشجيع تحويلات السوريين العاملين خارج سورية، وتحفيز السواح وترغيبهم لزيادة الموارد السياحية. وقد بدأت هذه السوق بسعر صرف معدله 22.00 -23.00 ل.س (شراء ومبيعاً) مقابل الدولار الأمريكي، وارتفع إلى23.00- 24.00 ل.س بتاريخ 1986/8/30 وانحدر بعد ذلك إلى17.5- 18.5 ل. س في تشرين الأول/1986، ثمَّ عاود صعوده في عامي 1987 و1988 إلى أن بلغ ذروته بتاريخ 1988/2/18 حين سجل معدّل 30.00- 33.00 ل.س ولينخفض فيما بعد إلى مستوى 20.00 -22.00 ل. س ويستمر على ذلك. وتعتبر هذه السوق بحكم الملغاة اعتباراً من حزيران/ 1994، ذلك أنَّ غالبية المعاملات التي كان يطبق عليها هذا السعر تمَّ تحويلها إلى سوق الصرف المجاور. [٣]

لقد كان الهدف من تعدّد أسعار الصرف في سورية ما يلي: [٤]

1- الحد من انخفاض قيمة العملة الوطنية (الليرة السورية) مع القطاع الخارجي، فقد جاء إحداث أسواق الصرف الموازية والسياحية والتشجيعية نتيجة الفارق الكبير المتزايد بين معدّل

([1]) **كنعان** علي، **النظام النقدي والمصرفي السوري**، دار الرضا للنشر، دمشق/ سورية، 2000، ص 103- 107.

([2]) **جمعة** محمد محمد صالح، **السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو النّاتج المحلي الإجمالي خلال الفترة -2000 1970**، مرجع سابق ذكره، ص 216.

([3]) المرجع السابق، ص 216.

([4]) **القاضي** حسين، **الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين؟**، دار الرضا للنشر، دمشق/ سورية، 2002، ص -38 39.

صرف الليرة السورية في السوق الرسمية ومعدل صرفها في أسواق الدّول المجاورة. وقد كان الهدف من ذلك اجتذاب موارد القطع الأجنبي وتقليص أنشطة السوق غير النظامية من أجل السيطرة على أسعار الصرف.

2- الحفاظ على أسعار منخفضة نسبياً للسلع في السوق المحلية

3- تشجيع الصادرات الزراعية وذلك من خلال تسديد حصيلة القطع الناجم عن الصادرات الزراعية لا سيما الخضار والفواكه خلال النصف الأول من عقد الثمانينات بالسعر الموازي الذي يعتبر مرتفعاً إذا ما تمت مقارنته مع سعر الصرف المطبق على بقية الصادرات المتمثل بالسعر الرسمي.

4- تخفيض الضغط على موارد القطع الأجنبي وتحقيق التوازن الخارجي لميزان الحساب الجاري وذلك باستخدام سعر صرف أعلى في بيع القطع الأجنبي لأجل النفقات الخدمية والمعاملات غير المنظورة الأخرى.

ولقد كان لهذا التعدد في أسعار الصرف آثار سلبية واضحة في الاقتصاد السوري، تمثلت في إحداث خلل هيكلي عميق، إذ توجه المستثمرون إلى القطاعات المدرة للأرباح السريعة تبعاً لسعر الصرف الذي يحقق ذلك، فعلى سبيل المثال تحول جزء كبير من الصناعيين إلى قطاع التجارة والخدمات. إضافة إلى إحداث خلل هيكلي واضح في نظام الأسعار الداخلية والتفاوت في نظام الأسعار الداخلية والتفاوت الكبير بينهما، وذلك بسبب الفروقات الكبيرة في سعر الدولار الجمركي حسب أنواع السّلع المستوردة، وقد أدى ذلك إلى انتشار الفساد والغموض من قبل التجار والمستوردين تمثل في تقديم بيانات وفواتير غير حقيقية كي يتهربوا من دفع الرسوم الجمركية عندما تحسب طبقاً لسعر الدولار المرتفع مثلاً وطمعاً بتحقيق أرباح كبيرة. وقد أدى ذلك أيضاً إلى حرمان خزينة الدولة من جزء كبير من الرسوم الجمركية.. كما أنَّ ارتفاع سعر دولار التصدير ساهم في رفع تكاليف الصناعة الوطنية ممَّا أدى إلى انخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.[1]

كما كان من أهم سلبيات ذلك أنَّه ازدادت حصيلة القطع الأجنبي لدى الجهاز المصرفي عبر امتصاص جزء من عرض القطع في سوق الصرف غير النظامية. فيما بعد قامت الحكومة بتقليص عدد أسعار الصرف إلى ما يلي:

- السعر الرسمي 11.20 ل. س.
- دولار التصدير ويتراوح بين 55- 60 ل. س.

([1]) **شجاع صافي، المصرف المركزي والسياسة النقدية "دور مصرف سورية المركزي في رسم السياسة النقدية في سورية"**، أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2007، ص 91-92.

- السوق المجاورة: ويتراوح بين 50- 52 ل.س.
- الدولار الجمركي.
- القطاع العام والحسابات الحكومية وهو 45.5 ل.س.[1]

5- الفترة الخامسة في ظل الخطة الخمسية التاسعة (2000- 2005):

تمَّ اختصار أسعار الصرف في اثنين:

1- سعر صرف عمليات الدولة والقطاع العام الذي اقترب كثيراً من السعر الفعلي (49.58- 50.00 ليرة سورية للدولار)، ويطبق هذا السعر على حصيلة صادرات مؤسسات القطاع العام ومستورداتها، إيرادات الموازنة العامة للدولة ونفقاتها، والإيرادات النفطية، والموارد المحددة لبعض الرسوم والضرائب والبدلات، وجميع العمليات الخدمية باستثناء ما يطبق عليه سعر الصرف الحر للعملات الأجنبية.

2- سعر الصرف الحر للعملات الأجنبية، ويحدده المصرف المركزي استناداً إلى القيمة الحقيقية لليرة السورية.

6- الفترة السادسة في ظل الخطة الخمسية العاشرة (2005- 2010) (توحيد سعر الصرف):

في 2007/1/1 تمَّ توحيد السعرين السابقين ليصبح سعر الصرف للعملات الأجنبية. والى جانب هذا السعر يوجد سعر صرف السوق غير النظامية (السوق السوداء) وهو يتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب في السوق. وتشكل موارد هذه السوق من خلال إيرادات السياحة وتحويلات العاملين السوريين في الخارج ونفقاتها من خلال تلبية استيراد القطاع الخاص والأمور الخدمية الأخرى وهذه السوق تتصف بالتوازن النسبي بين العرض والطلب.[2]
ويبين الشكل البياني رقم (3) أسعار الصرف المعمول بها في سورية حتى بداية عام 2010، حيث ينقسم سوق الصرف في سورية إلى سوق الصرف للمعاملات الرسمية والسوق الموازي.

([1]) **السيد** حسن موفّق، **ميزن المدفوعات والوضع الراهن لاقتصادنا النقدي**، مجلة جامعة دمشق، العدد 8، دمشق، 1986، ص 86.

([2]) **السمارة** مؤيد قاسم، **متغيرات السياسة النقدية وأثرها في استقرار دالة الطلب على النقد (الاقتصاد السوري دراسة تحليلية)**، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، 2008، ص 144.

الشكل رقم (3)

أسعار الصرف المعمول بها في سورية حتى نهاية العام 2010

سعر الصرف غير الرسمي

سعر الصرف الرسمي

سعر الصرف في السوق الموازي (دمشق، عمان، بيروت)

سعر الصرف الحر (المصرف المركزي) حتى 2007/1/1

سعر صرف الدولة والقطاع العام حتى 2007/1/1

في 2007/1/1 تمَّ توحيد السعرين ليصبح سعر الصرف للعملات الأجنبية

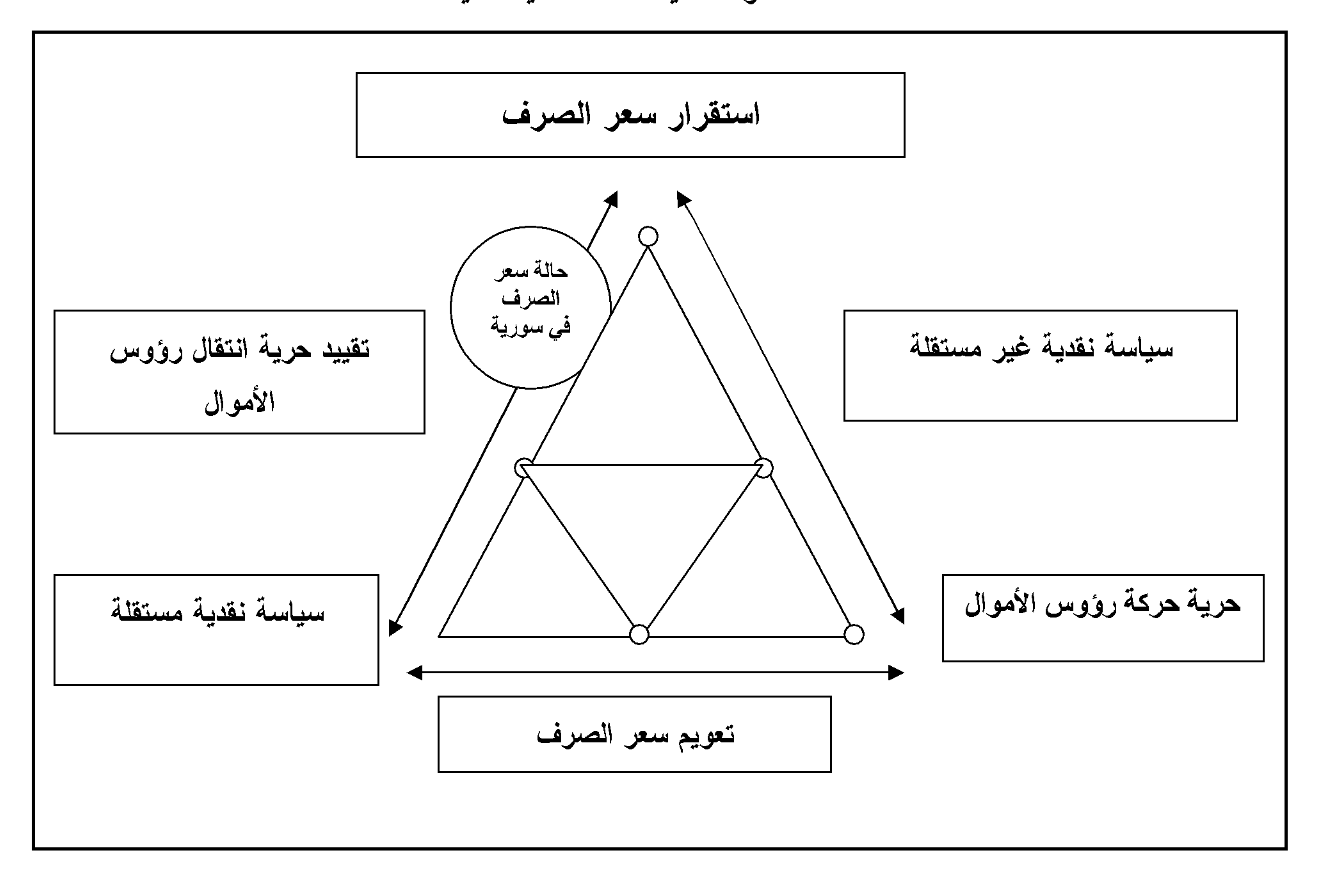
- **المصدر:** الباحث.

وبناء على ما سبق مع نظام سعر صرف يتصف بالثبات والتعدد في الاقتصاد السوري يصبح العرض النقدي متغيراً داخلياً بمعنى أنَّه خارج سيطرة السّلطات النقدية خاصة أنَّ أنظمة القطع الأجنبي تمارس منع حرية حركة رأس المال كحركة خروج في حين أنَّها تسمح بدخول رأس المال الأجنبي مهما كان مصدره. إنَّ هذه الممارسات جعلت من السياسة النقدية في سورية سياسة غير مستقلة تسخر جُلَّ أدواتها القليلة أصلاً من أجل الحفاظ على قيمة الليرة السورية وتبعاً لهوى سياسة التمويل بالعجز تتطور معظم مؤشراتها النقدية. والشكل رقم (4) يبين معضلة ثالوث السياسة الاقتصادية الكلية Macroeconomic Police Trilemma حيث يمثل الضلع اليساري للمثلث حالة الاقتصاد السوري الذي هو اقرب إلى استقرار سعر الصرف، وتقييد حرية انتقال رؤوس الأموال وبعيدة عن حرية حركة رؤوس الأموال، وتعويم سعر الصرف:[1]

([1]) المرجع السابق، ص 145.

الشكل رقم (4)

معضلة ثالوث السياسة الاقتصادية الكلية



- **المصدر: السمارة** مؤيد قاسم، **متغيرات السياسة النقدية وأثرها في استقرار دالة الطلب على النقد (الاقتصاد السوري دراسة تحليلية)**، مرجع سابق ذكره، ص 146.

وتجدر الإشارة إلى أنَّه يتحدد نظام الصرف وسعر صرف الليرة السورية بشكل رسمي بقرارات إدارية.[1] وكان إذا طرأ تبّدل كبير في سعر الصرف الثابت للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية فيعرض الأمر على مجلس النقد والتسليف الذي يقوم بتقديم المقترحات المناسبة إلى اللجنة الاقتصادية، وهي بدورها تتخذ التوصيات المناسبة وترفعها إلى السيد رئيس مجلس الوزراء حيث يتم بموافقته تحديد السعر الثابت الجديد للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية في الأسواق الحرة. وبقي هذا الأسلوب مرعياً عند التخفيضين المتتاليين

([1]) المادة 13 من قانون النقد الأساسي في سورية:

1- مع مراعاة أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي وتعديلاتها والاتفاقيات النقدية الدولية والعربية التي تبرمها الدولة أو تنضم إليها يتم تحديد نظام الصرف وسعر الصرف الخارجي لليرة السورية بقرار يصدر عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس النقد والتسليف ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

2- تحدد أسعار صرف العملات الأجنبية القابلة للتحويل على أساس أسعار صرفها السائدة في الأسواق العالمية أما أسعار صرف العملات غير القابلة للتحويل فيحددها مجلس النقد والتسليف بقرار منه.

للدولار الأمريكي عامي 1971 و1973 وعند تعويمه منذ ذلك الوقت بصورة مستقلة تجاه العملات الأجنبية الأخرى، فصدرت موافقات متتالية من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء بتعديل سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية:

- عام 1976 التي عدلت السعر الثابت للدولار الأمريكي من 365 ق. س إلى 390 ق.س للشراء ومن 370 ق.س إلى 395 ق. س للمبيع.

- عام 1988 حيث تمَّ تعديل السعر الثابت للدولار الأمريكي إلى 11.20 ل. س للشراء و 11.25 ل. س للمبيع.

وكانت سورية قد عملت بنظام تعدّد أسعار الصرف منذ تاريخ 1981/4/22 حيث أحدثت في ذلك التاريخ السوق الموازية للقطع الأجنبي. واستمر العمل بنظام تعدّد أسعار الصرف طيلة السنوات الماضية إلى أن صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 5787 تاريخ2006/12/20 بتوحيد أسعار الصرف المطبقة على عمليات الدولة والقطاع العام وعلى عمليات القطاع الخاص في نشرة أسعار صرف واحدة للعملات هي نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.[1]

وبحلول منتصف عام 2005 أصبحت آلية تحديد سعر صرف الليرة السورية لدى مصرف سورية المركزي ترتكز «على إستراتيجية متكاملة في الأجل القصير والمتوسط والطويل»، على المدى القصير «يتم تحديد سعر الصرف يومياً بالاستناد إلى مجموعة من المؤشرات، وذلك من أجل إرسال إشارات واضحة للسوق حول توجهات مصرف سورية المركزي فيما يتعلق بسعر صرف الليرة السورية، وعلى المدى المتوسط يتم استهداف سعر صرف مستقر لليرة السورية بما يضمن تقليل تقلباتها مقابل العملات الأخرى، وعلى المدى الطويل يعمل مصرف سورية المركزي على إدارة سعر صرف حقيقي فعال قريب من مستوياته التوازنيـــة بحيث يحقق تنافسية الاقتصاد السوري، مع التركيز على هدف مصرف سورية المركزي في الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة باعتباره الهدف النهائي له»

أما الشكل العملي لآلية التحديد فيحددها المصرف للوطن بإصدار نشرة يومية لأسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية تمثل الحد الأعلى والأدنى للسعر المسموح للمصارف ومؤسسات الصرافة المرخّصة التعامل مع زبائنها على أساسه بدءاً من 2005/5/8. وذلك بعد أن كان المصرف التجاري السوري يقوم بإصدارها، غير أن المصرف يوضح أنه «وبشكل فعلي فقد كان سعر الصرف يتحدد خارج سورية ولفترة طويلة من

---

(1) **مكتب الحاكم لشؤون السياسة النقدية والدراسات، دراسة حول ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة**، مصرف سورية المركزي، دمشق/ سورية، 2007، ص 4.

الزمن»، أما اليوم «فإن سعر صرف الليرة السورية يتحدد من قبل مصرف سورية المركزي وبالاستناد إلى عدة عوامل وفي مقدمتها العرض والطلب في السوق المحلية».

وفيما يتعلق بعملية تسعير الليرة السورية بشكل يومي يشير المصرف إلى وجود فريق عمل متخصص بتحديد سعر الصرف في المصرف المركزي، ومهمة الفريق الأخير تقوم بجمع كافة المعلومات المتوافرة لديه حول مراكز القطع الأجنبي لدى المصارف العاملة في السوق المحلية بالليرة السورية ومقيمة بالدولار الأمريكي ومراكز العملات الرئيسية المكونة لها، إضافة إلى تعادل أسعار صرف العملات الأجنبية في الأسواق العالمية، ومؤشرات تطورات العرض والطلب على القطع الأجنبي في السوق المحلية»، وبناء على هذه المؤشرات يتم تحديد سعر صرف الليرة السورية مقابل الليرة السورية والعملات الأخرى وفقاً للمصرف.

وبحلول منتصف عام 2007، تمَّ فك ربط الليرة السورية مع الدولار الأمريكي، وتم ربطها بوحدة حقوق السحب الخاصة SDRs (المثقلة بنسبة 44% دولار أمريكي و34% يورو و11% جنيه إسترليني و11% ين ياباني).[1] وعلى الرغم من ذلك فإنَّه لا يتم نشر سعر تعادل الليرة السورية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة أو حتى هامش الحرية حول سعر الربط.[2]

([1]) يقصد بحقوق السحب الخاصة SDRs بأنّه نقدٌ احتياطي دولي مصطنع يستخدم لدعم أصول السيولة الدولية التقليدية كالذهب والدّولار واحتياطيات النقد الأجنبي الأخرى القابلة للتبادل الحر، أنشأها صندوق النقد الدولي عام 1969 نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر حينذاك من الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة. انظر:

الببلاوي حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة)**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 257، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص 152.

([2]) قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (3434) تاريخ 15/8/2007، حيث تمَّ التخلي عن ربط الليرة السورية بالدولار الأمريكي والذي كان معمولاً به من قبل.

وتجدر الإشارة إلى أنَّه لا تزال حصة الدولار الأمريكي هي الأكبر في سلة حقوق السحب الخاصة، وهو ما يتسق مع الدور الأساسي الذي يقوم به في أسواق القطع الأجنبي وتسعير ومدفوعات التجارة الدولية.

كما وتجدر الإشارة إلى أنَّ قرار فك ربط الليرة السورية بالدولار الأمريكي جاء نتيجة لدراسات معمقة وعلى قدر عالٍ من الدقة والموضوعية قام بها المصرف المركزي وشملت هذه الدراسات بيانات لفترات طويلة من الزمن بما يضمن للمصرف المركزي درجة عالية من الوضوح بالنسبة للخطوات القادمة على اعتبار أنَّ هذا القرار يشكل بداية حقبة جديدة في كيفية إدارة سعر الصرف.

فقد تم تحديد هذه السلة استناداً لمعطيات التكوين الجغرافي للتجارة الخارجية لسورية ولتوزيع الاحتياطيات النقدية لمصرف سورية المركزي بين الدولار الأمريكي واليورو.

فمن الأمور التي تدعم هذا الخيار هو أن هذه السلة تمنح وزناً شبه متساوٍ لكل من الدولار الأمريكي و اليورو وهو حل مناسب للقطر إضافة إلى أن صندوق النقد الدولي يقوم باحتساب قيمتها ونشرها يومياً على موقع الانترنت الخاص به.

وقد جاء هذا الربط كون هذه السلة تتمتع بقدر كبير من الاستقرار لا تتمتع به أي عملة أخرى بوصفه لا يتبع لدولة محددة، وبالتالي لا يتأثر بأداء اقتصادي معين لدولة ما أو لوضع ميزانها التجاري، بل على العكس فإنّ التقلبات بين العملات الأساسية التي غالباً ما تكون متقابلة لا تنعكس في قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة. ومن ثمَّ فهذه السلة تقلل من أثر أسعار الصرف المتقاطعة (Cross Rate) خاصة بين الدولار واليورو الذي شهد تقلبات واسعة خلال الفترة الأخيرة، بالإضافة إلى أنّها تعكس هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد السوري ممّا يمثل تحوطاً في مواجهة تقلبات الأسواق.[١]

هذا ويتصف نظام الصرف في سورية بتقسيم سوق القطع الأجنبي إلى "مُجَمَّعين" منفصلين للموارد أحدهما لاستخدام القطاع العام والآخر للقطاع الخاص. ويحظر على القطاع الخاص بشكل شبه مطلق استخدام "مجمَّع الموارد" الذي يضم إيرادات القطع الأجنبي العامة المحوّلة من المصرف التجاري السوري، فيقوم بإجراء معاملاته في السوق الموازية غير الرسمية في سورية وخارجها والتي تحصل على القطع الأجنبي من أنشطة السياحة وتحويلات العاملين وعائدات الصادرات غير المسجلة رسمياً وتدفقات رؤوس الأموال الداخلة الخاصة.[٢]

والجدول رقم (1) يبين أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدّراسة:

إنّ ربط الليرة السورية بسعر صرف ثابت تجاه وحدة السحب الخاصة سوف يؤدي إلى خفض كما أسلفنا للحد الأدنى من أثر التقلبات في أسعار الصرف لليرة السورية وبالتالي من تعريض القطر للصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف. غير أنه يمكن أن يتم تعديل السعر المركزي لليرة السورية تجاه وحدة حقوق السحب الخاصة إن بدا بوضوح بأنّ هناك انحراف على المسار تجاه السلة، علماً بأنّ إحداث هامش حول سعر الصرف المركزي المذكور سيسمح ببعض المرونة والاستقلالية في إدارة السياسة النقدية.

انظر:

- **مكتب الحاكم لشؤون السياسة النقدية والدراسات**، مرجع سابق ذكره، ص 2- 6.

([1]) **السمارة** مؤيد قاسم، **متغيرات السياسة النقدية وأثرها في استقرار دالة الطلب على النقد (الاقتصاد السوري دراسة تحليلية)**، مرجع سابق ذكره ص 151.

([2]) **طهاري** عمر **وبوت** أنتوني، **تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2005**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، يوليو/2005، ص 73.

الجدول رقم (1)

أسعار صرف الدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية بنهاية العام خلال فترة الدّراسة (1995- 2008)

(الأرقام بالليرات السورية)

السعر	سعر الصرف الرسمي	سعر صرف البلدان المجاورة	سعر صرف البلدان المجاورة للعمليات غير التجارية	سعر صرف الدولة والقطاع العام	سعر الصرف الحر (المصرف المركزي)	سعر الصرف للعملات الأجنبية (المصرف المركزي)*
1996	11.2	-	-	-	-	-
1997	11.2	-	-	-	-	-
1998	11.2	46.3	-	-	-	-
1999	11.2	46.3	-	-	-	-
2000	11.2	43.3	-	-	-	-
2001	11.2	46.3	50.9	-	-	-
2002	11.2	46.3	51.6	-	-	-
2003	11.2	46.3	51.6	46.3	51.6	-
2004	11.2	48.6	52.2	48.6	52.2	-
2005	11.2	-	-	49.9	54.9	-
2006	11.2	-	-	49.9	51.1	-
2007	11.2	-	-	-	-	48.1
2008	11.2	-	-	-	-	46.4

* تمَّ توحيد سعر صرف الدولة والقطاع العام مع سعر الصرف الحر اعتباراً من2007/1/1.

– **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والاحصاء،** أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

من الجدول السابق يستنتج ما يلي:

– إنَّ الليرة السورية عانت من تخفيض في قيمتها عدة مرات وذلك من أجل علاج اختلال الميزان التجاري وميزان المدفوعات ككل، إلا أنَّ سياسة التخفيض هذه لم تلق النجاح الكافي كون الجهاز الإنتاجي في سورية لا يتمتع بالمرونة الكافية، وعدم تمتع الصادرات والواردات السورية بالمرونة الكافية، وعدم توفر الخبرات الكافية في سورية للتسويق الخارجي.

– إنَّ أسعار الصرف في سورية اتجهت نحو التبسيط فبعد أن كان هناك أسعار صرف متعددة تمَّ تقليصها إلى سعرين. (سعر صرف الدولة للقطاع العام، وسعر الصرف الحر) وبعد ذلك تمَّ دمج الاثنين في 2007/1/1 ليصبح سعر الصرف للعملات الأجنبية. أي أنَّ أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي في فترة الدّراسة تقلصت تدريجياً إلى سعرين وهذا ما يتفق عليه اغلب الدراسات التي تنادي بأنَّ تعدّد أسعار الصرف أصبحت سياسة غير مبررة.

إنَّ لتعدد أسعار الصرف آثار سلبية على مجمل الاقتصاد الوطني يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

([1]) **أكرم** ريم، **دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على عمليات القطع الأجنبي وانعكاساته على حساباته،** أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، 2001- 2002، ص 66 -65.

1- تشجيع الفوارق الكبيرة، والتي تظهر كثيراً بين أسعار القطع المختلفة، القائمة على المبالغة في زيادة قيم المستوردات والتقليل من قيم فواتير الصادرات، وذلك من أجل الحصول على عوائد أعلى من القطع الأجنبي وجني الأرباح بقصد التعويض عن الخسائر المحتملة لقيمة القطع المسعرة بالسعر الرسمي المنخفض، وبالتالي فإنّها تسهم في تقويض الاحتياطيات الأجنبية.

2- إنَّ الإبقاء على أسعار صرف متعددة يتطلب بشكل عام نظاماً معقداً ومكلفاً من الضوابط والقيود.

3- تخفيض الحصيلة الضريبية.

4- بروز أسواق الصرف السوداء "غير النظامية".

وبالنسبة للاقتصاد السوري فقد ترتب على تعدّد أسعار الصرف ما يلي:[1]

1- إحداث خلل هيكلي في الاقتصاد السوري حيث توجه المستثمرون إلى القطاعات التي تدر أرباحاً سريعة مثل تصدير الخضار والفواكه والمنتجات الصناعية كالمنظفات نظراً إلى أنَّ كل دولار تصدير يباع بربح قدره 10 ليرات سورية زيادة على أرباح التصدير. ولذلك توجه المستثمرون من الصناعة إلى قطاع التجارة والخدمات نظراً لمعاملة هذا القطاع الأخير معاملة خاصة في أسعار الصرف والى زيادة أرباحه مقارنة بالقطاعات الأخرى، فتطورت الخدمات مقابل انخفاض الإنتاج الصناعي. الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى التشغيل وزيادة معدلات البطالة في صفوف العمال.

2- ظهور خلل في نظام الأسعار الداخلية، فإلى جانب السيارة التي يزيد سعرها عن (مليون ليرة سورية) توجد أسعار السّلع الغذائية منخفضة ولا يمكن مقارنتها بسعر السيارة، ويعود السبب في اختلال الأسعار إلى تعدّد أسعار الصرف وتسعير كل سلعة حسب السعر الذي تعتمد عليه في الاستيراد. فبعض السّلع يخضع لدولار التصدير، وبعضها يخضع لدولار القطاع العام، وبعضها الآخر يخضع للدولار الجمركي، وكل سعر صرف يدخل في التكاليف بطريقة مغايرة. ولهذا السبب لم يعد المستورد السوري يقدم فواتير نظامية لتجار الجملة والمصانع نظراً إلى حصوله على أرباح خيالية. فالذي يحدد سعر بضاعة على أساس الدولار 42 ل. س لا يقبل بربح معقول عندما يشاهد سعر الدولار بحدود 50 ل. س، ولذلك سوف يسعر بأسعار مرتفعة ولا يقدم الإثباتات على ذلك.

3- أسعار دولار التصدير الذي كان في الأعوام السّابقة بمقدار 55- 60 ل. س، والذي سبب

([1]) **الزامل** خالد عبدو، **دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سورية،** أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، دمشق، 2005، ص 173- 174.

رفع تكاليف الصناعة الوطنية بمقدار 25% مقارنة بدولار القطاع العام البالغ 45.5 ل. س. وهذا يعني أنّ كل مستورد للمواد الأولية الصناعية سوف ترتفع تكاليفه بمقدار 25%، وهذا ما أدى إلى انخفاض قدرة الصناعة السورية على المنافسة في السوق الدولية، فالدّولة تدعم التصدير لكنها يجب أن تقدم في المقابل مساعدات أو إعانات للاستيراد بهدف تشجيع العمل الصناعي وتخفيض تكاليف الصناعة لكي تستطيع المنافسة في الأسواق العربية والأجنبية.

4- إنّ تعدّد أسعار الصرف قد أدى إلى حرمان الخزينة من الرسوم الجمركية، فقد كانت الرسوم الجمركية تشكل 30% من واردات الخزينة في السبعينيات من القرن العشرين، بينما تشكل في التسعينيات حوالي 4.5% نظراً لاعتماد سعر الدولار الجمركي وسعر القطاع العام وغيره.

وبشكل عام يمكن القول إنةّ من الصعب وجود نظام سعر صرف أمثل لأنّ لكل دولة ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخاصة. فتقليدياً كان اختيار نظام سعر الصرف يعتمد على أربعة عوامل:[1]

1- الأساسيات الاقتصادية Economic Fundamental:

فالمتغيرات الداخلية مثل التضخّم، وعدم ثبات سعر الصرف الحقيقي، ومعدل نمو النّاتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، والعجز المالي Fiscal Deficit، ومستوى الاحتياطيات الأجنبية، ونمو الائتمان المحلي Domestic Credit، هي بعض محددات اختيار نظام سعر الصرف.

2- الصدمات أو الأزمات Crises.　　　3 - الهيكل المالي Financial Structure

4- العقيدة السياسية Political Ideology.

أما حالياً فبالإضافة إلى الشروط السّابقة يتم الأخذ حسب ما يراه خبراء صندوق النقد الدولي بحجم الاقتصاد، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، وشكل الإنتاج، وهيكل الصادرات، والتركيز الجغرافي للتجارة، ومعدلات التضخّم، ومرونة سوق العمالة، ودرجة التطور المالية ...الخ.[2]

بالإضافة إلى ذلك يتم الأخذ بمصداقية Credibility نظام الصرف المختار الذي يعني القدرة على التنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية المستقبلية، ومرونته Elasticity أي قدرة النظام المختار على امتصاص التقلبات الاقتصادية المحلية والأجنبية.[3]

([1]) **HOSSAIN** Monzur, **Currency Regime Choice: A Survey of Empirical Literature**, Working Paper N°.885, AIUB-BUS-ECON-2008-11, American International University-Bangladesh (AIUB), April/ 2008, PP. 3-6.
([2]) **KETTELL** Brian, op.cit, P.180.
([3]) **ERTEKIN** Murat, op.cit, P.9.

المبحث الثاني

(نموذج قياس تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي)

تؤثر تغيرات سعر الصرف في الكثير من المؤشرات الاقتصادية كالنّاتج المحلي الإجمالي، ومخفض النّاتج المحلي الإجمالي Gross Domestic product Deflator، وعلى ميزان المدفوعات، وعلى موازنة الحكومة، وعلى الحسابات النقدية ...الخ.

وسيدرس في هذا المبحث مدى تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي الذي هو صلب الدّراسة هنا.

وبخصوص هذا الشأن فقد تباينت النماذج المستخدمة في تحليل العلاقة بين تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي، حيث توصلت بعض الدراسات إلى الأثر التوسعي لزيادة سعر صرف العملة الأجنبية تجاه العملة المحلية على النّاتج المحلي، والبعض الآخر من الدراسات توصلت إلى الأثر الانكماشي لزيادة سعر صرف العملة الأجنبية تجاه العملة المحلية على النّاتج المحلي.

فمن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في الأدبيات الاقتصادية، وسيتم استعراض بعض النتائج المتعلقة بتأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في بعض الدراسات حول عدد من الدّول النامية والناشئة وبعض من الدّول المتقدمة.

وفي آخر المبحث سيتم دراسة تأثير سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على مكونات النّاتج المحلي الإجمالي في سورية، ومن ثمَّ سيتم اختبار النموذج الكلي للدراسة المتعلق بدراسة تأثير سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على النّاتج المحلي الإجمالي في سورية.

- أولاً: تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في الأدبيات الاقتصادية:

هنالك الكثير من الدراسات التطبيقية الاقتصادية المتعلقة بدراسة تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي وبخاصة تأثير تخفيض قيمة العملة Devaluation. فبعض الدراسات ترى أنَّ تأثير تخفيض سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي يكون انكماشياً وبعضهم الآخر يرى أن تأثير تخفيض سعر الصرف على النّاتج المحلي يكون توسعياً. وفيما يلي نتائج تأثير سعر الصرف على مكونات النّاتج المحلي الإجمالي:

1- تأثير سعر الصرف على الاستهلاك:

تخفيض قيمة العملة ربما يغير من الإنفاق الاستهلاكي وذلك كما يلي:

– يكون من خلال آثارها على توزيع الدّخل فتخفيض قيمة العملة قد يزيد من مستوى الأسعار المحلية، وفي حال وجود بطالة فربما لا ترتفع الأجور مع زيادة الأسعار وبذلك سيعاد توزيع الدّخل من أصحاب الأجور لصالح أصحاب الأرباح. وفي حال إذا كان أصحاب الأجور لديهم ميل حدي للاستهلاك أعلى من أصحاب الأرباح فهذا سيؤدي إلى تخفيض الاستهلاك أو تخفيض الطلب، وبالتالي فإنّ أصحاب الدخول الثابتة سوف يعانون من انخفاض في دخولهم الحقيقية.

– إنّ إعادة توزيع الدّخل بين مختلف قطاعات الإنتاج ربما يلعب دوراً أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك فربما تختلف القطاعات في قدرتها على زيادة أسعارها، اعتمادا على ما إذا كانت تواجه منافسة من الواردات أم لا، لذلك فإنّ تخفيض قيمة العملة يميل إلى زيادة الربحية لبعض القطاعات، كما تقلل الربحية في بعض القطاعات الأخرى ومن ثمّ فإنّ آثار تخفيض قيمة العملة ليس من السهل تحديدها حيث أنها تعتمد على الميل الحدي لاستيعاب زيادة النفقات عبر القطاعات.[١]

2- تأثير سعر الصرف على الاستثمار المحلي:

قد يترتب على ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية (أي تخفيض قيمة العملة المحلية) ارتفاع أسعار السّلع الداخلة في التجارة الدولية مقومة بالعملة المحلية مقارنة بأسعار السّلع المحلية (غير التجارية). ومن ثمّ فإنّ تخفيض قيمة العملة سيكون له تأثير محفز للاستثمار في القطاعات المنتجة للسلع التجارية. لكن من ناحية أخرى فإنّ الدّول التي تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد السّلع الرأسمالية (مثل الآلات والمعدات) غير التنافسية لمستلزمات الإنتاج، فإنّ تخفيض قيمة العملة المحلية ربما يكون له تأثير سلبيي على الاستثمار من خلال الارتفاع في التكلفة الحقيقية للسلع الرأسمالية المستوردة، وبالتالي فإنّ ذلك قد يقلل من هامش الربح.[٢]

ومن جهة أخرى فأنّه حين ترتفع الأسعار فأنّ المستثمرون يفضلون مجالين أساسيين للاستثمار:[٣]

([1]) **SODERSTEN** B.O and **Reed** G. **Export Subsidies and Minimum Access Guarantees in Agricultural Trade: A developing Country Perspective**, World Development, Vol. 15, (5), United States of America, 1994, PP. 673-683.

([2]) **BUFFIE** E, **Devaluation, Investment and Growth**, Journal of Development Economics, Vol. 20, N°: 2, United States of America, 1986, PP.361-379.

([3]) **كامل** عمر عبد الله، **النظرة الوسطى لبعض القضايا الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة دكتوراه، جامعة ويلز، المملكة المتحدة، [د. ت]، ص 205.

- المجال الأول:

تكوين المخزونات السلعية والمضاربة عليها، وخاصة السّلع الاستهلاكية التي تتميز بارتفاع الطلب عليها، وكذلك الاستثمار في السّلع الكمالية والخدمات كالاستثمار السياحي، فهذه الأنواع تؤدي إلى ارتفاع واضح في معدّل الربحية وسرعة دوران رأس المال وكذلك أثناء فترة التضخّم. وفي فترات التضخّم لا يرغب المستثمرون الاستثمار في إنتاج السّلع الأساسية وذلك خوفاً من تدخل الدولة في تسعيرها الأمر الذي يؤدّي إلى التحول نحو القطاعات غير الأساسية مثل القطاعات الخدمية الأمر الذي يعطي نتائج سلبية على الاقتصاد.

- المجال الثاني:

في ظل انخفاض قيمة النقود والتضخّم يفضل المستثمرون شراء الأراضي والعقارات أو ما يعرف بالاقتصاد الساكن وهذا ما يعطل أموال كثيرة كان يمكن أن تستثمر في قطاعات وجهات أخرى يكون فيها العائد أكبر.

3- تأثير سعر الصرف على الإنفاق الحكومي:

إنّ تغيرات سعر الصرف تؤثر على مجمل الإنفاق الحكومي (النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية) فمثلاً زيادة سعر صرف العملة الأجنبية تجاه العملة المحلية يجعل من تكلفة السّلع الرأسمالية والاستهلاكية المستوردة أكبر، كما أنّ انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية تجاه العملة المحلية يجعل من تكلفة السّلع الرأسمالية والاستهلاكية أقل.

كما يؤثر سعر الصرف على مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي للدولة المحلية فزيادة سعر صرف العملة الأجنبية تجاه العملة المحلية يجعل من الفائدة على الدين الخارجي أكبر، والعكس من ذلك فانخفاض سعر صرف العملة الأجنبية تجاه العملة المحلية يجعل من الفائدة على الدين الخارجي أقل.

4- تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية:

إنّ نجاح تخفيض قيمة العملة في تحسين الميزان التجاري يعتمد بدرجة كبيرة على تحول الطلب للاتجاه المناسب نحو تفضيل السّلع المحلية وغير المناسب نحو السّلع غير المحلية، وكذلك على طاقة الاقتصاد الوطني لمقابلة الطلب الإضافي من خلال عرض أكثر للسلع والخدمات.[1]

إنّ تخفيض قيمة العملة في حالة وجود العجز في الميزان التجاري يخفض من الدّخل

([1]) **KANDIL** Magda, **The Effects Of Exchange Rate Fluctuations On Economic Activity In Turkey**, The Western Hemisphere Department, International Monetary Fund, Washington, D.C, United States of America, 2004, P.3.

القومي الحقيقي، وقد يؤدّي إلى انخفاض في الطلب الكلي. فتخفيض قيمة العملة يؤدّي إلى انخفاض أسعار الصادرات وإلى ارتفاع أسعار الواردات. فإذا كان الميزان التجاري في حالة توازن ولم يتغير معدّل التبادل التجاري فإن هذه التّغيّرات في الأسعار سوف تعوض بعضها بعضاً أو ستتعادل مع الأخرى. ولكن إذا تجاوزت الواردات الصادرات (كما في حالة البلدان النامية والناشئة) فإنّ نتيجة ذلك سيكون انخفاض الدّخل الحقيقي داخل الدولة.[1] فإذا ارتفع سعر الصرف ، فإنّ المنتجات الأجنبية تصبح أكثر كلفة مقارنة مع المنتجات المحلية فكل وحدة من المنتج المحلي ستشترى بوحدات أقل من المنتج الأجنبي وأنّ المستهلكين الأجانب سوف يستجيبون لهذا الانتقال أو التحول في السعر من خلال طلب المزيد الصادرات، وبالتالي فإنّ هذه الاستجابة من الأجانب ستزيد من الصادرات، وبالتالي سيتحسن الميزان الجاري للدولة المحلية.[2] فزيادة سعر الصرف يعكس انخفاضاً في التكلفة المحلية لإنتاج السّلع المتاجر بها دولياً ممّا ينتج عنه تحسن في تنافسية صادرات البلد المصدر وبالتالي يزيد الطلب الأجنبي على الصادرات، وبالتالي فإنّ أي زيادة في شروط التبادل التجاري تعكس زيادة في أسعار التصدير، وبالتالي يخفض الطلب الأجنبي على الصادرات المحلية.[3]

ومن جهة أخرى وبخصوص تأثير سعر الصرف في ربحية الشركات التي تمارس التجارة الخارجية فإنّ تخفيض سعر الصرف الاسمي يؤدّي إلى تخفيض سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وهذا يؤدّي بدوره إلى تغيير الأسعار النسبية للصادرات والواردات فالتخفيض يزيد من ربحية الشركات المصدرة، حيث يرتفع دخل الشركات المصدرة بالعملات المحلية، وهذا يحث الشركات إلى رفع درجة استغلال الطاقة المتاحة والى زيادة الاستثمار في المدى المتوسط.[4]

وبالنسبة لتأثير ارتفاع سعر الصرف على الواردات، فإنّ المستهلكين المحليين قد يستجيبون لتغير السعر من خلال شراء وحدات أقل من المنتجات الأجنبية الأكثر كلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون الطلب على الصادرات والواردات مرناً نسبياً بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي.[5]

وتجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف يستطيع أن يحد من الواردات عندما تتدخّل

([1]) **HIRSCHMAN** A.O, **Devaluation and the Trade Balance: A Note**, Review of Economic and Statistics N°: 31, United States of America, 1949, PP.50–53.
([2]) **KRUGMAN** P, and **OBSTFELD** M, **International economics: Theory and policy**, 6th.ed, Reading, Mass: Addison Wesley, Boston, United States of America, 2003, P.45.
([3]) **EDWARDS** Sebastian, **Exchange Rate Misalignment in Developing Countries**, World Bank Occasional Paper 2, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1988, P.59.
([4]) **KANDIL** Magda**, Impact of exchange Rate Policy**, International Monetary Fund, Washington/ United States of America, 2004, P.5.
([5]) **KRUGMAN** P and **OBSTFELD** M, op.cit, P.55.

الحكومة في سوق تبادل العملات مشترية لعملتها كي تعوض عن أي ضرر يمكن أن يحدث في العرض والطلب عليها.

فعلى سبيل المثال إذا كان الحساب الجاري لميزان المدفوعات المحلي يعاني من عجز (الواردات اكبر من الصادرات) سيكون هناك عرض فائض من العملة المحلية المخصصة لشراء العملات الأجنبية ذات الصلة لدفع ثمن الاستيرادات، وبالتالي فإنَّ أحد الإجراءات الحكومية هنا سيكون بشراء البنك المركزي للكميات الفائضة من العملة المحلية من أجل إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاتها، وبالتالي المحافظة على سعر صرف ثابت لعملتها وذلك في ظل نظام ثبات سعر الصرف.[1]

ومن ثمَّ فإنَّه حتى يترك تخفيض سعر الصرف آثاراً ايجابية على مكونات النّاتج المحلي الإجمالي لا بد من توافر مجموعة من الشروط والمقومات أهمها:[2]

- أن يتمتع الجهاز الإنتاجي في الدولة بالمرونة الكافية وحرية انتقال عوامل الإنتاج، أي أن تكون مرونة العرض بالنسبة لسلع التصدير وللسلع التي يمكن أن تحل محل السّلع المستوردة التي ارتفعت سعرها أكبر من الواحد الصحيح.
- أن يتمتع الطلب على الواردات من السّلع والخدمات بالمرونة الكافية، أي أن تكون قيمة المرونة أكبر من الواحد الصحيح، بحيث ينخفض الطلب المحلي عليها عند ارتفاع أسعارها وبالتالي تقل نسبة السّلع المستوردة من مجموع سلع الاستهلاك التي ارتفعت أسعارها بالنسبة للأسعار الداخلية.
- أن يتمتع الطلب على الصادرات بالمرونة الكافية بحيث يزداد الطلب عليها في الأسواق الخارجية عند انخفاض أسعارها.
- إلاَّ تنخفض قيمة عملات الشركاء التجاريين المصدر إليهم في الفترة الزمنية نفسها.
- أن يتوفر لدى البلد المعني الخبرات الكافية للتسويق الخارجي وإمكانية المنافسة في الأسواق الخارجية.

- ثانياً: تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في بعض الدراسات التطبيقية:

فيما يلي أهم النتائج التي ترتبت على تأثير تخفيض قيمة العملة على النّاتج المحلي الإجمالي في بعض الدراسات التطبيقية التي أجريت في بعض الدّول وبخاصة الدّول النامية:

([1]) **HARRIS** Neil, **Business Economics (Theory and application)**, 1st.ed, Butterworth-Heinemann, Oxford, United Kingdom, 2001, P.359.

([2]) **زكي** رمزي، **بحوث في ديون مصر الخارجية**، مكتبة مدبولي، القاهرة/ مصر، 1985، ص 122.

1- تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في مصر:

توصلت دراسة (**عمار** سامية، 2003)[1] التطبيقية التي أجريت على الاقتصاد المصري في الفترة الممتدة من عام 1964 إلى عام 2000 إلى أنَّه توجد علاقة عكسية بين زيادة سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي تجاه الجنيه المصري والنّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فكلما ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الجنيه المصري (أي انخفضت قيمة الجنيه المصري) انخفضت قيمة النّاتج المحلي الإجمالي المصري، أي أنَّ تخفيض قيمة الجنيه المصري كان له تأثير انكماشي على النّاتج المحلي الإجمالي، غير أنَّ هذه العلاقة كانت ضعيفة.

لقد استخدمت الدّراسة العديد من المتغيرات المتمثلة في الاستثمار، وسعر الصرف، والصادرات، والواردات، والإنفاق الحكومي وكلها مؤثرة في النّاتج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model في ظل الفترة التي أشير إليها سابقاً، حيث اتسم سعر الصرف في تلك الفترة بتغيرات في سعر صرف الجنيه المصري تمثلت في تخفيض قيمة الجنيه المصري مع تعدّد أسعار الصرف مروراً بتحرير سعر الصرف في 8 تشرين الأول عام 1991 إلى أن تمَّ تعويم الجنيه المصري في 29 كانون الثاني عام 2003.

وفي دراسة (**EL-RAMLY** Hala and **ABDEL-HALEIM** Sahar M, 2008)[2] التطبيقية حُللت العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي تجاه الجنيه المصري والنّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر خلال الفترة 1982- 2004 فأبرزت الدّراسة أهمية تغيرات سعر الصرف في نمو النّاتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدّراسة إلى أنَّ تأثير تخفيض قيمة الجنيه المصري كان انكماشياً على النّاتج المحلي، حيث فسر تغيرات سعر الصرف الحقيقي ما نسبته 45% إلى 68% من التّغيّرات التي حصلت في النّاتج المحلي.

وقد أوصت الدّراسة بالتدخل الحكومي لتصحيح حركات سعر الصرف الحقيقي للجنيه المصري، وذلك حتى ينتقل الاقتصاد إلى نظام صرف معدّل ومرن. كما أوصت الدّراسة بتطوير السياسة النقدية المصرية وتقوية دور المصرف المركزي المصري.

---

(1) **عمار** سامية، **تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري**، مجلة النهضة العربية، العدد 16، جامعة القاهرة، 2003، ص 1- 27.

(2) **EL-RAMLY** Hala and **ABDEL-HALEIM** Sahar M, **The Effect of Devaluation on Output in the Egyptian Economy: A Vector Auto regression Analysis**, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 14 (2008), Euro Journals Publishing, Inc. 2008, PP.1- 18.

2- تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD:

أجريت دراسة (**KALYONCU** Huseyin… [and Other], 2008)[1] التطبيقية على 23 دولة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OECD** بخصوص تأثير تخفيض قيمة العملة على النّاتج المحلي الإجمالي باستخدام اختبار الجذور الأحادية Unit Root، واختبار التكامل، حيث دُرست العلاقة الارتباطية بين زيادة سعر الصرف الحقيقي للعملة الأجنبية تجاه العملات المحلية ومستوى النّاتج المحلي الإجمالي بالاستناد على فكرة أنَّ تخفيض قيمة العملة يعتبر في اغلب الأحيان أداة لتحسين القطاع الخارجي في الاقتصاد حيث أنَّ تخفيض قيمة العملة يؤدّي إلى زيادة سعر الواردات مقارنة مع الصادرات. وهذا يؤدّي إلى تحسين الميزان التجاري، وبالتالي تحسين القطاع الخارجي، وبالنهاية يحسن من قيمة النّاتج المحلي الإجمالي.

وتبين من خلال هذه الدّراسة التطبيقية أنَّ تأثر نمو النّاتج المحلي في الفترة طويلة الأجل توسعي بتخفيض قيمة العملة المحلية في تسع دول (النمسا، وفنلندا، وألمانيا، وهنغاريا، وبولندا، والبرتغال، والسويد، وسويسرا، وتركيا).

وبالنسبة للأجل القصير، فقد تبين بأنَّ تخفيض قيمة العملة المحلية مارس تأثيراً انكماشياً على النّاتج المحلي في كل من (ألمانيا، وتركيا، وفنلندا) وتأثيراً توسعياً في كل من (هنغاريا، وسويسرا).

وقد اخذ نموذج الدّراسة التي أجريت على تلك الدّول الشكل التالي:

$$\log Y_t = \alpha + \beta \log rer_t + \mu_t$$

حيث أنَّ:

Y: مستوى النّاتج الحقيقي.

rer: سعر الصرف الحقيقي.

فإذا كان معامل $\log rer$ سلبياً ومعنوياً مع بقاء العوامل الأخرى على حالها فإنَّ لانخفاض قيمة العملة المحلية تأثيراً انكماشياً Contractionary على النّاتج المحلي الإجمالي. وعلى العكس من ذلك فإذا كان معامل $\log rer$ ايجابياً ومعنوياً إحصائياً فإنَّ تخفيض قيمة العملة المحلية يكون له تأثيراً توسعياً Expansionary. وإذا كان معامل $\log rer$ غير معنوي إحصائياً فأنَّ لتخفيض قيمة العملة المحلية تأثيراً محايداً على النّاتج المحلي الإجمالي.

([1]) **KALYONCU** Huseyin … [and others], **Currency Devaluation and Output Growth: An Empirical Evidence from OECD Countries**, International Research Journal of Finance and Economics, ISSN 1450-2887, Issue 14, Euro Journals Publishing, Inc, PP.1- 7.

3- تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في فيتنام:[1]

توصلت دراسة (**VINH** Nguyen Thi Thuy and **FUJITA** Seiichi, 2006) التطبيقية المتعلقة بدراسة تأثير زيادة سعر صرف العملة الأجنبية تجاه العملة المحلية على كل من النّاتج المحلي وعلى التضخّم في فيتنام في الفترة الزمنية الممتدة بين عام 1992 وعام 2005 باستخدام نموذج تحليل الانحدار الاتجاهي Vector Auto Regression (VAR) ووجدا أنّ لزيادة سعر صرف العملة الأجنبية تجاه العملة المحلية (تخفيض قيمة العملة المحلية) تأثيراً توسعياً على النّاتج المحلي وعلى التضخّم عن طريق زيادة المعروض النقدي وتحسين الميزان التجاري، وأنّ تأثير سعر الصرف على النّاتج ضعيف في الأجل الطويل.

وقد كان نموذج الدّراسة بالشكل التالي:

$$x_t = \sum_{i=1}^{k} A_i x_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} B_i \, z_{t-1} + \Psi D_t + \varepsilon_t$$

حيث أنّ:

x_t: معامل لثلاثة متغيرات داخلية المنشأ Endogenous هي:

LIO: لوغاريتم النّاتج الصناعي الحقيقي.

LCPI:لوغاريتم مؤشر أسعار المستهلكين.

LRER: لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي.

Z_t: معامل لمتغير خارجي المنشأ Exogenous هو:

USINT: سعر الفائدة الاسمي في الولايات المتحدة الأمريكية.

D_t: متغير أصم يأخذ القيمة صفر وواحد.

A, B: معاملات للمصفوفة.

ε_t: الخطأ العشوائي.

وذلك كما يوضحه الشكل رقم (5):

الشكل رقم (5)

تأثير تخفيض سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في فيتنام



- **Sources: VINH** Nguyen Thi Thuy and **FUJITA** Seiichi, op, cit, P.29.

(1) **VINH** Nguyen Thi Thuy and **FUJITA** Seiichi, **The Impact of Real Exchange Rate on Output and Inflation in Vietnam: A VAR approach** , Kobe University (Graduate School of Economics), Japan, December/ 2006, PP.1- 35.

وقد اقترحت الدّراسة التطبيقية ما يلي:

- إعطاء مرونة أكثر لسعر الصرف كي يساعد على تحسين الميزان التجاري وليزيد من نمو النّاتج المحلي.

- اخذ معدلات الفائدة الأمريكية بعين الاعتبار عند التخطيط للسياسة النقدية.

- تحسين المنافسة وزيادتها في المدى البعيد عن طريق عوامل أخرى غير تعديلات سعر الصرف، مثل زيادة الصادرات من السّلع المحلية وتقليل الواردات.

4- تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في نيجيريا:

حللت دراسة (**ODUSOLA** A.F and **AKINLO** A.E, 2001)[1] التطبيقية تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي وعلى التضخّم في نيجيريا في الفترة الزمنية (1970- 1995)، وذلك باستخدام نموذج تحليل الانحدار الاتجاهي Vector Auto Regression (VAR). فقد تمَّ استخدام 6 متغيرات هي: سعر الصرف الرسمي، وسعر الصرف الموازي، والدخل الحقيقي، والعرض النقدي، وسعر الفائدة، والتضخّم. وتوصلت الدّراسة إلى أنَّه كان لزيادة سعر صرف العملة الأجنبية تجاه العملة المحلية تأثيراً توسعياً على النّاتج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل والمتوسط وكان له تأثيراً انكماشياً على النّاتج المحلي في المدى القصير.

وقد اخذ نموذج الدّراسة الشكل الآتي:

$$\mathrm{x_t} = \sum_{i=0}^{n} A_\mathrm{i}\,\mathrm{x_t} + B\,\mu_\mathrm{t}$$

حيث أنَّ:

X_t: شعاع مشاهدات Vector Observation (مصفوفة بسطر واحد) للمتغيرات الاقتصادية المأخوذة بعين الاعتبار مثل:

e: سعر الصرف الرسمي.

r: سعر الفائدة.

l: سعر الصرف الموازي.

Y_t: الدّخل الحقيقي.

P: التضخّم.

M: الأرصدة النقدية Money Balances.

A_i: معاملات متتالية للمصفوفة.

([1]) **ODUSOLA** A.F and **AKINLO** A.E , **Output, Inflation , and Exchange Rate in Developing Countries: An Application to Nigeria**, June/ 2001, PP.1- 24.

: μ_t الخطأ العشوائي.

وقد نصحت الدّراسة التطبيقية بتبني نظام سعر صرف مرن لا يؤدّي بالضرورة إلى زيادة النّاتج خصوصاً في المدى القريب.

5- تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي في دول جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى:[1]

حللت دراسة (**MARC** Klau,1998) التطبيقية التي أجريت على مجموعتين من دول جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى:

– المجموعة الأولى: هي مجموعة وحدة النقد الإفريقية التي تتبع نظام سعر صرف ثابت لعملتها (الفرنك). وتضم كلاً من: بوركينا فاسو، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وساحل العاج، وغابون، ونيجر، والسنغال، وتوغو.

– المجموعة الثانية : تضم دولاً تعدل أسعار صرف عملتها باستمرار من أجل الاحتفاظ بقوتها التنافسية وتضم كلاً من: بوتسوانا، وغامبيا، وغانا، وكينيا، وملاوي، وموريتوس، ونيجيريا، وسيراليون، وتنزانيا، وزيمبابوي.

وذلك بخصوص تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في الفترة الزمنية الممتدة من عام 1981 إلى عام 1995، فتوصلت الدّراسة إلى أنَّ تأثير زيادة سعر صرف العملة الأجنبية تجاه العملة المحلية على النّاتج المحلي الإجمالي كان انكماشياً وبشكل خاص بالنسبة إلى دول المجموعة الأولى.

وكان النموذج المستخدم للنّاتج المحلي الإجمالي بالشكل التالي:

$$\Delta \log Y_t = y + a_1 \Delta \log RER_t + a_2 \Delta \log RER_{t-1} + a_3 \Delta \log Y_{t-1} + a_4 (\log Y - \log \overline{Y})_{t-1}$$

حيث أنَّ:

$\log RER$: لوغاريتم سعر الصرف الثنائي للعملة مع الدولار الأمريكي.

: $(\log Y - \log \overline{Y})$النسبة اللوغاريتمية للنّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي مع المحتمل.

Y_t: النّاتج المحلي الإجمالي.

$a_1, a_2, a_3, ..$: معاملات تقدير.

[1] **MARC** Klau, **Exchange Rate Regimes and Inflation and Output in Sub-Saharan Countries** , Bank for International Settlements (Monetary and Economic Department), Basle, Switzerland, March/ 1998, PP.1- 31.

6- تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي في المكسيك:[1]

حللت دراسة (ROGERS John H and PING Wang, 1995) التطبيقية تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي في المكسيك. وذلك باستخدام 5 متغيرات نموذج تحليل الانحدار الاتجاهي (VAR) Vector Auto Regression وهي: (النّاتج المحلي، والإنفاق الحكومي، والتضخّم، وأسعار الصرف الحقيقية، والنمو النقدي) ووجدت الدّراسة أنّ الصدمات الخاصة (Own Shocks) هي سبب التّغيّرات في النّاتج المحلي في المكسيك، كما وجدت أنّ زيادة سعر صرف العملة الأجنبية تجاه العملة المحلية أدى إلى هبوط النّاتج المحلي.

وفي دراسة (KAMIN Steven B and ROGERS John H, 1997)[2] التطبيقية التي أجريت على الاقتصاد المكسيكي، تمت دراسة تأثير تخفيض سعر صرف البيزو في المكسيك الذي بدأ في عام 1994 كسياسة ترويجية للصادرات من خلال إبقاء سعر الصرف تنافسياً. وتوصلت الدّراسة إلى أنّ تخفيض قيمة العملة المحلية (البيزو) قد اقترن بالانكماشات الاقتصادية.

كما توصلت الدّراسة التطبيقية إلى أنّه حتى يكون لتخفيض قيمة العملة أثر توسعياً على النّاتج المحلي الإجمالي لا بد من القيام بما يلي:

- الخصخصة.
- إزالة الحواجز الجمركية المتعلقة بالاستيراد.
- تخفيض العجز المالي.
- مراعاة شروط التبادل التجاري.
- تعديل السياسات الضريبية.
- مراعاة مستوى أسعار الفائدة العالمية.

وقد اقترحت الدّراسة التطبيقية نموذجاً للدراسة بالشكل التالي:

(1) $Y = DD + NX$

(2) $NX = a_{21}RER - a_{22}Y$

(3) $DD = -a_{31}r + a_{32}FISCDEF + a_{33}RCREDIT - a_{34}i - a_{35}\pi - a_{36}RER + a37RW$

(4) $RCREDIT = a_{41}RM + A_{42}KA$

(5) $RM = a_{51}Y + a_{52}i$

(6) $i = a_{31}\pi + a_{62}Y - a_{63}KA$

(7) $\pi = a_{71}RER + a_{72}Y + a_{73}\grave{E}$

---

(1) **ROGERS** John H and **PING** Wang, **Output, Inflation and Stabilization in a Small Open Economy: Evidence from Mexico**, Journal of Development Economics, N°: 2, United States of America, (271–93), 1995.

(2) **KAMIN** Steven B and **KLAU** Marc, **Some Mult-Country Evidence on the Effect of Real Exchange Rate on Output**, Bank for International Settlements (Monetary and Economic Department), Basle, Switzerland, September/ 1997, PP.1- 66.

(8) $KA = a_{81}i - a_{82}\grave{E} - a_{83}i^{us}$
(9) $\grave{E} = a_{91}\pi - a_{92}\pi^{us} + a_{93} RER$
(10) $RER = -a_{101} NX - a_{102}KA - a_{103}P^{oil}$
(11) $FISDEF = -a_{111}Y + a_{112}KA - a_{113}\pi - a_{114} P^{oil}$
(12) $RW = a_{121}Y - a_{122}\pi$

حيث أنَّ:

Y: النّاتج المحلي.

DD: الطلب المحلي.

NX: صافي الصادرات.

r: سعر الفائدة الحقيقي.

i: سعر الفائدة الاسمي.

$FISCDEF$: العجز المالي.

$RCREDIT$: مخزون الائتمان المصرفي الحقيقي.

π: معدلات التضخّم.

RW: مستوى الأسعار الحقيقي.

RER: سعر الصرف الحقيقي.

RM: النقود المحلية الحقيقية المحمولة.

KA: التدفق الرأسمالي.

$\grave{E}$: التضخّم الداخلي (المكسيكي).

i^{us}: سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

π^{us}: التضخّم في الولايات المتحدة الأمريكية.

P^{oil}: سعر النفط المكسيكي بالدولار الأمريكي.

وقد توصلت الدّراسة التطبيقية إلى أنَّ لتخفيض قيمة العملة المحلية أثر انكماشي على النّاتج المحلي الإجمالي في المكسيك.

7- تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي في جاميكا:

أجريت دراسة (**BOYD** Derick, 1995)[1] التطبيقية على الاقتصاد الجاميكي تحت ظروف معينة مثل مشكلة الركود في الاقتصاد، ومشكلة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج منذ عام 1975 ...الخ.

([1]) **BOYD** Derick , **Dynamic Specification in The Measurement of The Impact of Exchange Rate Adjustment on Output: Jamaica 1960-90**, University of East London, United Kingdom, 28 October, 1995, PP.1- 14.

وقد اخذ نموذج الدّراسة الشكل الآتي:

$$\text{Log } y_t = \alpha_0 + \alpha_1 \log y_{t-1} + \beta_0 \log(rer)_t + \beta_1 \log(rer)_{t-1} + \beta_2 \log(rer)_{t-2} + \beta_3 \log(rer)_{t-3} + \phi_0 \log TT_t + \phi_1 \log TT_{t-1} + \theta_0 \log DC_t + \theta_1 \log DC_{t-1} + \gamma_0 \log(GE/Y)_t + \gamma_1 \log(GE/Y)_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أنَّ:

rer: سعر الصرف الحقيقي.

y_t: النّاتج الحقيقي في الزمن t.

TT: شروط التبادل التجاري.

DC: مخزون الائتمان المحلي.

(*GE/Y*): نسبة الإنفاق الحكومي إلى النّاتج المحلي.

وقد توصلت الدّراسة التطبيقية إلى أنَّ تخفيض قيمة العملة المحلية في المدى القريب له تأثير انكماشي على النّاتج المحلي الإجمالي وتأثير توسعي في المدى البعيد.

8- تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في تركيا:

حللت دراسة (**BERUMENT** Hakan, **PASAOGULLARI** Mehmet,2003)[1] التطبيقية العلاقة السببية بين سعر الصرف والنّاتج المحلي الإجمالي في تركيا وذلك في الفترة (2001-1987).

وقد استندت الدّراسة التطبيقية على المتغيرات التالية في التحليل: (أسعار الفائدة الأمريكية، وسعر الصرف الحقيقي، والإنفاق الحكومي، والتضخّم، والحساب الرأسمالي، والحساب الجاري).

وتوصلت الدّراسة التطبيقية إلى أن لزيادة سعر صرف العملة الأجنبية تجاه العملة المحلية (تخفيض قيمة العملة المحلية) تأثيراً انكماشياً على النّاتج المحلي وتأثيراً ايجابياً على معدّل التضخّم.

كما توصلت الدّراسة إلى أن تقييم قيمة العملة المحلية بأكثر من قيمتها ربما يؤدّي إلى زيادة النّاتج لكن قد يخلق أزمة مالية وبالتالي قد يؤذي سعر الصرف وبالنتيجة يؤدّي إلى تخفيض قيمة النّاتج المحلي الإجمالي.

وفي دراسة (**KANDIL** Magda, 2004)[2] التطبيقية التي أجريت على سعر صرف الليرة التركية في الفترة الممتدة من عام 1983 إلى عام 2004 تبين أنَّ تخفيض سعر صرف

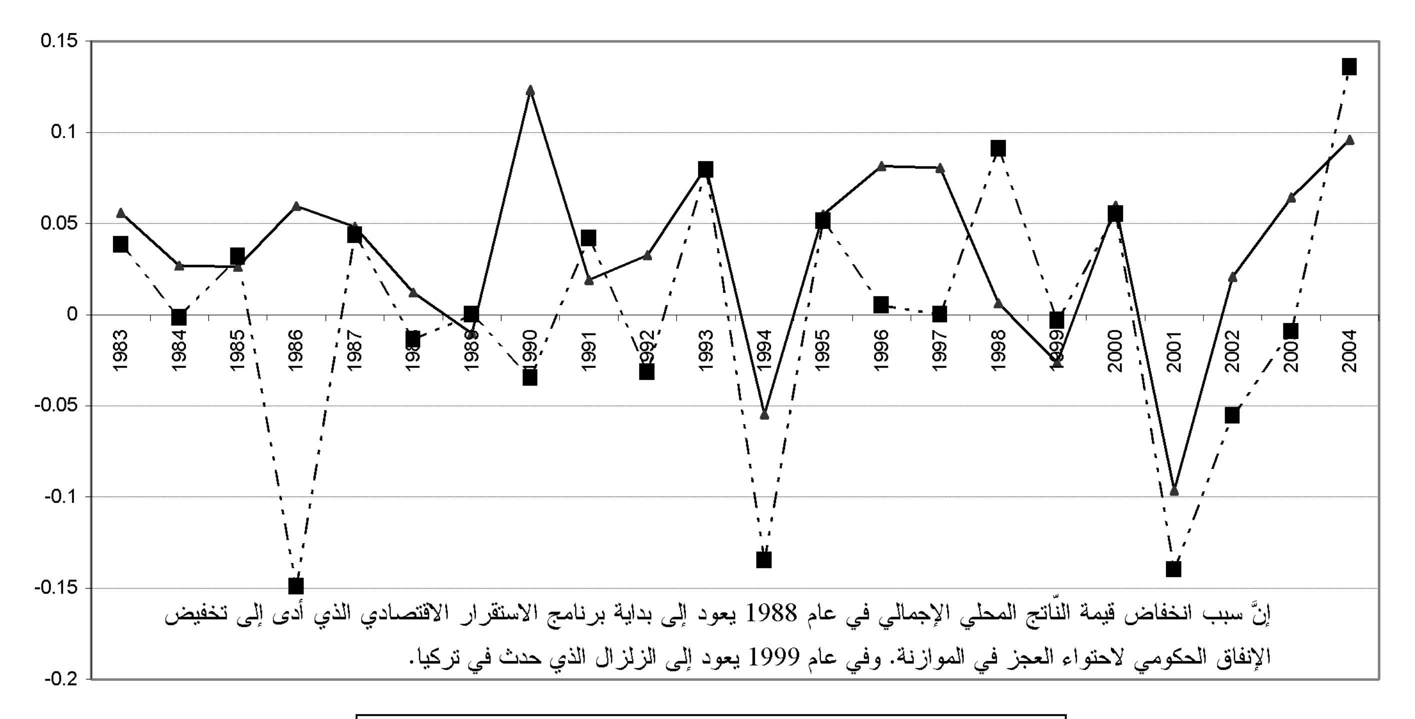
([1]) **BERUMENT** Hakan, **PASAOGULLARI** Mehmet, **Effects of the Real Exchange Rate on Output and Inflation: Evidence from Turkey**, The Developing Economies, Ankara/ Turkey, December/ 2003.

([2]) **KANDIL** Magda, **The Effects of Exchange Rate Fluctuations on Economic Activity in Turkey,** op.cit, PP.1- 31.

الليرة التركية ترك أثاراً انكماشية في النّاتج المحلي الإجمالي، أي أنّه أدى إلى انخفاض قيمة النّاتج المحلي الإجمالي. وذلك كما يوضح الشكل رقم (6)

الشكل رقم (6)

سعر صرف الليرة التركية والنّاتج المحلي الإجمالي في تركيا



- **Source: KANDIL** Magda,, op.cit, P.27.

9- تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في مجموعة الدّول الأسيوية:

حللت دراسة (**KAMIN** Steven B, **KLAU** Marc, 1998)[1] التطبيقية تأثير سعر الصرف (تأثير التخفيض) على النّاتج المحلي في 27 دولة هي: دول آسيوية (الهند، واندونيسيا، وكوريا، والفلبين، وتايوان، وتايلاند)، ودول أمريكا اللاتينية (بوليفيا، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا، والإكوادور، والمكسيك، والاورغوي، وفنزويلا)، ودول صناعية (استراليا، وكندا، والدنمارك، وفنلندا، وفرنسا، واليونان، وأيسلندا، وايرلندا، وايطاليا، والبرتغال، واسبانيا، والسويد، والمملكة المتحدة) في الفترة الزمنية الممتدة من الثمانينات إلى منتصف التسعينات من القرن العشرين، وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ Error Correction، حيث كانت متغيرات الدّراسة: سعر الصرف الحقيقي في نهاية الفترة، الإنتاج الحقيقي، وفجوة الإنتاج (الإنتاج الحقيقي – الإنتاج المحتمل).

([1]) **KAMIN** Steven B and **KLAU** Marc, op.cit, PP.1-35.

ولم تجد الدّراسة التطبيقية أنَّ تخفيض قيمة العملات المحلية لها تأثيراً انكماشياً على النّاتج المحلي في الفترة طويلة الأجل، بالإضافة إلى أنَّها توصلت إلى أنَّه قد يكون تأثير التخفيض توسعياً أو انكماشياً في الفترة قصيرة الأجل.

وبذلك نجد أنَّ اغلب الدراسات السابقة اتفقت على أنَّ النّاتج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع وكل من: سعر الصرف الحقيقي، وسعر الصرف التوازني، والنّاتج الصناعي الحقيقي، مؤشر أسعار المستهلكين، وسعر الفائدة الاسمي في الولايات المتحدة الأمريكية، والدخل الحقيقي، والعرض النقدي، والتضخّم هي متغيرات مستقلة في الدراسة.

- ثالثاً: نموذج قياس تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في سورية:

استُعرض فيما سبق تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في العديد من الدّول بالاستعانة ببيانات مختلفة، ولفترات زمنية مختلفة، وباستخدام معادلات مختلفة، وذلك في سبيل إيضاح أو إعطاء صورة عن النموذج الذي سيتم استخدامه في هذه الدّراسة. لكن مع ذلك فأنَّه لا يمكن تعميم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات التطبيقية على الاقتصاد السوري وذلك بسبب اختلاف البيانات، واختلاف فترة الدّراسة، واختلاف المقاييس، وتباين المعادلات المستخدمة، واختلاف الظروف الاقتصادية، وبالتالي سيتم التعرف على واقع سياسة أسعار الصرف في سورية، وتطور النّاتج المحلي الإجمالي السوري خلال فترة الدّراسة وذلك قبل البدء بتكوين نموذج كلي للدراسة على سورية من أجل تحديد المتغيرات المستقلة المؤثرة في النموذج الذي سيتم تكوينه في الأخير.

1- تطور النّاتج المحلي الإجمالي في سورية:

يعتبر النّاتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات في رصد السلوك الاقتصادي والتحليل الاقتصادي ورسم السياسات واتخاذ القرارات وإجراء المقارنات الدولية. فتطور النّاتج المحلي الإجمالي ينعكس على تطور الدّخل، وتطور الدّخل ينعكس على الرفاهية. لذلك فالنّاتج المحلي الإجمالي هو أحد اهتمامات الاقتصاد الكلي للدول كونه مؤشراً عاكساً للمكانة الاقتصادية للدول وسط بعضها بعضاً. ومن ثمَّ فهو مؤشر لجودة الاقتصاد المحلي للدولة وسط الاقتصادات العالمية، وهو مؤشر لمستوى التنمية الاقتصادية، والاستثمار، والأداء الحكومي، والتجارة الخارجية.

فالنّاتج المحلي الإجمالي عبارة عن القيمة السوقية الكلية لكل السّلع والخدمات النهائية

المنتجة ضمن بلد ما، أثناء فترة زمنية معينة.[1] ومن قبل كل مواطنيها وأجانبها.[2] فالنّاتج المحلي الإجمالي السوري مثلاً هو مجموع قيم الليرات السورية لجميع السّلع والخدمات النهائية المنتجة في سورية من قبل جميع القاطنين فيها.[3]

وهو يقيس القيمة النقدية Monetary Value للسلع والخدمات النهائية التي تشترى من قبل المستهلك النهائي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ولا يشتمل على السّلع والخدمات الوسيطة Intermediate Goods and services.[4] وذلك على أساس تقويم السّلع والخدمات المنتجة باستخدام الأسعار السوقية لها Market Prices.[5] أي باستخدام الأسعار الجارية التي سادت في نفس الفترة، ومثل هذا التقدير يعطي ما يسمى بالنّاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية Nominal GDP.[6]

إنَّ دراسة النّاتج المحلي الإجمالي في سورية من حيث مساهمته في القطاعات الاقتصادية المختلفة واتجاهاته الإنفاقية المختلفة يوصل إلى تكوين صورة واضحة عن حالة الاقتصاد السوري. ولكي يتم التعبير عن حالة الاقتصاد المحلي في سورية لا بد من تحليل بيانات إحدى طرق حساب النّاتج المحلي الإجمالي السوري.

وقد تمَّ اللجوء إلى طريقة الإنفاق على النّاتج المحلي الإجمالي حيث يعرَّف الإنفاق على النّاتج المحلي الإجمالي، على ضوء هذه الطريقة، بأنَّه مجموع الإنفاق على شراء سلع منتجة في دولة ما أو مكان ما بغرض الاستهلاك النهائي لفترة زمنية محددة.[7]

وهي أهم طريقة لقياس النّاتج المحلي الإجمالي لأنَّ هذا المنهج يدل بصورة أوضح على هيكلية اقتصاد الدولة.[8] فهي عبارة عن مجموع المبالغ المنفقة على السّلع والخدمات من قبل القطاعين الخاص والعام، ويضاف إليه الاستثمار، أي مجموع ما ينفق على السّلع

---

(1) **بيتر** بيتكي و**ديفيد** بريسيتكو، **طريقة التفكير الاقتصادية**، ترجمة لينا الحمود، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، 2008، ص 598.

(2) **JEROEN** C.J.M and **BERGH** van den, **Abolishing GDP**, Tinbergen Institute, Amsterdam, Netherlands, February/ 2007, P1.

(3) **KENNEDY** Peter E, **Macroeconomic Essentials: Understanding Economics in the News**, 2nd.ed, Congress Cataloging- in- Publication, United States of America, 2000, P.12.

(4) **CALLEN** Tim, **What Is Gross Domestic Product?**, Finance and Development Journal, Washington DC, United States of America, December 2008, P.48.

(5) **GUTIERREZ** Carlos M, **Measuring the Economy (A Primer on GDP and the National Income and Product Accounts)**, U.S. Department Of Commerce, United States of America, September 2007, P.2.

(6) **مندور** أحمد محمد و**محب زكي** إيمان محمد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية/ مصر، 1995، ص 49.

(7) **رئاسة مجلس الوزراء السوداني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام 2002- 2006**، الجهاز المركزي للإحصاء ، الخرطوم/ السودان، تشرين الأول 2007، ص 8.

(8) **HALL** Robert E, **LIEBERMAN** Marc, op.cit, P.528.

الإنتاجية، وكذلك إضافة الفائض (أو طرح العجز) في الميزان التجاري.[1]

ففي هذا المنهج يقسم الاقتصاد إلى أربعة قطاعات وفقاً لمجموعات الشراء في الاقتصاد وهذه الأصناف هي:[2]

1- استهلاك السّلع والخدمات (C) التي يتم شراؤها من قبل العائلات Households.

2- الاستثمار الخاص في السّلع والخدمات (I) التي يتم شراؤها من قبل قطاع الأعمال.

3- السّلع والخدمات الحكومية (G) التي يتم شراؤها من قبل المؤسسات الحكومية.

4- صافي الصادرات (NX) فالصادرات من السّلع والخدمات تشمل انتقال ملكية السّلع من المقيمين في البلد إلي المقيمين في بلدان أخرى، وكذلك انتقال الخدمات المقدمة من المنتجين في البلد إلي المقيمين في بلدان أخرى. والواردات من السّلع والخدمات تشمل انتقال ملكية السّلع من المقيمين خارج البلد إلى المقيمين في داخل البلد، وكذلك انتقال خدمات مقدمة من المنتجين المقيمين خارج البلد إلي المقيمين داخل البلد.

ثمَّ تتم إضافة (أو جمع) قيمة السّلع والخدمات المشتراة من قبل جميع المستخدمين النهائيين لكل نوع فيكون النّاتج المحلي الإجمالي وفقاً لهذه الطريقة:

$$GDP = C + I + G + NX$$

كما وتجدر الإشارة إلى أن النّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real Gross Domestic Product هو مقياس للنّاتج المحلي الإجمالي الذي يستعمل مستوى سعر مؤسس على سنة أساسية. وهو تعديل للنّاتج المحلي الإجمالي الاسمي لأي أثار تضخمية أو انكماشية، ويحاول إعطاء صورة أوضح للأداء الفعلي للاقتصاد.[3] فالنّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبارة عن مقياس يقوّم كل السّلع والخدمات المنتجة باستخدام نفس الأسعار السائدة في سنة معينة (سنة الأساس).[4] فهو يستعمل في اغلب الأحيان بوصفه مؤشراً للصحة العامة للاقتصاد. ومن ثمَّ فإنَّ زيادة النّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي تترجم على أنَّ الاقتصاد يعمل بشكل جيد.[5] كما أنَّه يستعمل عموماً بوصفه مؤشراً رئيسياً في الحكم على الموقع الاقتصادي للدولة مقارنة مع الدّول الأخرى.[6]

---

(1) **الأمين** عبد الوهاب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط 1، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2002، ص 73.

(2) **HALL** Robert E, **LIEBERMAN** Marc, op.cit, P.528.

قطاع الأعمال هو القطاع الذي يتكون من المنتجين الذين يقومون بعملية الإنتاج المختلفة، وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المختلفة (العمل، والأرض، ورأس المال، والتنظيم) والتي يتم الحصول عليها من القطاع العائلي، ويقوم لقاء استخدام هذه العناصر بدفع الرواتب والأجور والفوائد وثمن المواد الأولية والريع للقطاع العائلي.

(3) **بيتر** بيتكي، **ديفيد** بريسيتكو، **طريقة التفكير الاقتصادية**، مرجع سابق ذكره، ص 598.

(4) **مندور** أحمد محمد و**محب زكي** إيمان محمد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق ذكره، ص 50.

(5) **CALLEN** Tim, op.cit, P.48.

(6) **JEROEN** C.J.M and **BERGH** van den, op.cit, P.2.

إنّ الاتجاهات العامة لأنصبة القطاعات المختلفة المشكلة للنّاتج المحلي الإجمالي السوري تنقسم إلى قطاع الزراعة، وقطاع الصناعة، وقطاع البناء والتشييد، وقطاع الخدمات (تجارة الجملة والمفرق، والنقل والمواصلات والتخزين، والمال والتأمين والعقارات، والخدمات الاجتماعية والشخصية، والخدمات الحكومية، والهيئات الخاصة التي لا تستهدف الربح ... الخ). فقد حقق النّاتج المحلي الإجمالي بسعر السوق نمواً وسطياً خلال فترة الدّراسة بأسعار عام 1995 الثابتة بلغ وفق النسب المئوية التي يوضحها الجدول رقم (2):

الجدول رقم (2)

معدّل نمو النّاتج المحلي الإجمالي بسعر السوق في سورية بأسعار 1995 الثابتة

السنوات	النّاتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بأسعار 1995 الثابتة	معدل نمو النّاتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بأسعار 1995 الثابتة %
1995	570975	-
1996	612896	107.342
1997	628148	102.4885
1998	675888	107.6001
1999	663688	98.19497
2000	658130.057	99.16257
2001	691840.964	105.1222
2002	732748.073	105.9128
2003	740893.674	101.1117
2004	790672.995	106.7188
2005	838340.196	106.0287
2006	881934.597	105.2001
2007	937749.583	106.3287
2008	1032995.89	110.1569
الوسط الهندسي	-	104.6662

- **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء،** أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

من الجدول السابق يلاحظ أنّ النّاتج المحلي الإجمالي السوري بالأسعار الثابتة تزيد بالمتوسط عن النّاتج المحلي الإجمالي في العام السابق له بمعدل: 4.66 %.

ويمكن إرجاع سبب الزيادة السّابقة في معدل نمو النّاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بشكل عام إلى كل من:

1- زيادة عائدات السياحة والسفر وتحويلات العاملين في الخارج.

2- ارتفاع أسعار النفط.

3- زيادة الإنتاج الزراعي السوري.

4- زيادة الكتلة النقدية M2 في سورية.

5- ارتفاع معدلات التضخّم في سورية.

وبذلك تم التوصل إلى أنَّ أهمية النّاتج المحلي الإجمالي تكمن في تعبيره عن مستوى النشاط الاقتصادي وكيفية أداء النشاط الاقتصادي في مجتمع ما، فضلاً عن فائدته في وصف الأحداث الاقتصادية وتحليلها في فترة زمنية معينة، ومن ثمَّ مساهمته في اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة.[1] كما أن النّاتج المحلي الإجمالي وسيلة لمعرفة مستوى النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية. وكذلك هو وسيلة لمعرفة أطوار النمو الاقتصادي للدولة واتجاهاته المستقبلية. فهو يحدد سرعة النمو الاقتصادي لأي دولة بواسطة قياس معدّل تغير هذا النّاتج. كما يتم من خلاله الحكم على درجة كفاءة سير الاقتصاد لدولة معينة.[2]

2- نموذج تأثير سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على النّاتج المحلي الإجمالي في سورية:

بعد استعراض نماذج عدة لتأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في بعض الدراسات التطبيقية، وبعد استعراض تطور سياسة أسعار الصرف في سورية وتطور النّاتج المحلي الإجمالي في سورية يكون الوقت مناسباً لدراسة تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في سورية. حيث يؤثر سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية في مجمل مكونات النّاتج المحلي الإجمالي السوري.

سيتم دراسة تأثير سعر الصرف على كل من الاستثمار الخاص، والإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري، وعلى الصادرات، وعلى الواردات كونها تمثل أهم مكونات النّاتج المحلي الإجمالي السوري.

ومن ثمَّ سيتم تشكيل نموذج كلي للدراسة من أجل اختباره بعد إجراء عدة اختبارات للتأكد من استقرار سلاسله الزمنية.

وبالنسبة إلى سعر الصرف المستخدم سيكون سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية خلال فترة الدراسة (1995- 2008) لأنَّه كان أفضل مؤشر صالح للدراسة. حيث لم يتم استخدام سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية، أو سعر الصرف الحقيقي الثنائي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية، أو سعر الصرف الحقيقي الفعَّال وذلك للأسباب التالية:

(1) **مندور** أحمد محمد و**محب زكي** إيمان محمد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق ذكره، ص 63.

(2) **الأمين** عبد الوهاب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق ذكره، ص 66.

- **بالنسبة إلى سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية:**

لأنَّه لا يعطي صورة حقيقية عن حجم النشاط الاقتصادي في الدولة لاستخدامه أسعار صرف ثابتة، بالإضافة إلى أنَّ تغيرات طفيفة تطرأ عليه على فترات متباعدة.

على سبيل المثال فقد كان سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية بخصوص الصادرات السورية مقومة على أساس 11.20 ل. س تجاه الدولار الأمريكي خلال الأعوام 1995- 1996- 1997- 1998- 1999 في حين كان سعر الصرف الاسمي المتعامل معه خلال نفس الفترة 50.07 - 50.05 - 51.42- 51.97 - 51.66 على التوالي.

- **بالنسبة إلى سعر الصرف الحقيقي الثنائي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية:**

لأنَّه يعكس حجم النشاط الاقتصادي السوري فقط مع الولايات المتحدة الأمريكية ولكن نحن بصدد هذه الدراسة نتعامل مع الكثير من الشركاء التجاريين. أي أن سعر الصرف الثنائي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية يصلح فقط لدراسة الصادرات والواردات السورية من والى الولايات المتحدة الأمريكية كما في المثال التالي: إذا كان مؤشر أسعار المستهلكين في سورية 110 وكان مؤشر أسعار المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية 115 وكان سعر صرف الدولار تجاه الليرة السورية 52 ل.س هذا يعني أنَّ سعر الصرف الحقيقي الثنائي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية:

$$RER = e.\ PPI/CPI$$
$$= 52 \times 115/110$$
$$= 54.36 \text{ S.P}$$

وهذا يعني أنَّ سعر الصرف الحقيقي في غير موضعه فالدولار أصبح مقوماً بما يزيد على 2.36 بالنسبة لليرة السورية. فيكون من الرشد اقتصادياً تصدير السّلع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من أجل الاستفادة من فروقات الأسعار. وبذلك سيرتفع الطلب على الليرة السورية، كما سيرتفع سعر الصرف حتى يتساوى السعر في الولايات المتحدة الأمريكية مع السعر في سورية، ويعود سعر الصرف الحقيقي إلى الواحد.

من خلال هذا المثال يلاحظ أنَّ سعر الصرف الحقيقي الثنائي يتلاءم فقط في حال التجارة الثنائية بين دولتين.

- **بالنسبة إلى سعر الصرف الحقيقي الفعَّال:**

إنَّ حساب سعر الصرف الحقيقي الفعَّال على جانب كبير من التعقيد لأنَّه يحتاج إلى معرفة:

- أسعار صرف عملات الدّول الشريكة تجارياً مع سورية خلال فترة الدراسة (أكثر من 20 دولة شريكة). (غير متاح هذا القدر من أسعار صرف العملات خلال فترة الدراسة)
- حجم الصادرات السورية إلى الدّول الشريكة تجارياً. (متاح)
- حجم الواردات من الدولة الشريكة تجارياً إلى سورية. (متاح)
- مؤشر أسعار الجملة في الدولة الشريكة تجارياً.
- مؤشر أسعار المستهلك في سورية. (متاح)

ممَّا يجعل من الصعب تركيب مثل هذا السعر وحتى أن ركّب فإنَّ تباينات أسعار الصرف لتلك العملات واختلاف الرّقم القياسي لأسعار الجملة في تلك الدّول في ظل التضخمات المتفاوتة سوف يؤثر على أرقام سعر الصرف الناتجة عن التركيب.

2- 1- تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على الإنفاق الاستثماري الخاص:

يعرّف الاستثمار الخاص بأنَّه التكوين الرأسمالي أو الزيادة في رأس المال المحلي للدولة خلال فترة معينة. وهو مثل غيره من المكونات الأخرى للنّاتج المحلي الإجمالي عبارة عن متغير متدفق في عملية التكوين الرأسمالي والذي يحدث في فترة زمنية محددة.[1] وهو عبارة عن المبالغ التي تنفق على السّلع الإنتاجية، مثل الآلات والمعدات والأبنية .... الخ التي تزيد من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. ويميز عادة بين الاستثمار الإجمالي Gross Investment (Ig) والاستثمار الصافي Net Investment (In) حيث يمثل الفرق بينهما ما يسمى باهتلاك رأس المال الثابت Capital Consumption أو الاندثار Depreciation (D)

$$In = Ig - D$$

وهو ذلك الجزء من رأس المال الذي يخصص للإحلال بدلاً عن رأس المال المهتلك في عملية الإنتاج.[2]

والجدير بالملاحظة أنَّ النفقات الاستثمارية المخصصة لهذا الغرض تمثل أحد عناصر تكاليف الإنتاج وتؤدي إلى زيادة صافية في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وإنَّما تستبدل فقط ما كان موجوداً من المكائن والمعدات والأبنية التي استهلكت، لذا فإنَّ طرح تخصيصات اهتلاك

(1) **HALL** Robert E, **LIEBERMAN** Marc, op.cit, P.530.

(2) **الأمين** عبد الوهاب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق ذكره، ص 70-69.

يمثل اهتلاك رأس المال الثابت التناقص في قيمة الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج أثناء الفترة المحاسبية المعينة، نتيجة للتدهور المادي أو القِدم أو التلف أو ظهور مخترعات جديدة.

رأس المال الثابت (الاندثارات) من النّاتج القومي الإجمالي يوصل إلى قيمة النّاتج الصافي.[1]

الجدول رقم (3) يبين حجم الإنفاق الاستثماري الخاص في سورية وأسعار صرف الدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية:

الجدول رقم (3)

تطور الإنفاق الاستثماري الخاص وسعر صرف الدولار تجاه الليرة السورية خلال فترة الدّراسة (1995 - 2008)

السنوات	الإنفاق الاستثماري الخاص (مليون ل.س)	معدل نمو الإنفاق الاستثماري الخاص	سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية
1995	87420	-	46.3
1996	85639	97.96271	46.3
1997	65356	76.3157	46.3
1998	67412	103.1458	46.3
1999	62222	92.30107	46.3
2000	56761	91.22336	46.3
2001	81029	142.7547	50.2
2002	81377	100.4295	51.6
2003	88636	108.9202	51.6
2004	159680	180.1525	52.2
2005	192754	120.7127	53.4
2006	202034	104.8144	52.0
2007	243904	120.7242	50.0
2008	250326	102.633	46.5
الوسط الهندسي		108.4291	-

- **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء،** أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

بالرجوع إلى بيانات الجدول السابق يلاحظ انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص من 87420 مليون ليرة سورية عام 1995 إلى 56761 مليون ليرة سورية عام 2000 ثمَّ ما لبث أن عاد الإنفاق الاستثماري الخاص وارتفع إلى 81029 مليون ليرة سورية عام 2001 إلى أن وصل إلى 250326 مليون ليرة سورية عام 2008.

كما أنَّ الإنفاق الاستثماري الخاص في سورية في كل عام تزيد بالمتوسط عن عامها السابق له مباشرة بمعدل 8.42 %.

وهنا يمكن إبراز الملاحظات التالية:

– إنَّ الانخفاض النسبي في حجم الإنفاق الاستثماري الخاص يعود إلى إحجام القطاع الخاص

([1]) **عبد الرحمن** إسماعيل و**عريقات** حربي محمد موسى، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان/الأردن، 1999، ص 65.

القيام بالاستثمار في مشاريع البنية التحتية (الكهرباء والنقل والاتصالات والري) والخدمات التي تتطلب استثمارات كبيرة.

-السبب الآخر لانخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص هو عدم توفر المناخ الاستثماري المشجع، فعلى سبيل المثال ارتفع الاستثمار الخاص في عام 1992 بعد صدور القانون رقم 10 في عام 1991 إلاَّ أنَّه عاد وتراجع بعد ذلك، لأنَّ صدور القانون كان من المفروض أن يترافق مع مجموعة من الإصلاحات لم يتم استكمالها، وبالتالي لم يتوفر المناخ الاستثماري اللازم لجذب المزيد من الاستثمارات، وخاصة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية.[١] يضاف إلى ذلك زيادة الاستثمارات العامة وخاصة في القطاع النفطي، والى تخلف القطاع المصرفي، والى اتجاه معظم الاستثمارات الخاصة إلى استثمارات غير إنتاجية. بالإضافة إلى قلة عدد الشركات المساهمة في الاقتصاد السوري والتي تعتبر أهم الوسائل اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني حيث تسهم في جمع المدخرات الوطنية واستثمارها بشكل آمن.[٢]

- بالنسبة إلى تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي على الإنفاق الاستثماري الخاص يلاحظ أنَّه عندما كان سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية في حدود ثابتة 46 ل.س لكل دولار أمريكي خلال العامين 1995- 1996 كان زيادة الإنفاق الاستثماري الخاص في حدود قليلة، حيث ازداد من 87420 مليون ل.س عام 1995 إلى 85639 مليون ل.س لكنه انخفض إلى 67412 مليون ل.س عام 1998 ثمَّ انخفض إلى 62222 مليون ل.س عام 1999 ثمَّ انخفض إلى 56761 مليون ل.س لأنَّ سورية كانت تمر فترة ركود تضخمي حيث لم توفر الحكومة الظروف المناسبة للاستثمار ولم توفر المناطق الصناعية والتشريعات اللازمة لإقامة مشاريع القطاع الخاص فادى ذلك إلى تراجع الإنفاق على مشاريع الاستثمار الخاص فكانت حصيلة تكلفة الاستثمار وفق سعر الصرف المتعامل به آنذاك قليلة، لكن عندما ارتفع سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية في الأعوام التالية ليتجاوز 50.20 ل.س لكل دولار أمريكي ازداد الإنفاق الاستثماري بشكل كبير جداً، حيث ازداد الإنفاق الاستثماري الخاص إلى 81377 مليون ل.س عام 2001 ثمَّ تابع زيادته ليصل إلى 250326 مليون ل.س عام 2008 وذلك نتيجة الآثار الذي خلفه زيادة سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على تكلفة الاستثمار حيث ارتفعت تكلفة مستلزمات الإنتاج من تكلفة الآلات والمعدات والتجهيزات والأراضي والمباني وتكلفة

([1]) **المشاركون في هيئة تخطيط الدّولة في سورية، تحليل الاقتصاد الكلي السوري/ مسودة المناقشة**، مرجع سابق ذكره، ص 29.

([2]) **القاضي** حسين، **محركات الإصلاح الاقتصادي في سورية "مؤتمر الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية"**، دمشق/ سورية، 2005، ص 23.

الحصول على تراخيص الإنشاء وأجور العمال والموظفين وتكلفة المواد الداخلة في الإنتاج ...الخ. كل هذه الأمور أدت إلى زيادة الإنفاق على الاستثمار الخاص من خلال تأثرها بسعر الصرف المرتفع.

كما أنَّ هناك أمور أخرى أدت إلى زيادة الإنفاق على الاستثمار الخاص من جملتها يذكر:

1- تخفيض الشرائح الضريبية على الدّخل، وتبسيط الإجراءات الإدارية لإقامة المشاريع التنموية فقد تضاعف حجم الاستثمارات الإجمالية للمشاريع من 47 مليار ل.س في عام 2002 إلى 95 مليار ل.س في عام 2003 وبلغ 203 مليار ل.س عام 2004، إلى 232 مليار ل.س حتى 2005/9/30.[1]

2- صدور قوانين مساعدة تطور المصارف العامة والأنظمة المصرفية، وسوق دمشق للأوراق المالية. بالإضافة إلى صدور المرسوم التشريعي رقم 9 لعام2007 الخاص بإحداث هيئة الاستثمار السورية التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط برئيس مجلس الوزراء.

3- إلغاء الأنظمة المقيدة للتعامل بالعملات الأجنبية وفتح المجال أمام الاستثمار الخاص.

4- صدور قوانين لصالح الاستثمار الخاص مثل إنشاء محكمة خاصة بالنزاعات الاستثمارية ومعاهدة التعاون في مجال براءات الاختراع، وانضمام سورية إلى معاهدة مدريد للمعاملات التجارية، وقانون الاستثمار رقم 8 لعام 2007، وقانون الشركات، وقانون المنافسة ومكافحة الاحتكار.

5- منح اعتمادات محلية للقطاع الخاص.

6- الإصلاحات الضريبية وتحرير التجارة.

كل هذه الأمور عززت الثقة لدى المستثمرين وأصبح هناك نوع من التأمين ضد المخاطر على الاستثمار المادي طويل الأجل فكانت نتيجته زيادة الإنفاق على الاستثمار الخاص الذي انعكس تكلفته من خلال سعر الصرف المرتفع المتعامل به.

وببحث العلاقة بين تغيرات سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية والاستثمار الخاص بأسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression Analysis تم التوصل إلى الجدول رقم (4):[2]

([1]) **هيئة تخطيط الدولة في سورية، الخطة الخمسية العاشرة 2006- 2010**، هيئة تخطيط الدولة، دمشق/ سورية، 2010، ص 20.

([2]) لدراسة معامل الارتباط بين متغيرين يتم التأكد أولاً من أنَّ العلاقة بين المتغيرين سببية وواضحة من خلال معادلة الانحدار. فبعد ترتيب قيم المتحول (الظّاهرة المسببة) ترتيباً تصاعدياً ثم تمثيل قيم المتغيرين على جملة محاور إحداثية

الجدول رقم (4)

جدول تحليل الانحدار الخطي البسيط لنموذج تأثير سعر الصرف على الإنفاق الاستثماري الخاص

معامل الارتباط الخطي البسيط R	معامل التحديد Coefficient of Determination R Square	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	اختبار فيشر F	مستوى المعنوية Sig	المعامل اللامعياري Unstandardized Coefficients		
					المتغير variable	معامل بيتا B	الخطأ المعياري Std. Error
					المستقل independent	-374101.301	322682.940
0.407	0.166	0.096	2.382	0.149	التابع dependent	10158.993	6581.847

* **المتغير المستقل: سعر الصرف Exchange.**
* **المتغير التابع: الإنفاق الاستثماري الخاص Private Investment.**

يتبين من دراسة الجدول السابق وجود علاقة موجبة بين تغيرات سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية والإنفاق الاستثماري الخاص، وأنّ معامل الارتباط البسيط لسعر الصرف R قد بلغ 0.40، بينما بلغ معامل التحديد R^2= 0.16، وتبين أيضاً أنّ تغيرات سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية تفسر ما يعادل 0.09 من التّغيّرات التي تحدث في الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا ما تشير إليه قيمة معامل التحديد المعدل أو المصحح $R^{2\ adj}$.

كما ويتبين أنّ النموذج ككل ذو دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة F للنموذج ككل 2.382 عند درجة ثقة 90%.

ويمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي البسيط المقدر كما يلي:[1]

متعامدة يحصل على الشكل البياني الذي يمثل شكل الانتشار ومن شكل الانتشار يلاحظ، أنَّه يمكن أو لا يمكن رسم مستقيم تقديري يمر بأغلبية النقاط، وبالتالي إذا أمكن رسم مستقيم تقديري يمر بأغلبية النقاط فهناك علاقة ارتباط خطية بين المتغيرين من الشكل:

$$Y = aX + b$$

([1]) يأخذ نموذج الانحدار الخطي البسيط الصيغة التالية:

$$Y = B_0 + B_1X_i + e_i$$

حيثُ أنَّ:

Y: يمثل المتغير التابع.

B_0: الحد الثابت و معلمة تقاطع خط الانحدار مع المحور العمودي.

B_1: يمثل معلمة الميل.

e_i: يمثل الخطأ العشوائي.

وبالنسبة للأرقام الموجودة ضمن الأقواس وأسفل المعادلة فأنَّها تمثل الخطأ المعياري Standard Error لثوابت المعادلة المختارة.

$$\hat{y} = -374101.301 + 10158.993\,x$$
$$(322682.940) \quad (6581.847)$$

إنّ ميل معادلة خط الانحدار يشير إلى أنّ زيادة سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية بمقدار ليرة سورية واحدة يؤدّي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الخاص بمقدار 10158.993 مليون ل. س.

3- 2- تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على الإنفاق الحكومي:

يعرّف الإنفاق الحكومي على أنّه إنفاق الحكومة المحلية على المشاريع التي تقوم بها مؤسساتها الحكومية.[1] ويعبر الإنفاق الحكومي عن النفقات الحكومية (الاستهلاكية والاستثمارية) المخصصة لإشباع الحاجات العامة أو المشروعات الاقتصادية ذات النفع الاجتماعي أو المساهمة في تخفيف العبء عن الطبقات الفقيرة في المجتمع. لذلك النفقات العامة ليست نوعاً واحداً ولا تقتصر على مجال واحد، بل اتسع نطاقها باتساع النشاط المالي للدولة.[2]

وهو أحد الوسائل الرئيسية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة. ويقسم إلى قسمين:[3]

أ- الإنفاق الاستثماري أو الإنمائي Investment Expenditure أي الإنفاق على البنى التحتية والمشروعات الإنمائية.

ب- الإنفاق الجاري Current Expenditure ويشتمل على الرواتب والأجور التي تدفعها الحكومة المركزية والإدارات المحلية إلى العاملين في الأجهزة الحكومية المختلفة.

أي أنّ الإنفاق الاستثماري الحكومي يشير إلى السّلع الرأسمالية المشتراة من قبل مؤسسات الحكومة من أجل العمليات الإنتاجية، وباقي المشتريات الحكومية يعتبر جزء من الإنفاق الاستهلاكي (رواتب موظفي الحكومة، ورواتب ضباط الجيش، ومشترياتها من المواد الاستهلاكية مثل الأوراق المستخدمة في الطباعة الخاصة بأجهزة الكمبيوتر، أو وقود السيارات الحكومية، وقيم فواتير الماء والكهرباء الخاصة بالمباني الحكومية).[4]

([1]) **BISHOP** Mattew, op.cit, P.117.

([2]) **عفر** محمد عبد المنعم، **مصطفى** أحمد فريد، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النّظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/ مصر، 1999، ص 38.

([3]) **الأمين** عبد الوهاب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق ذكره، ص 72-70.

([3]) **HALL** Robert E, **LIEBERMAN** Marc, op.cit, P.522.

أما المصروفات الحكومية الأخرى التي تعرف بالمدفوعات التحويلية أو الانتقالية فإنَّها لا تحتسب في تقدير النّاتج المحلي الإجمالي لأنَّها تمثل مدفوعات من جانب واحد لا يقابلها إضافة للإنتاج المحلي.[١]

وتتقسم النفقات العامة في سورية إلى:

- نفقات جارية (رواتب وأجور وتعويضات، والنفقات الإدارية، والنفقات التحويلية، والديون والالتزامات واجبة الأداء، الاعتمادات الإجمالية). ولا تمثل هذه النفقات أية زيادة في الثروة القومية للاقتصاد القومي إلاَّ في حدود ضيقة وهي زيادة الطلب الكلي.[٢]
- نفقات استثمارية.

وتتولى وزارة المالية مسؤولية تخصيص الإنفاق الجاري بين الرواتب والأجور والتعويضات، والإنفاق الإداري، وفوائد الدين العام وأقساطه وكذلك مسؤولية تقدير وإدارة الإيرادات. وتتولى هيئة تخطيط الدولة مسؤولية تحديد وتخصيص الإنفاق الاستثماري.[٣]

والجدول رقم (5) يبين الإنفاق الحكومي في الموازنات العامة السورية خلال فترة الدّراسة وذلك حسب التبويب النوعي للنفقات العامة في سورية ذلك التبويب الذي يظهر منه نفقات كل جهة عامة على أساس طبيعة النفقة وذلك بالشكل الذي يظهر فيه التبويب نفقاتها الاستثمارية وعناصر نفقاتها الجارية. وسبب ذلك هو أن هذا التبويب أكثر انسجاماً من غيره من التبويبات (الوظيفي، والإداري، والإقليمي، والاقتصادي) مع موضوع البحث.

([1]) **عبد الرحمن** إسماعيل و**عريقات** حربي محمد موسى، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، مرجع سابق ذكره، ص 66.

يقصد بالمدفوعات التحويلية جميع المبالغ التي يحصل عليها الأفراد دون مقابل مثل الإعانات، والهبات والهدايا حيث يتم استثناءها كونها دفعت دون مقابل لأي إنتاج.

([2]) **حسن** سهير محمد السيد و**مصطفى** أحمد فريد، **الاقتصاد المالي بين النّظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/ مصر، 1989 ص 62.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الاعتمادات الإجمالية تشمل نفقات رئاسة الجمهورية، ونفقات مجلس الشعب، والدفاع القومي.

([3]) **المشاركون في هيئة تخطيط الدّولة في سورية، تحليل الاقتصاد الكلي السوري/ مسودة المناقشة**، مرجع سابق ذكره، ص 71.

الجدول رقم (5)

الإنفاق الحكومي في الموازنات العامة السورية خلال فترة الدّراسة (1995 -2008)

(بالنسبة للإنفاق الحكومي فالأرقام بالمليون وبالنسبة لأسعار الصرف فالأرقام بالليرات السورية)

السنوات	النفقات الجارية					مجموع النفقات الجارية	نفقات استثمارية	سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية
	الرواتب والأجور والتعويضات	نفقات إدارية	نفقات تحويلية	الديون والالتزامات الواجبة الأداء	اعتمادات إجمالية			
1995	26100	11520	4930	6720	38670	87940	74100	46.3
1996	28740	12740	6190	8250	40660	96580	91470	46.3
1997	29240	13730	6290	9770	43400	102430	108700	46.3
1998	31820	14540	9130	15460	46750	117700	119600	46.3
1999	32257	15289	15659	17950	52340	133495	121800	46.3
2000	34832	15614	14668	19583	58703	143400	132000	46.3
2001	42668	16704	14759	22478	64391	161000	161000	50.2
2002	46137	17904	15987	24519	67843	172390	184000	51.6
2003	57746	18652	19070	29686	83846	209000	211000	51.6
2004	63029.3	17927.5	23027.9	41510	87005	232499.7	217000	52.2
2005	74280	19869	28366	66866	90619	280000	180000	53.4
2006	85924.53	21401.735	30998.2	72645	86031	297000.5	195000	52.0
2007	100675.655	23505.45	33774.92	76767	95277	330000	258000	50.0
2008	114169	26410	35944	94115	99362	370000	230000	46.5
الوسط الهندسي	**112.0213**	**106.59**	**116.5112**	**122.5113**	**107.5293**	**111.6866**	**109.1036**	-

- **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء،** أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

3- 2- 1- تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على الرواتب والأجور والتعويضات:

يقصد بالأجور ذلك الجزء من الدّخل الذي يحصل عليه العمال مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية، وهي إما على شكل عيني أو على شكل نقدي وهو الأكثر شيوعاً، وتدفع إما على أساس القطعة أو على أساس المقاولة، أو على أساس الفترة الزمنية وهو الأكثر شيوعاً.[1]

ويتضمن الإنفاق على الرواتب والأجور والتعويضات جميع أشكال الرواتب والأجور والتعويضات التي يتقاضاها العاملون لدى الدولة سواء كانوا دائمين أم مؤقتين أم موسميين عدا وزارة الدفاع.

بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (5) يلاحظ زيادة نفقات الرواتب والأجور والتعويضات من 26100 مليون ليرة سورية إلى 114169 مليون ليرة سورية خلال فترة الدّراسة (1995 -2008) محققة بذلك معدّل نمو سنوي قدره 112.02%، أي أنّ الرواتب والأجور في كل عام كانت تزيد بالمتوسط عن العام السابق لها مباشرة بمعدل 12.02%. كما شكلت الرواتب والأجور والتعويضات وسطياً 36.2% من إجمالي النفقات الجارية. ويمكن

([1]) **الحاج** طارق، **علم الاقتصاد ونظرياته**، دار الصفا للنشر، عمان/ الأردن، 1998، ص 144.

إرجاع هذه الزيادات في كتلة الرواتب والأجور والتعويضات إلى اتباع الحكومة لسياسة التوظيف في قطاعاتها الحكومية والى زيادات الرواتب والأجور.

وبالرغم من ارتفاع نصيب الرواتب والأجور والتعويضات فأنَّ سلم الأجور ومتوسط الدّخل في القطاع العام لا يزال ضعيفاً ولا يحفز العاملين فيه على البذل والمزيد من الإنتاج.[1]

على كل حال فأنَّ هذه الزيادات تآكلت في ظل ارتفاع معدلات التضخّم في سورية وبخاصة بعد عام 2000.

بالنسبة إلى تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على الرواتب والأجور والتعويضات يلاحظ أنَّه خلال الفترة 1995- 2000 وعندما كان سعر الصرف في حدود ثابتة 46 ل.س لكل دولار كان زيادة الإنفاق على الرواتب والأجور والتعويضات في حدود ضئيلة وذلك بالتزامن مع توقف زيادات الرواتب والأجور والتعويضات من عام 1994 إلى عام 2000 أي ستة سنوات دون زيادة ممَّا أدى لتأكل الأجور وانخفاض حجمها في الدّخل القومي، حيث كان ذلك سياسة واضحة لتخفيض حجم الطلب الكلي من جهة ولتخفيض التكلفة من جهة أخرى (سياسة ضغط النفقات ووقف سياسة التوظيف). لكن عندما ارتفع سعر الصرف إلى أكثر من 50.20 ل.س لكل دولار عام 2001 تأثرت كتلة الرواتب والأجور والتعويضات بزيادة سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية حيث قفزت من 42668 مليون ل.س عام 2001 إلى 114169 مليون ل.س عام 2008، ومن جهة أخرى فأنَّ أجور القطاع العام قد ازداد ثلاث مرات خلال الخطة الخمسية التاسعة والعاشرة بموجب المراسيم الرئاسية على الشكل التالي: آب 2000 بنسبة 25%، أيار 2004 بنسبة 20% وشباط 2006 بنسبة 5% وتم إضافة مبلغ ثابت قدره 800 ليرة سورية شهرياً لكل عامل بعد زيادة 5% على أجره في المرة الأخيرة.[2] وذلك وفقاً لتوجيهات السيد الرئيس **بشار الأسد** الذي أكَّد على تحسين المستوى المعاشي للعاملين في الدولة وعلى توجيه الزيادة في الإنفاق العام إلى كتلة الرواتب والأجور.

3- 2- 2- تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على النفقات الإدارية:

النفقات الإدارية هي النفقات المتعلقة بتسيير الأمور الإدارية في الدولة كي تكون قادرة

---

(1) **المشاركون في هيئة تخطيط الدّولة في سورية، تحليل الاقتصاد الكلي السوري/ مسودة المناقشة**، مرجع سابق ذكره، ص 71.

(2) **زمان** كونستانتين، **مراجعة الاقتصاد السوري (منهجية لإعداد نشرة الاتجاهات الاقتصادية السورية)**، مرجع سابق ذكره، ص 41.

على أداء الخدمات العامة بصورة منتظمة مثل نفقات النقل والبريد والهاتف والمحروقات والدعاية والمؤتمرات والمعارض والمطبوعات والإيجارات ...الخ. ومن الطبيعي أن تزداد هذه النفقات بمرور الزمن وبخاصة في ظل اتساع النشاط الاقتصادي.

وقد تطورت هذه النفقات (النفقات الإدارية) في سورية خلال الفترة المدروسة من 11520 مليون ليرة سورية إلى 26410 مليون ليرة سورية بمعدّل نمو وسطي سنوي قدره 106.59%، أي أنّ النفقات الإدارية في كل عام كانت تزيد بالمتوسط عن العام السابق لها مباشرة بمعدل 6.59%. كما شكلت النفقات الإدارية وسطياً 10.58% من إجمالي النفقات الجارية.

وبالنسبة إلى تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية يلاحظ أنّ الزيادات التي حصلت في كتلة النفقات الإدارية خلال الأعوام - 1999- 2000 1995- 1996- 1997- 1998 كانت بمعدل مستقر لكن بعد ارتفاع سعر الصرف إلى 50.20 ل.س لكل دولار ارتفعت كتلة النفقات الإدارية وتأثرت بزيادة سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية حيث ازدادت من 15614 مليون ليرة سورية عام 2000 إلى 26410 مليون ليرة سورية عام 2008، حيث ارتفعت تكلفة المحروقات وتكلفة إقامة المؤتمرات والمعارض في الداخل والخارج، وارتفعت الإيجارات كل ذلك نتيجة زيادة سعر الصرف المتعامل به، إضافة إلى توسع حجم النشاط الاقتصادي خلال السنوات المتعاقبة.

3- 2- 3- تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على النفقات التحويلية:

يقصد بالنفقات التحويلية الأموال التي تقوم الدولة بإنفاقها سواء كانت نقدية أم عينية بدون مقابل، وذلك بهدف إعادة توزيع الدّخل القومي لصالح طبقات معينة في المجتمع.[1]

وهي تغطي الالتزامات الحكومية لدفع الإعانات والدعم لبعض الجهات العامة الخدمية، بالإضافة لتسديد مساهمات الحكومة في المنظمات العربية والدّولية.[2]

كما وتشمل النفقات التحويلية نفقات تحويلية اقتصادية (مثل الإعانات المقدمة لجهات القطاع العام التي يخصص لها إعانات من الموازنة العامة مثل شركات الصرف الصحي والمؤسسة العامة للكتب المدرسية)، ونفقات تحويلية اجتماعية تهدف إلى خفض تكاليف

([1]) **الجمل** برهان الدين، **المالية العامة**، دار طلاس، دمشق/ سورية، 1992، ص 48.

([2]) **السيوفي** قحطان، **أدوات السياسة المالية في سورية وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (قراءة في الموازنة العامة للدولة 2009)**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، دمشق، 2009، ص 149.

المعيشة وتحسين الأوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة (مثل الخدمات التعليمية والصحية).[١]

وبالنسبة إلى تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية يلاحظ أنَّه خلال الفترة 1995- 2000 كان زيادة النفقات التحويلية وفق سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية المتعامل به آنذاك في حدود زيادة طبيعية نتيجة زيادة حجم النشاط الاقتصادي، لكن ما لبث أن ارتفع سعر الصرف ليتجاوز 50.20 ل.س لكل دولار حتى ازدادت النفقات التحويلية بشكل ملحوظ حيث شهدت قفزة من 14759 مليون ليرة سورية عام 2001 إلى 35944 مليون ليرة سورية عام 2008 محققة بذلك معدّل نمو وسطي سنوي قدره 116.5112%، أي أنَّ النفقات التحويلية في كل عام كانت تزيد بالمتوسط عن العام السابق لها مباشرة بمعدل 16.5112%. حيث أنَّ دفع الحكومة للإعانات ودعمها للجهات الحكومية ومساهمتها في المنظمات المحلية والإقليمية والدولية وفق سعر صرف مرتفع أدى إلى زيادة النفقات التحويلية. ومن جهة أخرى فقد ازدادت النفقات المخصصة لخفض تكاليف المعيشة وتحسين الوضع الاجتماعي للطبقات الفقيرة في المجتمع مثل تقديم الخدمات التسليفية والصحية وتعويض البطالة والمعاشات التقاعدية، وتقديم الإعانات لبعض المنتجين.

3- 2- 4- تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على الديون والالتزامات الواجبة الأداء:

تمثل هذه النفقات إجمالي النفقات المخصصة لتسديد فوائد وأقساط الديون المستحقة على الدولة من القروض الخارجية التي هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأسواق الدولية أو الإقليمية سواء كان ذلك من جهات حكومية أم من منظمات دولية وإقليمية، أم من مصادر خاصة (كالمصارف التجارية).[٢]

كما وتشمل الديون والالتزامات الواجبة الأداء التزامات الخزينة تجاه مؤسستي التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات، والالتزامات المترتبة على شهادات الاستثمار وصندوق توفير البريد، والاعتمادات اللازمة لسداد أعباء الدين العام، إضافة إلى الالتزامات المترتبة على سداد عجوز المؤسسات التي يقرر تقديم إعانات لها من الموازنة العامة (مثل مؤسسات المياه والصرف الصحي، وشركات النقل الداخلي، ومؤسسة الكتب المدرسية.[٣]

لقد تطورت هذه النفقات (الديون والالتزامات الواجبة الأداء) خلال الفترة المدروسة

([1]) **المهايني** محمد خالد، **منهجية الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية**، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1994، ص 123.

([2]) **DWICK** P.H, **Modern Economics**, Longman Group Limited, United States of America,1986, P.451.

([3]) **المهايني** محمد خالد، مرجع سابق ذكره، ص 123.

من 6720 مليون ليرة سورية إلى 94115 مليون ليرة سورية محققة معدّل نمو وسطي سنوي قدره 122.5113%، أي أنَّ الديون والالتزامات الواجبة الأداء في كل عام كانت تزيد بالمتوسط عن العام السابق لها مباشرة بمعدل 22.5113%. كما شكلت الديون والالتزامات الواجبة الأداء وسطياً 7.21% من إجمالي النفقات الجارية. حيث يلاحظ أنَّه لا يزال الدين العام منخفضاً منذ عام 2005 (منذ إعادة جدولة الديون المستحقة لروسيا) وهذا يدل على إحراز تقدم في السياسة المالية.

وبالنسبة إلى تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على الديون والالتزامات الواجبة الأداء فأنَّ له تأثير كبير جداً وبخاصة أنَّ الديون تخص بشكل كامل أطراف أجنبية يتم التعامل معها وفق نظام سعر صرف محدد، فبمجرد ارتفاع سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية من 46 ل.س لكل دولار عام 2000 إلى 50.20 ل.س وأكثر لكل دولار حققت كتلة الديون والالتزامات الواجبة الأداء قفزات كبيرة في قيمتها نتيجة ارتفاع فوائد الديون القديمة وإقساطها. كما ارتفع معدلات الفائدة على الاقتراضات الجديدة وفق سعر الصرف المرتفع، فقد قفزت كتلة الديون والالتزامات الواجبة الأداء من 22478 مليون ليرة سورية عام 2001 إلى 94115 مليون ليرة سورية عام 2008 أي بمقدار 71637 مليون ليرة سورية وهو مبلغ لا يستهان به في ظل سعر صرف مرتفع.

كما وتجدر الإشارة إلى أنَّ تطور كتلة الديون والالتزامات الواجبة الأداء تعود إلى اتخاذ الحكومة عدة إجراءات فيما يتعلق بالدين العام الداخلي والخارجي، فعلى صعيد الدين الداخلي توقفت الحكومة بعد العام 2002 عن استخدام القروض الداخلية من المصرف المركزي لتمويل عجز الموازنة العامة، واستعاضت عنها بالسحب من الاحتياطيات الحكومية الموجودة لدى المصرف المركزي حتى يتم تنظيم الدين العام الداخلي وتفعيل أدواته.

كما صدر المرسوم التشريعي رقم /60/ تاريخ 2007/10/1 والذي يهدف إلى تحديد العلاقة بين وزارة المالية ومصرف سورية المركزي للوصول إلى أفضل الصيغ لتسوية الديون الداخلية المتراكمة وإطفائها من خلال تنظيم الدين العام وتسنيده. إلا أن التنفيذ الفعلي لهذا القانون لم يتم بعد، مع العلم أن الحكومة أكدت في بيانها المالي لعام 2010 على أنَّه سيتم تفعيل سوق سندات الخزينة خلال عام 2010. أما على صعيد الدين الخارجي فقد عقدت الحكومة العديد من الاتفاقيات مع الأطراف الدائنة بهدف تسوية هذه الديون والتخفيف من الأعباء والتبعات الناجمة عن التأخر عن سدادها، ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية تسوية الديون مع

كل من (روسيا، وبولونيا، والتشيك، وسلوفاكيا، وبلغاريا، ورومانيا).[1]

لكن مع ذلك فإنَّ إحدى دراسات خبراء صندوق النقد الدولي تشير إلى أنَّ الدين العام السوري سيظل في مستويات يمكن الاستمرار في تحملها في ظل صدمات مختلفة.[2]

وببحث العلاقة بين تغيرات سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية والنفقات الجارية بأسلوب الانحدار الخطي البسيط تم التوصل إلى الجدول رقم (6):

الجدول رقم (6)

جدول تحليل الانحدار الخطي البسيط لنموذج تأثير سعر الصرف على النفقات الجارية

معامل الارتباط الخطي البسيط R	معامل التحديد Coefficient of Determination R Square	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	اختبار فيشر F	مستوى المعنوية Sig	المعامل اللامعياري Unstandardized Coefficients: المتغير variable	معامل بيتا B	الخطأ المعياري Std. Error
					المستقل independent	-625926.321	397560.946
0.513	0.263	0.201	4.280	0.061	التابع dependent	16775.724	8109.154

* المتغير المستقل: سعر الصرف Exchange.

* المتغير التابع: النفقات الجارية Current Expenditures.

يتبين من دراسة الجدول السابق وجود علاقة موجبة بين تغيرات سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية والنفقات الجارية، وأنَّ معامل الارتباط البسيط لسعر الصرف R قد بلغ 0.513، بينما بلغ معامل التحديد R^2=0.263، وتبين أيضاً أنَّ تغيرات سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية تفسر ما يعادل 0.201 من التّغيّرات التي تحدث في النفقات الجارية، وهذا ما تشير إليه قيمة معامل التحديد المعدل $R^{2\ adj}$

كما ويتبين من الجدول أنَّ النموذج ككل ذو دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة F للنموذج ككل 4.280 عند درجة ثقة 90%.

ويمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي المقدر كما يلي:

$$\hat{y} = -625926.321 \quad + \quad 16775.724\, x$$

([1]) **وزارة المالية، البيانات المالية للحكومة حول مشاريع الموازنة العامة للدولة للأعوام (2005 -2010)**، ص 10.

([2]) **مكارثر** ألن **ومارستون** ديفيد، **تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2009**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010، ص 11.

تجدر الإشارة إلى أنَّ بقاء النفقات الناجمة عن الديون والالتزامات الواجبة الأداء في سورية في حدود منخفضة ناجمة عن عدم توفر السوق المالية التي تساعد الدولة على الاقتراض، فهي تلجأ إلى زيادة الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة لديها، ممَّا يؤدّي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع مستوى الأسعار عبر آلية العلاقات الاقتصادية الخارجية.

إنَّ ميل معادلة خط الانحدار يشير إلى أنَّ زيادة سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية بمقدار ليرة واحدة يؤدّي إلى زيادة النفقات الجارية بمقدار 16775.724 مليون ليرة سورية.

3- 2- 5- تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على النفقات الاستثمارية:

تُعبر النفقات الاستثمارية عن النفقات العامة المخصصة لتمويل مشروعات البنية التحتية ولإقامة المشروعات الإنتاجية الأساسية– إما لإحجام القطاع الخاص عن القيام بها وإما لضخامة تمويلها وإما لانخفاض المردود منها.[1]

وتتوزع النفقات الاستثمارية في سورية إلى بنود عدة (الاستملاكات، والتجهيزات، ومستلزمات الإنتاج، والإنشاءات، ونفقات الترميم، واستثمارات مختلفة). وبدراسة تطور النفقات الاستثمارية خلال فترة الدّراسة (1995 -2008) يلاحظ زيادتها من 74100 مليون ليرة سورية عام 1995 إلى 230000 مليون ليرة سورية عام 2008 ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى الدوافع الحكومية في تقوية مشاريع البنية التحتية وتحفيز النشاط الاقتصادي السوري.

ولكن بمقارنة الوسط الحسابي للنفقات الاستثمارية والوسط الحسابي للنفقات الجارية خلال فترة الدّراسة يلاحظ أنَّ متوسط النفقات الاستثمارية خلال فترة الدّراسة كان 163119.3 مليون ليرة سورية بينما كان متوسط النفقات الجارية خلال فترة الدّراسة 195245.4 مليون ليرة، وبمقارنة هذين الرقمين يلاحظ أنَّ النفقات الجارية هي التي تسيطر على معظم النفقات العامة حيث تشكل النفقات الجارية ما نسبته 54.48% من النفقات العامة في حين تشكل النفقات الاستثمارية ما نسبته 45.51% من النفقات العامة. ويمكن أن نرجع ذلك إلى ضعف الإنتاجية وتخلف التقانة، وتوقف الاستبدال والتجديد في القطاع العام، وتراجع نوعية التجهيزات المستخدمة فيه مع ضعف الكفاءة الإدارية والمساءلة والمحاسبة.[2] كما ويفسر زيادة النفقات الجارية على النفقات الاستثمارية نتيجة للاعتماد الحكومي على النفقات الجارية لتحفيز الطلب الكلي بهدف الخروج من حالة الركود التي عانى منها الاقتصاد السوري في السنوات السابقة.

كما أنَّ زيادة النفقات الاستثمارية تعود إلى العمل على توجهات الخطة الخمسية العاشرة التي أكدت على ضرورة زيادة الإنفاق العام الاستثماري والعمل على رفع كفائته من

([1]) **شامية** أحمد زهير، **النقود والمصارف**، دار زهران، عمان/ الأردن، 1993، ص 352.

([2]) **هيئة تخطيط الدولة في سورية، الخطة الخمسية العاشرة 2006- 2010**، مرجع سابق ذكره، ص 73.

خلال:[1]

- إعطاء أولوية للمشاريع والقطاعات التي تحقق نمواً أفضل وتواكب التوجهات التنموية.
- دراسة جدوى الإنفاق الاستثماري دراسة علمية ومتكاملة.
- إرساء رقابة أكثر فعالية على حسن تنفيذ المشاريع الاستثمارية ضمن المهل التعاقدية لان تأخير هذه المشاريع وإطالة مدة تنفيذها سوف ينعكس سلباً على تكاليفها الاستثمارية ويؤثر سلباً على جدواها الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أنَّه لم يتجاوز الإنفاق الاستثماري الفعلي في سنوات الخطة الخمسية التاسعة نسبة (70%) من المخطط له في حين تجاوز الإنفاق الجاري الفعلي ما هو مخطط له الأمر الذي يبرر الحاجة إلى إدارة عقلانية وترشيد بما يخدم الزيادة في الرواتب والأجور والتعويضات وإعادة النظر في النفقات الإدارية والتحويلية.[2]

وبالنسبة إلى تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على النفقات الاستثمارية فيلاحظ أنَّه طول طول فترة الأعوام 1990- 2000 عندما كان سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية بحدود 46 ل.س لكل دولار كان الإنفاق الاستثماري في حدود زيادة طبيعية نتيجة تخفيض الإنفاق الاستثماري والقيود على التسليف وتوجه معظم الإنفاق المتاح إلى الاستبدال والتجديد والى استثمارات لا تؤدي إلى أثار مباشرة في النمو الاقتصادي مثل الإنفاق على الصحة والتعليم، لكن بعد ارتفاع سعر الصرف بعد عام 2000 إلى أكثر من 50.20 ل.س لكل دولار شهدت النفقات الاستثمارية قفزات كبيرة حيث ترتب على زيادة سعر الصرف زيادة في تكلفة مشاريع البنى التحتية والخدمية التي تقوم بها الحكومة من طرقات ومحطات كهرباء ومياه للشرب ومراكز الاتصالات وسدود واستصلاح الأراضي وإقامة المشروعات الإنتاجية وما يترتب على ذلك من قيمة الآلات والمعدات والمباني والأراضي ومستلزمات الإنتاج وبخاصة أنَّ مثل هذه السّلع تستورد من الخارج وفق نظام سعر الصرف المتعامل به، فقد ازدادت النفقات الاستثمارية من 161000 مليون ليرة سورية عام 2001 إلى 230000 مليون ليرة سورية عام 2008 ومن هنا يتبين الأثر الواضح لسعر الصرف على النفقات الاستثمارية.

ولدراسة علاقة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بين سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية والنفقات الاستثمارية تمَّ اللجوء إلى تحييد أثر تغيرات الأسعار المحلية على النفقات الاستثمارية عن طريق حساب تلك النفقات

([1]) المرجع السابق، ص 79.

([2]) المرجع السابق، ص 87.

بالأسعار الثابتة، بدلاً من حسابها عن طريق الأسعار الجارية، وذلك بالاعتماد على الرّقم القياسي لأسعار المستهلكين. ولأخذ أثر زيادة السكان في الحسبان فقد تمَّ بحث العلاقة بين سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية ومتوسط نصيب الفرد من الاستخدامات الاستثمارية بالأسعار الثابتة، وعلى ذلك فقد تمَّ تكوين الجدول رقم (7):

الجدول رقم (7)

سعر الصرف والنفقات العامة في الموازنات السورية خلال فترة الدّراسة (1995 -2008)

0	1	2	3 = 2 / 1	4	5	6	7 = 3 / 4
السنوات	النفقات استثمارية (مليون ل.س)	الرّقم القياسي لأسعار المستهلك (%) 1995 =100	الاستخدامات الاستثمارية بالأسعار الثابتة (مليون ل.س)	عدد السكان (مليون نسمة)	سعر الصرف (ل.س)	الرّقم القياسي لسعر الصرف (%)	متوسط نصيب الفرد من الاستخدامات الاستثمارية بالأسعار الثابتة (مليون ل.س)
1995	74100	100	741	14285000	46.3	100	0.000052
1996	91470	109	839.1743119	14670000	46.3	100	0.000057
1997	108700	111	979.2792793	15066000	46.3	100	0.000065
1998	119600	110	1087.272727	15473000	46.3	100	0.000070
1999	121800	108	1127.777778	15891000	46.3	100	0.000071
2000	132000	107	1233.64486	16320000	46.3	100	0.000076
2001	161000	108	1490.740741	16720000	50.2	108.4233	0.000089
2002	184000	110	1672.727273	17130000	51.6	111.4471	0.000098
2003	211000	116	1818.965517	17550000	51.6	111.4471	0.000104
2004	217000	121	1793.38843	17921000	52.2	112.743	0.000100
2005	180000	130	1384.615385	18269000	53.4	115.3348	0.000076
2006	195000	173	1127.16763	18717000	52.0	112.311	0.000060
2007	258000	150	1720	19405000	50.0	107.9914	0.000089
2008	230000	161	1428.571429	19800000	46.5	87.07865	0.000072

- **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء**، أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

وببحث العلاقة بين تغيرات الرّقم القياسي لسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية ومتوسط نصيب الفرد من النفقات الاستثمارية بأسلوب الانحدار الخطي البسيط تم التوصل إلى الجدول رقم (8):

الجدول رقم (8)

جدول تحليل الانحدار الخطي البسيط لنموذج تأثير سعر الصرف على النفقات الاستثمارية

معامل الارتباط الخطي البسيط R	معامل التحديد Coefficient of Determination R Square	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	اختبار فيشر F	مستوى المعنوية Sig	المعامل اللامعياري Unstandardized Coefficients: المتغير variable	معامل بيتا B	الخطأ المعياري Std. Error
					المستقل independent	-0.000038	0.000
0.520	0.271	0.210	4.456	0.056	التابع dependent	0.000001	0.000

* **المتغير المستقل: سعر الصرف Exchange.**

* **المتغير التابع: النفقات الجارية Investment Expenditures.**

يتبين من دراسة الجدول السابق وجود علاقة ارتباط موجبة بين تغيرات سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية ومتوسط نصيب الفرد من النفقات الاستثمارية ، وأنَّ معامل الارتباط البسيط لسعر الصرف R قد بلغ 0.520 بينما بلغ معامل التحديد R^2= 0.271، وتبين أيضاً أنَّ تغيرات سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية تفسر ما يعادل 0.210 من التّغيّرات التي تحدث في متوسط نصيب الفرد من النفقات الاستثمارية، وهذا ما تشير إليه قيمة معامل التحديد المعدل $R^{2\ adj}$.

كما يتبين الجدول أنَّ النموذج ككل ذو دلالة إحصائية ، حيث بلغت قيمة F للنموذج ككل 4.456 عند درجة ثقة 90%.

ويمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي البسيط المقدر كما يلي:

$$\hat{y} = -\ 0.000038 + 0.000001x$$

إنَّ ميل معادلة خط الانحدار يشير إلى أنَّ زيادة الرّقم القياسي لسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية بمقدار نقطة واحدة يؤدّي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من النفقات الاستثمارية بالأسعار الثابتة بمقدار 0.000001 مليون ليرة.

3- 3- تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي على التجارة الخارجية (الصادرات والواردات):

تعد التجارة الخارجية من أهم ميادين السياسة الاقتصادية نظراً لتأثيرها الكبير على التطور الاقتصادي سلباً أو إيجاباً ذلك أن أهدافها ليست مستقلة بل هي أدوات لتحقيق إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة فيما يعد الميزان التجاري لدولة ما المرآة التي تعكس مستوى وخصائص تطور اقتصاد هذا البلد اتجاهات تخصص وتميز هذا الاقتصاد معبراً عن ذلك بحجوم ونوعيات الصادرات والواردات من السّلع ومن الخدمات وبرصيد الميزان التجاري.

وتلعب التجارة الخارجية دوراً كبيراً في الاقتصاد سواءً من حيث مواجهة فائض الطلب الناشئ على مختلف أصناف الإنتاج المحلي، أو من حيث تلبية احتياجات الاقتصاد المحلية من السلع والخدمات التي تحتاج إليها عملية التنمية، ومن حيث تصريف ما يفيض عن حاجة الطلب المحلي من الناتج.

وتعتبر التجارة الخارجية أحد أهم الدعامات الأساسية للبناء الاقتصادي والدخل القومي في الاقتصاد السوري، حيث تساهم من جهة في تأمين متطلبات التنمية الاقتصادية من المواد الأولية والسلع الرأسمالية والوسيطة، وتوسيع القدرة التسويقية وفتح أسواق جديدة أمام الفائض

من السّلع والخدمات السورية. ومن جهة أخرى في رفد حصيلة الإيرادات الضريبية بحصيلة جديدة اعتمدت عليها الدولة لتمويل النفقات العامة.[1]

تتسم التجارة الخارجية السورية بالطابع النمطي حيث تتخصص في تصدير المواد الأولية الزراعية والنفطية في صورتها الخام ممَّا حرم الاقتصاد من القيم المضافة التي كان من الممكن تحقيقها من تصنيع هذه المواد الأولية، وتصديرها في شكل منتجات للاستهلاك النهائي. كما تتركز اغلب وارداتها من المواد الوسيطة بسبب هيكل الإنتاج الاقتصادي وبصفة خاصة الإنتاج الصناعي، وبنية الصناعة السورية (كصناعات تجميعية)، وكذالك واردات السّلع الرأسمالية وبعض المواد الاستهلاكية الأساسية وفي مقدمتها الأدوية والغذاء.[2]

وكون سعر الصرف وسيط العمليات التبادلية التي تحصل بين سورية والدول التي تتعامل معها تجارياً فإنَّ لتغيراته تأثير واضح على عناصر التجارة الخارجية (الصادرات والواردات السورية).

3- 3- 1- تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على الصادرات السورية:

تعد الصادرات أحد أهم عناصر التجارة الخارجية كونها تساهم في عملية التنمية الاقتصادية، وتعكس المكانة التنافسية للدولة وسط مجموعة دول العالم. بالتالي فإنَّ تقلبات سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية من العوامل الهامة المؤثرة على حصيلة الصادرات في الاقتصاد السوري ومن ثمَّ على النمو الاقتصادي في سورية.

وتتمثل أهم الصادرات السورية في (النفط الخام بشكل أساسي، والقطن الخام، والقمح، والعدس، والثمار والخضار ومحضراتها، والحيوانات الحية واللحوم، والتبغ، والجلود، والغزول والأنسجة، والفوسفات، والنفط الخام). ومن هذا يلاحظ أنَّ الصادرات السورية في معظمها مواد خامة وهي في معظمها لا تحوي قيمة مضافة عالية.

والجدول رقم (9) يبين تطور حجم الصادرات السورية خلال فترة الدّراسة وحسب التصنيف الدولي المعدل.

([1]) **طالب** عبد الحميد، **الضرورات الرئيسية لإصلاح السياسة الاقتصادية وتفعيل دورها في عملية التنمية في سورية**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2005، ص 287.

([2]) **هيئة تخطيط الدولة في سورية، الخطة الخمسية العاشرة 2006- 2010**، مرجع سابق ذكره، ص 140.

الجدول رقم (9)

الصادرات السورية حسب التصنيف الدولي المعدل في فترة الدّراسة (1995 -2008)

السنوات	الصادرات السورية السلعية والنفطية (مليون ل. س)	الصادرات السورية النفطية (مليون ل. س)	الصادرات السورية السلعية (مليون ل. س)	معدل نمو الصادرات السورية السلعية والنفطية	سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي
1995	44562	24752.4	19809.6	-	46.3
1996	44887	28519.8	16367.2	100.7293	46.3
1997	43953	24369.4	19583.6	97.91922	46.3
1998	32443	15473	16970	73.81294	46.3
1999	38880	24470	14410	119.841	46.3
2000	216190	14470	68820	556.0442	46.3
2001	243149	168995	74154	112.47	50.2
2002	301553	196253	105300	124.0198	51.6
2003	265039	165518	99521	87.89135	51.6
2004	346166	135792	210374	130.6095	52.2
2005	424300	178730	245570	122.5713	53.4
2006	505012	169576	335436	119.0224	52.0
2007	579034	184350	394684	114.6575	50.0
2008	707798	21778	686020	122.2377	46.5
الوسط الهندسي				123.703	–

- **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء**، أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

بالنسبة إلى تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على الصادرات يلاحظ أنّ سعر الصرف يمارس تأثير كبير جداً وبخاصة على الصادرات النفطية الذي يشكل الجزء الأكبر من الصادرات السورية ويتبين هذا الأثر جلياً بعد العام 2001 حيث كان سعر الصرف منخفضاً قبل عام 2001 بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط فكانت حصيلة الصادرات منخفضة، لكن بعد العام 2001 ارتفع سعر الصرف إلى أكثر من 50.20 ل.س لكل دولار فقفزت الصادرات السورية من 216190 مليون ل.س عام 2000 إلى أكثر من 707798 مليون ل.س عام 2008 وذلك نتيجة زيادة أسعار النفط في تلك الفترة، إلى جانب ذلك فإنّ الانتعاش الاقتصادي السوري نتيجة زيادة الاستثمار الخاص وازدهار النشاط الاقتصادي في المنطقة وفق سعر الصرف المرتفع أدى إلى زيادة حصيلة الصادرات. كما أنّ تحسن الأداء الاقتصادي والإنتاجية، والتوسع في التجارة، وزيادة الكتلة النقدية، والتدابير والإجراءات الحكومية في سورية ساعد المصدرين في سورية من خلال الاحتفاظ بحصيلة صادراتهم من العملات الأجنبية لتمويل وارداتهم، ممَّا سمح لهم ببيع حصيلة صادراتهم لمستوردين آخرين بسعر صرف حر، وبالتالي ساهم سعر الصرف هذا في زيادة الصادرات. ومن أجل تنمية الصادرات تمَّ إحداث هيئة تنمية وترويج الصادرات في 3 شباط 2009،

بموجب المرسوم التشريعي رقم/6/ والذي أحدث بموجبه أيضاً المجلس الأعلى للتصدير برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء، بعد ذلك أحدث صندوق تنمية الصادرات في 20 نيسان 2009 بموجب المرسوم رقم /19/. كما تمَّ الانضمام إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية التجارة الحرة السورية التركية، بالإضافة إلى توفر مرونة أكبر في تمويل الواردات من قبل المصارف الخاصة، وبالتالي فإنَّ هذه القرارات والتشريعات شجعت عملية التصدير فازداد حجمها ممَّا أدى إلى زيادة العوائد المتحققة منها وفق سعر الصرف المتعامل معه.

بالإضافة إلى ذلك كله فإنَّ زيادة الصادرات جاءت نتيجة مجموعة من العوامل التي يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

- إلغاء كافة الموافقات المسبقة لتصدير معظم المواد (باستثناء عدد قليل منها) وهي المواد الإستراتيجية.
- إلغاء مبدأ الحصول على إجازات وموافقات التصدير واستثماراته بشكل كامل.
- إلغاء عمولة المؤسسة العامة للتجارة الخارجية على التصدير.
- السماح للقطاع الخاص بتصدير كافة منتجات القطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة باستثناء مادة القطن المحلوج ومخلفاتها.
- إعفاء الصادرات الزراعية من ضريبة دخل الأرباح.

وقد حققت الصادرات السورية معدّل نمو وسطي سنوي قدره 123.703%، أي أنَّ الصادرات السورية في كل عام كانت تزيد بالمتوسط عن العام السابق لها مباشرة بمعدل 23.703%.

وبدراسة العلاقة بين سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية والصادرات السورية باستخدام نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط تم التوصل إلى الجدول رقم (10):[2]

([1]) **هيئة تخطيط الدولة في سورية، الخطة الخمسية العاشرة 2006- 2010**، مرجع سابق ذكره، ص 142.

([2]) في إحدى الدّراسة التي أجريت على مجموعة من الدّول المتقدمة والنامية البالغ عددها 91 دولة خلال الفترة 1993 -1973- بخصوص أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات الحقيقية كان النموذج المستخدم بالشكل التالي:

$$X = F(Y^*, PX, VOL)$$

حيث أنَّ:

X: مجموع الصادرات الحقيقية.

Y^*: الدّخل الأجنبي الحقيقي.

PX: الأسعار النسبية للصادرات.

VOL: تقلبات سعر الصرف الحقيقي.

الجدول رقم (10)

جدول تحليل الانحدار الخطي البسيط لنموذج تأثير سعر الصرف على الصادرات السورية

معامل الارتباط الخطي البسيط R	معامل التحديد Coefficient of Determination R Square	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	اختبار فيشر F	مستوى المعنوية Sig	المعامل اللامعياري Unstandardized Coefficients		
					المتغير variable	معامل بيتا B	الخطأ المعياري Std. Error
					المستقل independent	-1657437.364	955988.108
0.504	0.254	0.192	4.082	0.066	التابع dependent	39394.556	19499.537

* المتغير المستقل: سعر الصرف Exchange.

* المتغير التابع: النفقات الجارية Exports .

من الجدول السابق يتبين طبيعة العلاقة بين سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية (المتغير المستقل) والصادرات السورية (المتغير التابع) حيث بلغ قيمة معامل الارتباط البسيط: 0.504 هذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية بين سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية والصادرات السورية، أي أنّ لسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية تأثيراً في زيادة الصادرات، وفي تخفيف عجز ميزان المدفوعات فكلما زاد سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية (انخفضت قيمة الليرة السورية) ازدادت الصادرات.

وبلغ معامل التحديد: R^2=25.4، وتبين أيضاً أنّ تغيرات سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية تفسر ما يعادل 0.192 من التّغيّرات التي تحدث في الصادرات السورية، وهذا ما تشير إليه قيمة معامل التحديد المعدل $R^{2\ adj}$.

كما يتبين من الجدول أنّ النموذج ذو دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة F للنموذج 4.082 عند درجة ثقة تزيد عن 90%.

ويمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي البسيط المقدر كما يلي لإعطاء تمثيل اقرب للعلاقة بين المتغيرين (سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي والصادرات السورية حسب التصنيف الدولي المعدل):

$$\breve{y} = -1657437.364 \quad + \quad 39394.556\, x$$

إنّ ميل معادلة خط الانحدار يشير إلى أنّ زيادة سعر الصرف الاسمي للدولار

وتوصلت الدّراسة إلى أنّه بالنسبة إلى الدّول النامية فأنّ صادراتها تأثرت عكسياً بتقلبات سعر الصرف.

انظر:

- **SAUER** Christine, **BOHARA** Alok K, **Exchange Rate Volatility and Exports, Regional Differences between Developing and Industrialized Countries**, Review of international Economics, 2001, PP.133-150.

الأمريكي تجاه الليرة السورية بمقدار ليرة سورية واحدة يؤدّي إلى زيادة الصادرات بمقدار 39394.556 مليون ل. س.

وهذا ما يتفق مع ما تمَّ الإشارة إليه في الأدبيات الاقتصادية التي تقول إنَّ انخفاض قيمة العملة يؤدّي إلى زيادة الصادرات بالنسبة للدول المتقدمة أو الدّول النامية والناشئة على حد سواء.

- تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على الواردات السورية:

تعد الواردات إحدى أكبر القنوات التي يؤثر من خلالها سعر الصرف على قيمة الليرة السورية فمن خلالها يتم عكس آثار التجارة الخارجية على الاقتصاد المحلي كالتضخم المستورد مثلاً.

تتمثل أهم الواردات أو الاستيرادات السورية في (الثمار والخضروات، والحيوانات الحية، واللحوم ومحضراتها، والسكر، والمحروقات، والمواد الكيماوية ومنتجاتها، والمطاط، والأخشاب ومصنوعاتها، والمواد النسيجية ومصنوعاتها، والمواد المعدنية والحاجات المصنوعة منها، والآلات والأجهزة، ووسائل النقل).

ومن هنا يلاحظ أنَّ الواردات السورية في المقام الأول هي السّلع الرأسمالية من الآلات ووسائل النقل والأدوات الكهربائية بالإضافة إلى بعض المشتقات النفطية والورق وغيرها. حيث يلاحظ أنَّ معظم تلك الاستيرادات من الحاجات التي لا يمكن الاستغناء عنها في الاقتصاد السوري بالتالي فإنَّ هذا الاتجاه في المستوردات سيستمر في الأمد المنظور نظراً لحاجة السوق المحلي السورية لهذه المنتجات ممَّا يجعل من تقلبات سعر الصرف ذو تأثير كبير عليها.

في الأدبيات الاقتصادية يلاحظ أنّ تخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدّي إلى أن تكون أسعار السّلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة مرتفعة ممَّا يؤدّي إلى الحد من الواردات، والى زيادة الصادرات، لكن في حالتنا هذه يلاحظ أنَّ هناك تخفيض رسمي لقيمة الليرة السورية في ظل عدم مرونة الصادرات السورية الأمر الذي يجعلنا نستمر في الاستيراد بشكل أكبر لأنَّ معظم المستوردات السورية ضرورية للاقتصاد السوري، ممَّا يجعل من انعكاسات سعر الصرف الأجنبي أكبر على قيمة الليرة السورية وبخاصة في حالة تدهور قيمة العملة المحلية. والجدول رقم (11) يبين تطور حجم الواردات السورية حسب التصنيف الدولي المعدل:

الجدول رقم (11)

تطور الواردات السورية حسب التصنيف الدولي المعدل في فترة الدّراسة (1995 -2008)

السنوات	الواردات (مليون ل. س)	معدل نمو الواردات	الطلب الكلي (مليون ل. س)	نسبة الواردات إلى الطلب الكلي%	سعر الصرف
1995	52856.0	-	610356	8.659864	46.3
1996	60385.4	14.24512	734120	8.225549	46.3
1997	45210.7	-25.1297	755869	5.981288	46.3
1998	43725	-3.28617	793341	5.511501	46.3
1999	43010	-1.63522	816429	5.268064	46.3
2000	187535	336.0265	841097	22.29648	46.3
2001	220744	17.70816	891746	24.75413	50.2
2002	235754	6.799732	936594	25.17142	51.6
2003	236754	0.424171	1036452	22.84274	51.6
2004	389006	64.3081	1308956	29.7188	52.2
2005	502368	29.14145	1559658	32.21014	53.4
2006	531324	5.763902	1681242	31.60306	52.0
2007	684557	28.83984	1875702	36.49604	50.0
2008	839419	22.62222	2073697	40.47935	46.5

- **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء،** أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

بالنسبة إلى تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي على الواردات السورية يلاحظ أنَّ سبب زيادة حجم الواردات بعد العام 2000 من 187535 مليون ل.س إلى 839419 مليون ل.س عام 2008 يعود إلى ارتفاع سعر الصرف إلى أكثر من 50.20 ل.س لكل دولار ذلك بالتزامن مع تحرير التجارة الخارجية واستبدال الإجراءات التقييدية المفروضة على الواردات بتعرفة جمركية مناسبة. فمثلاً تمَّ تخفيض الرسوم الجمركية بشكل عام مع الدّول العربية إلى أن أصبح صفراً اعتباراً من مطلع عام 2005 ممَّا زاد من حجم الواردات العربية إلى سورية. بالإضافة إلى ذلك يذكر أنَّ زيادة الواردات السورية تعود إلى التوسع في الإنفاق الحكومي والى زيادات مستوردات القطاع الخاص واستثماراته الذي شهد تحريراً في التجارة الخارجية.

كما ويلاحظ أنَّ تأثر الواردات السورية بسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية أكبر من تأثر الصادرات السورية بسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية ويتبين ذلك بشكل واضح بدءً من عام 2001 عندما ارتفع سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية من 46 ل.س لكل دولار إلى 50.20 ل.س لكل دولار وأكثر حيث بلغ معدل نمو الصادرات في تلك الفترة (2001- 2008) ما نسبته 16.68% في حين بلغ معدل نمو الواردات في نفس تلك الفترة 21.95% أي أنَّ درجة تأثر

الواردات السورية بسعر الصرف كان أكبر من درجة تأثر الصادرات السورية بسعر الصرف وهذا أن دل على شيء فإنَّه يدل على ضعف قدرتنا التنافسية مقارنة مع شركائنا التجاريين. وإذا استمر الوضع على ذلك فإنَّه قد يتعرض الميزان التجاري السوري إلى عجز مزمن وبخاصة في ظل تراجع الصادرات النفطية.

ويتبين أثر سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية في الواردات أيضاً من خلال معرفة نسبة الواردات السورية إلى الطلب الكلي في الاقتصاد السوري،[1] حيث شكلت الواردات خلال الفترة (1995- 2008) وسطياً 21.37% من الطلب الكلي في الاقتصاد السوري، هذا عدا الواردات غير النظامية، كما شكلت الواردات خلال الفترة (2001- 2008) حوالي 30.41% من الطلب الكلي في الاقتصاد السوري، أي في الفترة التي ارتفع فيها سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية إلى أكثر من 50.20 ل.س لكل دولار، ممَّا يعني أنَّ ثلث الطلب الكلي يغطى عن طريق الواردات، ومن هنا يستنتج أنَّه كلما ارتفع سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية كلما ارتفعت الواردات السورية من الخارج وكلما أدى إلى زيادة انكشاف الاقتصاد السوري على العالم الخارجي، وزيادة حساسيته تجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية والى نضوب الاحتياطيات الأجنبية وتفاقم أزمة الديون الخارجية.

ويتبين أكبر أثر لسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية في الواردات السورية من خلال معاينة هيكل الواردات السورية من حيث استخدام المواد. حيث تصنف الواردات السورية من حيث استخدام المواد إلى ثلاث مجموعات أساسية هي: (السّلع الاستهلاكية، والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية)، والجدول رقم (12) يبين لنا هيكل الواردات السورية من حيث استخدام المواد:

([1]) الطلب الكلي في الاقتصاد السوري= الاستهلاك الكلي (الحكومي+ الخاص) + التكوين الرأسمالي الإجمالي (مجمل الاستثمارات المحلية العامة والخاصة).

الجدول رقم (12)

هيكل الواردات السورية من حيث استخدام المواد

(الأرقام بملايين الليرات السورية)

السنوات	السّلع الاستهلاكية		السّلع الوسيطة		السّلع الرأسمالية		إجمالي الواردات السورية
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
1995	7847	14.85	27430	51.90	17579	33.25	52856
1996	7946	13.16	33189	54.96	19250	31.88	60385
1997	6617	14.64	27080	59.90	11514	25.47	45211
1998	6853	15.67	25713	58.81	11159	25.52	43725
1999	7617	10.71	25436	59.14	10398	24.17	43010
2000	24173	12.89	120855	64.44	42507	22.66	187535
2001	51376	20.79	135491	54.82	60261	24.38	247128
2002	33177	14.07	136026	57.70	66551	28.23	235754
2003	30086	12.70	143288	60.51	63394	26.77	236768
2004	59336	15.25	128497	33.03	201173	51.71	389006
2005	54452	10.84	350109	69.69	97807	19.47	502368
2006	61729	11.62	355399	66.89	114196	21.49	531324
2007	68132	9.95	499165	72.91	117259	17.13	684557
2008	70245	8.37	668523	79.64	100651	11.99	839419
الوسط الحسابي		13.25	-	60.31		26.00	-

- **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء**، أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

من الجدول السابق يلاحظ أنَّ أكبر نسبة تستحوذ عليها الواردات هي الواردات من السّلع الوسيطة حيث شكلت حوالي 60.31% من إجمالي الواردات، ثمَّ الواردات من السّلع الرأسمالية حيث شكلت حوالي 26.00% من إجمالي الواردات، ثمَّ الواردات من السّلع الاستهلاكية حيث شكلت حوالي 13.25% من إجمالي الواردات. وبالتالي فإنَّ أكبر قناة يؤثر فيها سعر صرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية هو قناة الواردات من السّلع الوسيطة أولاً والذي يتضمن مستلزمات الإنتاج، ثمَّ قناة الواردات من السّلع الرأسمالية ثانياً، ثمَّ قناة الواردات من السّلع الاستهلاكية ثالثاً.

وكون الجهاز الإنتاجي في سورية جهاز غير مرن فإنَّه من الصعب جداً إحلال مثل هذه الواردات وبخاصة الواردات من السّلع الرأسمالية التي تتضمن جميع الآلات والتجهيزات وأجزائها ومعدات النقل الصناعية الضرورية لبناء القاعدة الصناعية في سورية. بالتالي فأنَّ الحاجة المتزايدة إلى استيراد مثل هذه السّلع التي من الصعب الاستغناء عنها وفق سعر صرف مرتفع سوف يزيد من تكلفة الواردات حتماً.

كما ويتبين أثر سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي في الواردات من خلال معاينة هيكل

الواردات السورية من حيث طبيعة المواد. حيث تصنف الواردات السورية من حيث طبيعة المواد إلى: واردات المواد الخام كالنفط. والواردات نصف مصنوعة مثل: السكر الخام، والزيوت، والورق، والأخشاب، والاسمنت، ومنتجات الحديد والصلب، والعلف، والأسمدة، واللدائن، والمواد الكيماوية، والمضادات الحيوية، واللقاحات. والواردات المصنوعة مثل: السكر المكرر، والحليب، والأسماك المحفوظة، وغاز البوتان، وزيوت التشحيم، والآلات والأجهزة، والمعدات ووسائط النقل، والإطارات. والجدول رقم (13) يبين لنا هيكل الواردات السورية من حيث طبيعة المواد:

الجدول رقم (13)

هيكل الواردات السورية من حيث طبيعة المواد (الأرقام بملايين الليرات السورية)

السنوات	الواردات الخامة		الواردات المصنوعة		الواردات نصف المصنوعة		إجمالي الواردات السورية
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
1995	4653	8.80316331	24324	46.0193734	23879	45.177463	52856
1996	4536	7.51179929	26932	44.6004803	28917	47.88772	60385
1997	4457	9.85822034	19033	42.098162	21721	48.043618	45211
1998	4237	9.69010863	18489	42.2847341	20999	48.025157	43725
1999	4920	11.4392002	17536	40.7719135	20554	47.788886	43010
2000	23233	12.3886208	70928	37.8212067	93374	49.790173	187535
2001	22660	10.3024351	91613	41.6521178	105675	48.045447	219948
2002	21621	9.17100028	101401	43.0113593	112732	47.81764	235754
2003	23579	9.95869374	96031	40.5591127	114158	48.21513	236768
2004	41141	10.5759294	184658	47.4691907	163207	41.95488	389006
2005	41851	8.33072901	268265	53.3999908	192253	38.26928	502369
2006	45094	8.48710015	302985	57.0245274	183245	34.488372	531324
2007	53602	7.83017338	391359	57.1696732	239596	35.000153	684557
2008	73433	8.74807456	421899	50.2608352	344087	40.99109	839419
الوسط الحسابي		9.50680344	-	46.0101912	-	44.392501	-

- **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء،** أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

من الجدول السابق يلاحظ أنَّ أكبر نسبة تستحوذ عليها الواردات هي الواردات المصنوعة حيث شكلت حوالي 46.01% من إجمالي الواردات، ثمَّ الواردات نصف المصنوعة حيث شكلت حوالي 44.39% من إجمالي الواردات، ثمَّ الواردات الخامة حيث شكلت حوالي 9.50% من إجمالي الواردات. وبالتالي فإنَّ أكبر قناة يؤثر فيه سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية هو قناة الواردات المصنوعة حيث شكلت حوالي نصف إجمالي الواردات الكلية. وبالتالي ففي ظل عدم إمكانية الاستغناء عن الواردات المصنوعة وإحلالها محلياً لأنَّ معظمها سلع متعلقة بالبنى التحتية للاقتصاد السوري فإنَّ

زيادتها وفق سعر الصرف المرتفع يزيد من تكلفة الواردات الإجمالية.[1]

وبدراسة العلاقة بين سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية والواردات السورية باستخدام نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط تم التوصل إلى الجدول رقم (14):

الجدول رقم (14)

جدول تحليل الانحدار الخطي البسيط لنموذج تأثير سعر الصرف على الواردات السورية

المعامل اللامعياري Unstandardized Coefficients			مستوى المعنوية Sig	اختبار فيشر F	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	معامل التحديد Coefficient of Determination R Square	معامل الارتباط الخطي البسيط R
الخطأ المعياري Std. Error	معامل بيتا B	المتغير variable					
1171712.303	-1659282.659	المستقل independent					
23899.719	39840.370	التابع dependent	0.121	2.779	0.120	0.188	0.434

* المتغير المستقل: سعر الصرف Exchange.
* المتغير التابع: الواردات Imports .

من الجدول السابق يتبين طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية (المتغير المستقل) والواردات السورية (المتغير التابع) حيث:

بلغ قيمة معامل الارتباط البسيط: 0.434 هذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية بين سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية والواردات السورية. أي أنّ لسعر الصرف تأثيراً كبيراً في الواردات، فكلما زاد سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية (انخفضت قيمة العملة المحلية) ازدادت الواردات.

وبلغ معامل التحديد: R^2=0.188، بينما بلغت قيمة R^{2Adj} المعدلة 0.120 ممَّا يعني أنّ 12% من التّغير في حجم الواردات ناتج عن تغير سعر الصرف.

كما يتبين من الجدول أنّ النموذج ذو دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة F للنموذج 2.779 عند درجة ثقة تزيد عن 90%.

ويمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي المقدر كما يلي:

$$\hat{y} = -1659282.659 + 39840.370\, x$$

إنّ ميل معادلة خط الانحدار يشير إلى أنّ زيادة سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه

(1) تجدر الإشارة إلى أنّ الخطة السورية الآن في مجال المستوردات تتمثل بتغطية الاحتياجات الاستيرادية ونقل وتوطين التجهيزات الرأسمالية وفق حاجتنا الإنتاجية المحلية وبما يساهم في تنمية اقتصادنا ولهذا كان الهدف الأساسي تغيير بنية المستوردات من سلع استهلاكية إلى سلع وسيطة وإنتاجية ثم تقليص المستوردات عن طريق تطوير بدائلها من السلع المحلية.

الليرة السورية بمقدار ليرة سورية واحدة يؤدّي إلى زيادة الواردات بمقدار 39840.370 مليون ل. س.

وتبدو هذه النتيجة معاكسة تماماً لوجهة نظر صندوق النقد الدولي ولما هو مستقر في الأدبيات الاقتصادية، من أنَّ تخفيض قيمة العملة سوف يؤدّي إلى تخفيض حجم الواردات، وهذا ما يعزز وجهة النظر القائلة: بأنَّ شروط نجاح تخفيض قيمة العملة لا يسري على الحالة السورية ولا على معظم الدّول النامية والناشئة، بل هو ينطبق فقط على حالة الدّول المتقدمة.[1]

وبالتالي فكي تنجح سورية في زيادة صادراتها وتقليل وارداتها بفعل آلية تخفيض قيمة عملتها الوطنية يفترض أن تكون مرونة الطلب الخارجي على صادراتها كبيرة وتكون مرونة الطلب المحلي على الواردات كبيرة وأن تكون مرونة عرض منتجات التصدير كبيرة وكذلك مرونة عرض المنتجات المعدة للسوق المحلية، التي يفترض أن تحل محل السّلع والخدمات المستوردة التي ارتفعت أسعارها.[2]

- ثالثاً: النموذج المستخدم:

سيدرس تأثير سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على النّاتج المحلي من خلال انعكاس خصائص الاقتصاد السوري على النموذج. (العجز الدائم في الميزان التجاري، وزيادة عرض النقود، وضعف الهيكل الإنتاجي، ... الخ). بالتالي فتقدير النموذج سيكون بالاعتماد على الإطار العام لتحليل الانحدار الاتجاهي Vector Auto Regression (VAR).

([1]) **عثمان** مصطفى محمد، **أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة (دراسة مقارنة)**، مرجع سابق ذكره، ص 135.

وتجدر الإشارة إلى أنَّه خلصت إحدى الدراسات التي أجريت على مجموعة من الدّول الصناعية (دول صغير الحجم، ودول كبيرة الحجم)خلال فترة ستة أشهر بأنَّ البلدان الصغيرة قد شهدت أسعار أعلى للواردات في أعقاب تخفيض قيمة العملة أكثر ممَّا شهدته البلدان الكبيرة التي تمارس بعض السيطرة على أسعار وارداتها حيث كان أثر تخفيض قيمة العملة بمقدار 1% مؤدياً إلى ارتفاع في أسعار الواردات قدره 0.06% ,0.08% ,0.05% بالنسبة لألمانيا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. بينما كان الارتفاع في بلجيكا وايطاليا وسويسرا 0.9% ,1% ,1% على التوالي. انظر:

بوند ماريان، **أسعار الصرف والتضخّم وحلقة العصر**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، مارس/1980، ص 29.

([2]) **خضور** رسلان، **منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والواردات وإعادة توزيع الدّخل**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 31، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (معهد التخطيط القومي)، 2000، ص 104.

1- القنوات المدروسة:

من الصعب الاستنتاج بوجود علاقة بين سعر الصرف والنّاتج المحلي الإجمالي لأنَّ هذه العلاقة ليست آلية ذات متغيرين ويجب دراستها في إطار أكثر شمولية عند تحليل السياسة الاقتصادية وبالتالي فانطلاقاً من نموذج كينزي لاقتصاد مفتوح كأساس ومنطلق نظري لهذه العلاقة هناك العديد من المتغيرات المتمثلة في الاستثمار، وسعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية، والصادرات، والواردات، والإنفاق الحكومي تلعب دوراً في التأثير على النّاتج المحلي الإجمالي السوري. بالإضافة إلى متغيرات أخرى في الدّراسة والتي لها تأثير على النّاتج المحلي الإجمالي السوري لكن تمَّ استبعاد تلك المتغيرات لعدم توافرها (مثل متغير شروط التبادل التجاري)، أو لصعوبة الحصول عليها (كمخزون الائتمان المصرفي)، أو حتى لا تتداخل نتائج الدّراسة (مثل متغير الحساب الرأسمالي والمالي، والحساب الجاري). لذا تمَّ الاكتفاء في هذه الدّراسة ببعض مكونات النّاتج المحلي الإجمالي وبسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية وذلك للحفاظ على قوة النتائج.

وبذلك سنحاول تقدير معلمات الدالة التالية:

$$GDP = F(V, X, M, RX, G)$$

حيث أنَّ:

GDP: النّاتج المحلي الإجمالي السوري.

V: الأنفاق الاستثماري الخاص.

X: الصادرات السورية.

M: الواردات السورية.

RX: سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية.

G: الإنفاق الحكومي.

2- البيانات:

البيانات المدروسة هي بيانات سنوية للفترة 1995-2008، وتم اختيار بداية الفترة للحصول على عدد كاف من المشاهدات ونهايتها تحددت بعام 2008. ونشير سلفاً إلى أنَّه نظراً لأنَّ البيانات سنوية (لأنَّ إحصاءات المجموعات الإحصائية في أغلبها سنوية) فإنَّ دقة التحليل تنخفض كثيراً، وكذلك بسبب سنوية البيانات افترضنا في كل الحالات أنَّ عدد فترات التباطؤ هي سنة واحدة (دورة واحدة). والبيانات التي اعتمدنا عليها هي البيانات الواردة في الجدول رقم (15):

الجدول رقم (15)

المتغيرات المستقلة المؤثرة في النّاتج المحلي الإجمالي في سورية خلال فترة الدّراسة (1995 -2008)

السنوات	النّاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP (مليون ل.س)	سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية RX	الاستثمار الخاص V (مليون ل.س)	الإنفاق الحكومي G (مليون ل.س)	الصادرات السورية حسب التصنيف الدولي المعدل X (مليون ل.س)	الواردات السورية حسب التصنيف الدولي المعدل M (مليون ل.س)
1995	570975	46.3	87420	162040	44562	52856.0
1996	690857	46.3	85639	188050	44887	60385.4
1997	745569	46.3	65356	211130	43953	45210.7
1998	790444	46.3	67412	237300	32443	43725
1999	819092	46.3	62222	255300	38880	43010
2000	903944	46.3	56761	275400	216190	187535
2001	954137	50.2	81029	322000	243149	220744
2002	1016520	51.6	81377	356389	301553	235754
2003	1067265	51.6	88626	420000	265039	236754
2004	1263140	52.2	159680	449500	346166	389006
2005	1493766	53.4	192754	460000	424300	502368
2006	1698480	52.0	202034	495000	505012	531324
2007	2019810	50.0	243904	588000	579034	684557
2008	2291529	46.5	250326	600000	707798	839419

- **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء،** أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

وبذلك يأخذ النموذج العام للدراسة الشكل الأتي:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 V + \beta_2 X + \beta_3 M + \beta_4 RX + \beta_5 G + e$$

حيث أنَّ:

$\beta0, \beta1, \beta2, \beta3, \beta4, \beta5$ الثابت المتعلق بالمؤشر المستقل المعني.

e: الخطأ العشوائي.

V, X, M, RX, G المؤشرات المستقلة.

يتطلب تقدير معلمات النموذج السابق خلال فترة الدّراسة (1995 -2008) إجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية للحكم على درجة سكونها واستقرارها Stationary، وقد تمَّ استخدام اختبارات الجذور الأحادية Unit Roots Tests[1] للحكم على درجة سكون السلاسل

[1] المقصود بجذور الوحدة في أي سلسلة زمنية أنَّ متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عبر الزمن ويؤدي وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي. انظر:

الزمنية لهذا النموذج وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dikey Fuiler Test لكل متغير من متغيرات النموذج.[1]

- **RAO** B, **Co-integration for the Applied Economics**, The Macmillan Press Ltd, New York, United States of America, 1994, P.520.

([1]) **اختبار ديكي فولر Dickey-Fuller Test:** هو طريقة معيارية لاختبار عدم الاستقرار والذي يدرس فرضية أنَّ للمتغير المعني جذر موحد. ومن أجل فهم اختبار ديكي فولر سيتم مناقشة دور الجذر الموحد في التمييز بين الاستقرار وعدم الاستقرار في المثال التالي. فبفرض أنَّ Y_t تمَّ حسابها بمعادلة تضم فقط القيم الماضية لها هي نفسها(معادلة انحدار ذاتي):

$$Y_t = \gamma Y_{t-1} + v_t \qquad (1)$$

حيث v_t هي حد خطأ كلاسيكي.

فبالنظر إلى قيم γ في المعادلة (12.22) من أجل تحديد ما إذا كان Y مستقرة أو غير مستقرة يلاحظ أنَّه إذا $|\gamma| < 1$ فإنY مستقرة، وإذا كانت $|\gamma| > 1$ فإن Y ستميل للنمو بمعدّل سريع. لكن إذا كانت $|\gamma| = 1$ فإن Y غير مستقرة بسبب الجذر الموحد. لذلك نستنتج أنَّ نموذج الانحدار الذاتي مستقر إذا $|\gamma| < 1$ وغير مستقر في الحالات الأخرى.

من هذه المناقشة للجذر الموحد وعدم الاستقرار، من المجدي تقدير المعادلة (1) وتحديد ما إذا $|\gamma| < 1$ لمعرفة ما إذا كانت Y مستقرة، وذلك بالضبط ما يقوم به اختبار ديكي فولر. أولاً إذا تمَّ طرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة (1) يتم الحصول على:

$$(Y_t - Y_{t-1}) = (\gamma - 1)Y_{t-1} + v_t \qquad (2)$$

إذا تمَّ اعتبار $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ فإنَّ أبسط شكل لاختبار ديكي فولر يكون:

$$\Delta Y_t = \beta_1 Y_{t-1} + v_t \qquad (3)$$

حيث $\beta_1 = \gamma - 1$: . فرضية العدم هي أن Y_t تحتوي على جذر موحد والفرضية البديلة هي أنَّ Y_t مستقرة. إذا كانت Y_t تحتوي على جذر موحد $\gamma = 1$ و $\beta_1 = 0$. وإذا كانت Y_t مستقرة $|\gamma| < 1$ و $0 > \beta_1$ نبني اختبار فرضية من طرف واحد بأن $\beta_1 = 0$:

$$H_0 : \beta_1 = 0$$
$$H_A : \beta_1 < 1$$

والمثير للاهتمام أنَّ اختبار ديكي فولر له ثلاث صيغ فعلية:

1- المعادلة (3).

2- المعادلة (3) مع إضافة حد ثابت (المعادلة 12.28 أدناه).

3- المعادلة (3) مع حد ثابت وحد اتجاه عام.

فشكل اختبار ديكي فولر في المعادلة (3) صحيح إذا كانت Y_t تتبع المعادلة (1)، لكن يجب تغيير الاختبار إذا لم تتبع Y_t المعادلة (1). على سبيل المثال إذا كنا نعتقد أن المعادلة (1) تتضمن ثابتاً فإن اختبار ديكي فولر المناسب هو :

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + v_t \qquad (4)$$

بنفس الطريقة، إذا كنا نعتقد أن Y_t تحتوي على اتجاه عام "t" (t=1,2,3,……….,T) ومن ثم نضيف t للمعادلة كمتغير بمعامل ويكون شكل اختبار ديكي فولر المناسب هو:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 t + v_t \qquad (5)$$

2-1- نتائج اختبار ديكي فولر:

يوضح الجدول رقم (16) نتائج اختبارات الجذور الأحادية للسلسة الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر لكل متغير من متغيرات النموذج:[١]

الجدول رقم (16)

نتائج اختبار ديكي فولر لمتغيرات نموذج تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في سورية

المتغير	مستوى الاختبار	القيمة الفعلية	القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1%	القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%	القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 10%
النّاتج المحلي GDP	عند المستوى العادي	5.212727	**4.057910**	–	–
الاستثمار الخاص V	عند المستوى العادي	0.829787	4.057910	3.119910	2.701103
	عند مستوى الفروق الأولى	2.555962	4.121990	3.144920	2.713751
	عند مستوى الفروق الثانية	5.042940	**4.297073**	–	–
الإنفاق الحكومي G	عند المستوى العادي	1.361038	4.200056	3.175352	2.728985
	عند مستوى الفروق الأولى	3.584985	4.121990	**3.144920**	–
الصادرات X	عند المستوى العادي	2.940619	4.121990	3.144920	**2.713751**
الواردات M	عند المستوى العادي	2.242554	4.057910	3.119910	2.701103
	عند مستوى الفروق الأولى	2.263218	4.121990	3.144920	2.713751
	عند مستوى الفروق الثانية	4.323291	4.420595	**3.259808**	–
سعر الصرف RX	عند المستوى العادي	1.642445	4.121990	3.144920	2.713751
	عند مستوى الفروق الأولى	1.156788	4.121990	3.144920	2.713751
	عند مستوى الفروق الثانية	3.619297	4.200056	**3.175352**	-

وكما يوضح الجدول رقم (16) فأنَّ بعض المتغيرات كانت ذات مستوى مستقر(النّاتج المحلي GDP، والصادرات X). أما المتغيرات الأخرى كانت تعاني من مشكلة جزر أحادي ممَّا يوضح عدم السكون للمستويات لكل سلسلة زمنية لكل متغير من تلك المتغيرات، لكن الفروق الأولى كانت كافية للتخلص من مشكلة الجذر الأحادي لبعض المتغيرات (كالإنفاق الحكومي G) والفروق الثانية كانت كافية للتخلص من مشكلة الجذر الأحادي لبعضها الآخر (كالاستثمار V، الواردات M، وسعر الصرف RX).

ليس مهما شكل الاختبار ديكي فولر الذي نستخدمه، قاعدة القرار هي معتمدة على تقدير β_1. إذا لم تكن $\hat{\beta}_1$ معنوية أقل من الصفر لا يمكن أن نرفض فرضية العدم بعدم الاستقرار. انظر:

- **FREIDAN** S. Mdfaero, Using Econometrics, Person Edut, Boston, United States of America, 2006, P.542.

([1]) طول فترة الإبطاء Lag لمعادلات الانحدار المقدرة لاختبار ADF عند 1 Lag.

2-2- نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك:

وللتأكد من وجود علاقة سببية بين المتغيرات تمَّ استخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Johansen Co-integration Test فكانت النتائج كما في الجدول رقم (17):

الجدول رقم (17)

نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لنموذج النّاتج المحلي الإجمالي

المتغيرات: G, GDP, M, RX, V, X

قيمة اختبار الأثر **TRAE**	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة **Max- Eigen**	القيمة الحرجة عن 5%
172.2382	83.93712	84.79686	36.63019
87.44134	60.06141	46.46610	30.43961
40.97524	40.17493	22.24343	24.15921
18.73181	24.27596	10.34439	17.79730
8.387425	12.32090	7.563325	11.22480
0.824099	4.129906	0.824099	4.129906

من الجدول السابق يلاحظ ما يلي:

يتضح أنَّ النموذج يوجد به على الأكثر ثلاث دوال ذات تكامل مشترك، حيثُ توجد علاقة سببية طويلة الأجل بين كل من المتغير التابع (النّاتج المحلي) والمتغيرات المستقلة لأنَّ قيمة اختبار الأثر TRACE المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

3-2- اختبار جرانجر للسببية:

من أجل الحصول على تصور أولي للعلاقة بين جميع المتغيرات تمَّ إجراء اختبار سببية جرانجر Granger 's Causality Tests[1] لجميع المتغيرات وتم الحصول على النتائج

([1]) يتم استخدام اختبار جرانجر للسببية للتأكد من وجود علاقة تغذية مرتدة أو تبادلية بين المتغيرات في حالة وجود سلسلة زمنية. ووجود علاقة سببية ذات معنوية لا تعني بالضرورة المطلقة أنَّ المتغير المستقل(السبب) يسبب المتغير التابع(المتأثر)، لكن ما يمكن تأكيده هو أنَّ القيم السّابقة للمتغير المستقل يمكن أن تساعد في التنبؤ بالمتغير التابع. انظر:

- **SCHMIDT** Stephen J, **Econometrics**, McGraw-Hill, New York, United States of America, 2005, PP.336-338.

حيث قدم جرانجر تعريفاً للسببية كما يلي:

إنَّ X_t تسبب Y_t إذا كان من الممكن التنبؤ بالقيم الآنية لــ: Y_t بدقة ووضوح اكبر باستخدام القيم الماضية لــ X_t بشكل أكثر من عدم استخدامها. وبالتالي فإنَّ التّغيّرات في X_t يجب أن تسبق حدوث التّغيّرات التي تحصل في Y_t وبالتالي:

1- إنَّ إضافة المتغير المستقل X_t بشكله الحالي والبطيء إلى نموذج انحدار يحوي القيم البطيئة لــ Y_t يزيد من قوة النموذج في التفسير.

2- إنَّ التّغيّرات في Y_t لا تفيد النموذج في توقع التّغيّرات الحاصلة في X_t.

انظر:

- **HARVEY** A.C, **The Econometric analysis of time series**, 2nd Ed, BP Wheaton Ltd. Exeter, United States of America, 1990, P. 303.

الواردة في الجدول رقم (18).

الجدول رقم (18)

اختبار سببية جرانجر لمتغيرات نموذج تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في سورية

تفسير سببية جرانجر	قيمة السببية F-Statistic	الاحتمال
الناتج المحلي تجاه الإنفاق الحكومي	0.24443	0.62995
الإنفاق الحكومي تجاه الناتج المحلي	0.01653	0.89983
الواردات تجاه الإنفاق الحكومي	0.44267	0.51842
الإنفاق الحكومي تجاه الواردات	4.21335	0.06258
سعر الصرف تجاه الإنفاق الحكومي	1.45118	0.25156
الإنفاق الحكومي تجاه سعر الصرف	1.65776	0.22218
الاستثمار الخاص تجاه الإنفاق الحكومي	0.02809	0.86969
الإنفاق الحكومي تجاه الاستثمار الخاص	3.86023	0.07302
الصادرات تجاه الإنفاق الحكومي	5.07691	0.04374
الإنفاق الحكومي تجاه الصادرات	4.84244	0.04809
الواردات تجاه الناتج المحلي	2.54279	0.13678
الناتج المحلي تجاه الواردات	2.85979	0.11660
سعر الصرف تجاه الناتج المحلي	0.66849	0.42951
الناتج المحلي تجاه سعر الصرف	4.52559	0.05481
الاستثمار الخاص تجاه الناتج المحلي	7.01899	0.02120
الناتج المحلي تجاه الاستثمار الخاص	1.24979	0.28547
الصادرات تجاه الناتج المحلي	0.49102	0.49684
الناتج المحلي تجاه الصادرات	4.68650	0.05127
سعر الصرف تجاه الواردات	0.00737	0.93302
الواردات تجاه سعر الصرف	4.11959	0.06517
الاستثمار الخاص تجاه الواردات	0.02686	0.87254
الواردات تجاه الاستثمار الخاص	3.82156	0.07429
الصادرات تجاه الواردات	0.04127	0.84243
الواردات تجاه الصادرات	1.51368	0.24215
الاستثمار الخاص تجاه سعر الصرف	12.8566	0.00374

وبالرغم من ذلك فأنَّ سببية جرانجر لا تدل على السببية الحقيقية، فإذا كان X_t وY_t يتم قيادتهما من قبل عملية ثالثة مشتركة فإنَّ سببية جرانجر تبقى معنوية إحصائياً، وبالتالي فإنَّ سببية جرانجر صممت من أجل اختبار أزواج من المتغيرات. وقد يعطي الاختبار نتائج مضللة إذا تضمنت العلاقة الحقيقية ثلاثة متغيرات أو أكثر. ففي مثل هذه الحالة يتم استخدام نماذج تحليل الانحدار Vector Auto Regression (VAR). انظر:

- **HACKER** R Scott and **HATEMI** Abdul Nasser, **Tests for Causality Between Integrated Variables Using Asymptotic and Bootstrap Distributions: Theory and Application**, Taylor and Francis Journals, vol. 38(13), 2006, PP. 1489-1500.

سعر الصرف تجاه الاستثمار الخاص	4.73374	0.05028
الصادرات تجاه سعر الصرف	1.93403	0.18957
سعر الصرف تجاه الصادرات	0.12236	0.73256
الصادرات تجاه الاستثمار الخاص	4.58004	0.05358
الاستثمار الخاص تجاه الصادرات	0.48317	0.50023

يتبين من الجدول السابق أنَّ هناك علاقة سببية جرانجر ذات معنوية بمستوى دلالة 5% فقط في الحالات التالية:

1- تغيّر الصادرات يتسبب بتغيّر الإنفاق الحكومي.

2- تغيّر الإنفاق الحكومي يتسبب بتغيّر الصادرات.

3- تغير الاستثمار الخاص يتسبب بتغيّر النّاتج المحلي الإجمالي.

4- تغيّر الاستثمار الخاص يتسبب بتغيّر سعر الصرف.

2-4- نتائج اختبار شعاع الانحدار الخطي المتعدد:

إنَّ نتيجة استقرار المتغيرات السابقة عند مستويات مختلفة يعني أن المعلومات غير ثابتة وأنَّ هناك ارتباط زائف بين المتغيرات ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي، وبالتالي لتجنب مشاكل الارتباط الزائف بين المتغيرات تمَّ الاستعانة بنموذج تحليل الانحدار الاتجاهي (VAR)، والجدول رقم (19) يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (19)

نتائج اختبار شعاع الانحدار الخطي المتعدد لنموذج تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على النّاتج المحلي الإجمالي السوري

	الإنفاق الحكومي *G*	الناتج المحلي *GDP* الإجمالي	الواردات *M*	سعر الصرف *RX*	الاستثمار *V*	الصادرات *X*
الإنفاق الحكومي في الفترة (1-)*G*	-3.847069	-10.22820	35.06985	-0.000764	-12.36770	51.95412
	(0.31454)	(16.6466)	(0.30398)	(0.00045)	(13.1589)	(24.6177)
	[-12.2309]	[-0.61443]	[115.367]	[-1.70297]	[-0.93987]	[2.11044]
الإنفاق الحكومي في الفترة (2-)*G*	4.446414	15.64119	-20.34609	0.000733	11.97445	-34.28752
	(0.26157)	(13.8433)	(0.25279)	(0.00037)	(10.9429)	(20.4720)
	[16.9990]	[1.12987]	[-80.4853]	[1.96347]	[1.09426]	[-1.67485]
الناتج المحلي الإجمالي (1-)*GDP* في الفترة	-0.379641	-1.462390	4.626968	-0.000107	-2.045632	7.333543
	(0.04671)	(2.47222)	(0.04515)	(6.7E-05)	(1.95425)	(3.65601)
	[-8.12721]	[-0.59153]	[102.491]	[-1.59810]	[-1.04676]	[2.00589]
الناتج المحلي الإجمالي ((2-)*GDP* في الفترة	0.261050	-0.096813	-8.331584	8.11E-05	1.534067	-11.36317
	(0.05608)	(2.96811)	(0.05420)	(8.0E-05)	(2.34624)	(4.38936)
	[4.65477]	[-0.03262]	[-153.717]	[1.01333]	[0.65384]	[-2.58880]
الواردات في الفترة (1-)*M*	-0.371927	-0.106075	1.489360	5.24E-06	0.529852	2.016638
	(0.01478)	(0.78197)	(0.01428)	(2.1E-05)	(0.61813)	(1.15640)
	[-25.1723]	[-0.13565]	[104.300]	[0.24859]	[0.85718]	[1.74389]
الواردات في الفترة (2-)*M*	-0.924805	-0.384812	25.25223	-0.000325	-4.960828	34.74186
	(0.16953)	(8.97213)	(0.16384)	(0.00024)	(7.09232)	(13.2683)
	[-5.45518]	[-0.04289]	[154.128]	[-1.34301]	[-0.69947]	[2.61841]

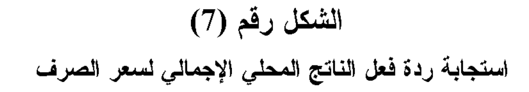
275586.4	-152258.9	-7.575686	107275.6	-242438.0	-54750.82	سعر الصرف في الفترة (1-)*RX*
(220965.)	(118112.)	(4.02911)	(2728.52)	(149418.)	(2823.24)	
[1.24719]	[-1.28910]	[-1.88024]	[39.3164]	[-1.62255]	[-19.3929]	
-45003.14	12314.84	-0.243039	-19255.19	-11564.79	6320.910	سعر الصرف في الفترة (2-)*RX*
(22786.3)	(12180.0)	(0.41549)	(281.369)	(15408.2)	(291.138)	
[-1.97501]	[1.01107]	[-0.58495]	[-68.4338]	[-0.75056]	[21.7111]	
-21.53273	3.494374	0.000173	-14.22789	2.964428	0.577025	الاستثمار في الفترة (1-)*V*
(8.52094)	(4.55470)	(0.00016)	(0.10522)	(5.76191)	(0.10887)	
[-2.52704]	[0.76720]	[1.11386]	[-135.223]	[0.51449]	[5.30008]	
-8.791180	0.035075	6.02E-06	-7.415011	-1.435564	-0.624838	الاستثمار في الفترة (2-)*V*
(3.14308)	(1.68007)	(5.7E-05)	(0.03881)	(2.12537)	(0.04016)	
[-2.79700]	[0.02088]	[0.10505]	[-191.053]	[-0.67544]	[-15.5592]	
-4.954068	0.379888	5.25E-05	-3.445543	0.425930	0.593819	الصادرات في الفترة (1-)*X*
(2.00719)	(1.07290)	(3.7E-05)	(0.02479)	(1.35728)	(0.02565)	
[-2.46816]	[0.35407]	[1.43550]	[-139.016]	[0.31381]	[23.1547]	
-37.37930	8.485077	0.000516	-25.12695	6.861803	2.522424	الصادرات في الفترة (2-)*X*
(17.1992)	(9.19349)	(0.00031)	(0.21238)	(11.6302)	(0.21975)	
[-2.17332]	[0.92294]	[1.64411]	[-118.312]	[0.59000]	[11.4785]	
-10888648	7003850.	436.8843	-4051287.	12538449	2507180.	***C***
(1.1E+07)	(5724236)	(195.268)	(132236.)	(7241437)	(136826.)	
[-1.01678]	[1.22354]	[2.23736]	[-30.6369]	[1.73149]	[18.3238]	
0.998196	0.994940	0.996332	1.000000	0.999852	0.999999	R-squared
0.976543	0.934224	0.952311	0.999997	0.998074	0.999991	Adj. R-squared
1.15E+09	3.29E+08	0.383401	175828.3	5.27E+08	188248.4	Sum sq. resids
33957.91	18151.52	0.619194	419.3188	22962.56	433.8760	S.E. equation
46.10067	16.38678	22.63328	418151.9	562.5259	121709.6	F-statistic
-147.4520	-138.6829	5.318971	-85.93258	-141.9744	-86.41036	Log likelihood
22.92172	21.66898	1.097290	14.13323	22.13920	14.20148	Akaike AIC
23.51513	22.26239	1.690700	14.72664	22.73261	14.79489	Schwarz SC
270926.1	123181.4	48.95000	290903.4	1166109.	358579.2	Mean dependent
221720.4	70775.08	2.835422	260513.6	523290.3	145427.7	S.D. dependent

5-2- تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل Impulse Response Function:

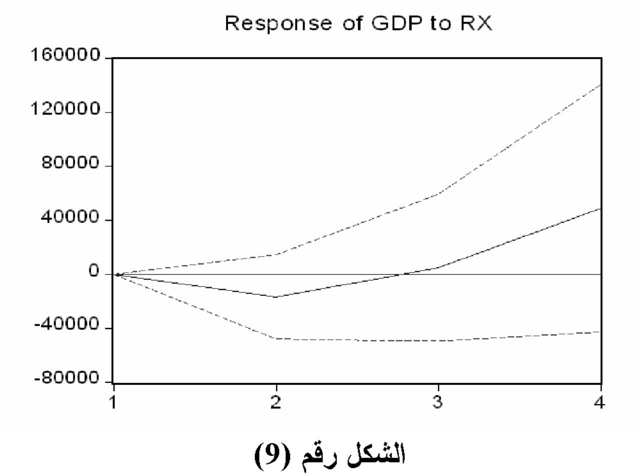
لتتبع المسارات الزمنية للصدمات المختلفة والمفاجئة التي تتعرض لها المتغيرات في نموذج تحليل الانحدار الاتجاهي VAR نستخدم تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل إذ تعكس هذه الدالة كيفية استجابة هذه المتغيرات لتلك الصدمات وتساعد على توضيح استجابة متغير لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في نفس المتغير أو في متغير آخر من متغيرات النموذج.

وفي هذا النموذج سيتم دراسة استجابة المتغيرات في متغير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية كون سعر الصرف محور الدراسة.

والأشكال التالية تبين استجابة متغيرات النموذج لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في متغير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية:

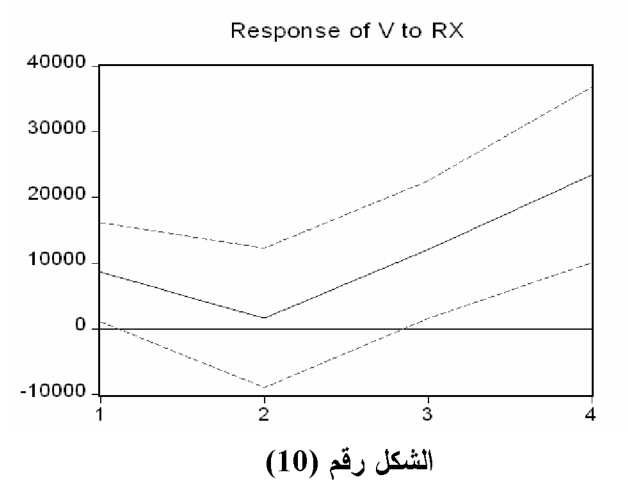

الشكل رقم (7)

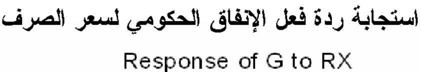
استجابة ردة فعل الناتج المحلي الإجمالي لسعر الصرف



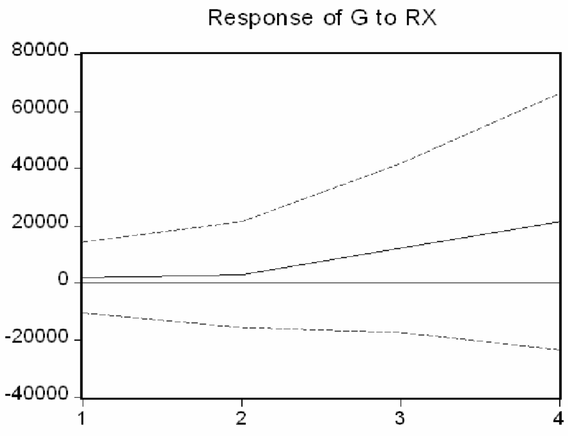
الشكل رقم (8)

استجابة ردة فعل الإنفاق الاستثماري الخاص لسعر الصرف



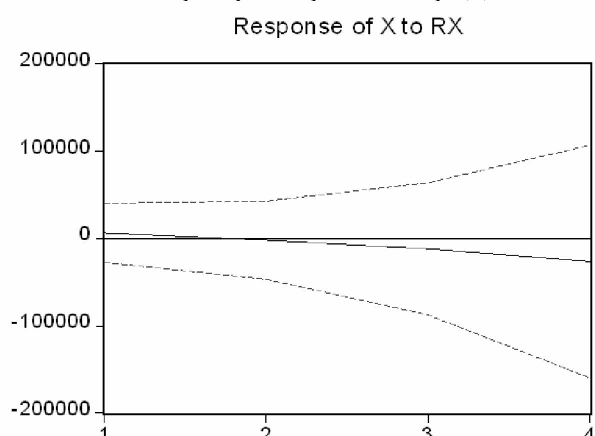

الشكل رقم (9)

استجابة ردة فعل الإنفاق الحكومي لسعر الصرف



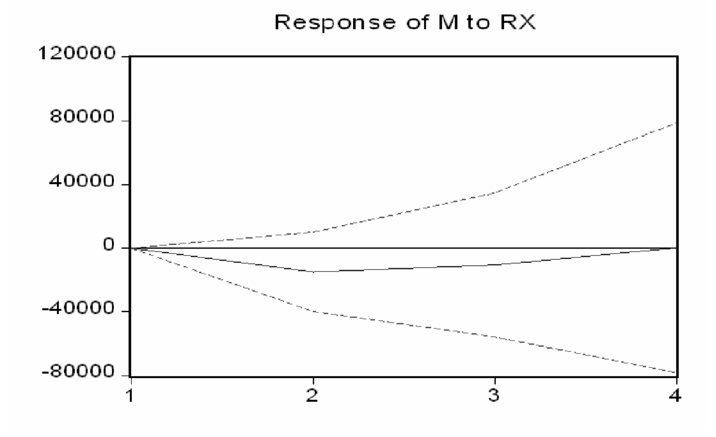
الشكل رقم (10)

استجابة ردة فعل الصادرات لسعر الصرف



الشكل رقم (11)

استجابة ردة فعل الواردات لسعر الصرف



2- 5- 1- استجابة النّاتج المحلي الإجمالي:

يبين الشكل رقم (7) استجابة ردة الفعل للنّاتج المحلي الإجمالي لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية. إذ يتضح من الشكل بأنَّ تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على النّاتج المحلي الإجمالي السوري سلبي في الفترة الثانية ثمَّ يبدأ هذا الأثر بالتصاعد بشكل ايجابي بدءاً من الفترة الثالثة.

2- 5- 2- استجابة الإنفاق الاستثماري الخاص:

يبين الشكل رقم (8) استجابة ردة الفعل للإنفاق الاستثماري الخاص لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية. إذ يتضح من الشكل بأنَّ تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على الإنفاق الاستثماري الخاص متناقص في الفترة الثانية ثمَّ يبدأ هذا الأثر بالتصاعد بشكل ايجابي بدءاً من الفترة الثالثة.

وهذا يعني أنَّ أي صدمة عشوائية في سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية تؤثر ايجابياً ومباشرة على الإنفاق الاستثماري الخاص في معظم فترات الدراسة ويستمر هذا الأثر تصاعدياً.

2- 5- 3- استجابة الإنفاق الحكومي:

يبين الشكل رقم (9) استجابة ردة الفعل للإنفاق الحكومي لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية. إذ يتضح من الشكل بأنَّ تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على الإنفاق الحكومي متصاعد بشكل ايجابي وتدريجي بدءاً من بداية الفترة ثمَّ يرتفع بشكل كبير بدءاً من الفترة الثالثة.

وهذا يعني أنَّ أي صدمة عشوائية في سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية تؤثر ايجابياً ومباشرة على الإنفاق الحكومي في معظم فترات الدراسة ويستمر هذا الأثر تصاعدياً.

2- 5- 4- استجابة الصادرات:

يبين الشكل رقم (10) استجابة ردة الفعل للصادرات لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية. إذ يتضح من الشكل بأنَّ تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على

الصادرات متناقص في الفترة الثانية ثمَّ يتناقص بشكل سلبي بدءاً من الفترة الثالثة.

2- 5- 5- استجابة الواردات:

يبين الشكل رقم (11) استجابة ردة الفعل للواردات لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية. إذ يتضح من الشكل بأنَّ تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على الواردات متناقص بشكل سلبي في الفترة الثانية ثمَّ يتصاعد بدءاً من الفترة الثالثة.

2- 6- اختبار تحليل التباين Variance Decomposition:

يبين هذا الاختبار إمكانية كل متغير في تفسير التّغيّرات في المتغير الآخر والتنبؤ بمستقبله خلال فترة زمنية معينة. حيث تبرز أهمية هذا التحليل في أنَّه يعطي الأهمية النسبية لأثر أي تغير مفاجأ في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع المتغيرات في النموذج.

2- 6- 1- تحليل مكونات التباين لسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية:

بتحليل مكونات التباين لسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية نحصل على الجدول رقم (20):

الجدول رقم (20)

اختبار تحليل التباين لسعر الصرف RX

الفترة	S.E.	G	M	GDP	RX	V	X
1	0.515391	4.858211	72.15065	22.97713	0.014012	0.000000	0.000000
2	1.276736	2.462066	65.31073	32.21699	0.009533	0.000680	8.08E-07
3	1.455581	5.784620	66.55628	27.65123	0.007348	0.000523	9.76E-07
4	2.889157	5.044881	57.75408	37.18995	0.010540	0.000517	3.26E-05

تظهر نتائج الجدول السابق بأنَّه عند تحليل مكونات التباين لسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية فإنَّ حوالي 0.014012% من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير في الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و72.15065% تعزى إلى الواردات، و 22.97713% تعزى إلى النّاتج المحلي الإجمالي، ويلاحظ زيادة تأثره بالنّاتج المحلي الإجمالي على حساب الواردات في السنوات اللاحقة.

2- 6- 2- تحليل مكونات التباين للنّاتج المحلي الإجمالي:

بتحليل مكونات التباين للنّاتج المحلي الإجمالي نحصل على الجدول رقم (21):

الجدول رقم (21)

اختبار تحليل التباين للناتج المحلي الإجماليGDP

X	*V*	*RX*	*GDP*	*M*	*G*	*S.E.*	**الفترة**
0.000000	0.000000	0.000000	6.501518	0.002282	93.49620	34972.21	**1**
2.64E-05	1.95E-05	0.012631	15.40715	36.43982	48.14035	76755.83	**2**
1.28E-05	0.000406	0.009720	25.04458	20.50961	54.43567	149169.3	**3**
4.44E-05	0.000541	0.023819	36.04734	49.10726	14.82100	309232.1	**4**

تظهر نتائج الجدول السابق بأنَّه عند تحليل مكونات التباين للنّاتج المحلي الإجمالي فإنَّ حوالي 6.501518% من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير في الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و93.49620% تعزى إلى الإنفاق الحكومي، ويلاحظ زيادة تأثره بنفسه وبالواردات على حساب الإنفاق الحكومي في السنوات اللاحقة.

2- 6- 3- تحليل مكونات التباين للإنفاق الاستثماري الخاص:

بتحليل مكونات التباين للإنفاق الاستثماري الخاص نحصل على الجدول رقم (22):

الجدول رقم (22)

اختبار تحليل التباين للاستثمار الخاصV

X	*V*	*RX*	*GDP*	*M*	*G*	*S.E.*	**الفترة**
0.000000	0.000983	0.003738	30.37519	19.00574	50.61435	13117.97	**1**
0.000328	0.000319	0.017010	22.59456	59.96866	17.41912	23381.93	**2**
0.000141	0.000812	0.021021	42.35062	46.67343	10.95398	35623.10	**3**
3.92E-05	0.000624	0.022739	40.88627	53.73724	5.353092	87854.70	**4**

تظهر نتائج الجدول السابق بأنَّه عند تحليل مكونات التباين للإنفاق الاستثماري الخاص فإنَّ حوالي 50.61435 % من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير في الفترة الأولى تعزى إلى الإنفاق الحكومي، و30.37519% تعزى إلى النّاتج المحلي الإجمالي، و19.00574% تعزى إلى الواردات، ويلاحظ زيادة تأثره بالنّاتج المحلي الإجمالي والواردات في السنوات اللاحقة.

2- 6- 4- تحليل مكونات التباين للإنفاق الحكومي:

بتحليل مكونات التباين للإنفاق الحكومي نحصل على الجدول رقم (23):

الجدول رقم (23)

اختبار تحليل التباين للإنفاق الحكومي G

X	*V*	*RX*	*GDP*	*M*	*G*	*S.E.*	**الفترة**
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	100.0000	13094.61	**1**
4.83E-05	0.000444	0.002245	12.75315	12.42717	74.81694	27478.35	**2**
9.63E-05	0.000427	0.001397	6.723269	6.829476	86.44533	37885.15	**3**
5.38E-05	0.000484	0.008208	16.79954	29.64666	53.54505	57177.62	**4**

تظهر نتائج الجدول السابق بأنّه عند تحليل مكونات التباين للإنفاق الحكومي فإنّ 100% من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير في الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، ويلاحظ زيادة تأثره بالنّاتج المحلي الإجمالي والواردات في السنوات اللاحقة، حيث بلغ درجة تأثره بالواردات 29.64666% في السنة الرابعة، و16.7995 % بالنّاتج المحلي الإجمالي في السنة الرابعة.

2- 6- 5- تحليل مكونات التباين للصادرات:

بتحليل مكونات التباين للصادرات نحصل على الجدول رقم (24):

الجدول رقم (24)

اختبار تحليل التباين للصادرات X

الفترة	S.E.	G	M	GDP	RX	V	X
1	31372.26	2.179520	79.21754	18.60196	7.66E-05	0.000259	0.000645
2	111394.8	4.645021	69.38320	25.95488	0.016525	0.000198	0.000179
3	149120.2	2.904002	52.91383	44.15311	0.027932	0.000970	0.000155
4	436684.7	2.773161	54.73756	42.46405	0.024651	0.000551	2.54E-05

تظهر نتائج الجدول السابق بأنّه عند تحليل مكونات التباين للصادرات فإنّ حوالي 79.21754% من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير في الفترة الأولى تعزى إلى الواردات، و18.60196% تعزى إلى النّاتج المحلي الإجمالي، و2.179520 % إلى الإنفاق الحكومي، ويلاحظ زيادة تأثره بالنّاتج المحلي الإجمالي على حساب الواردات في السنوات اللاحقة.

2- 6- 6- تحليل مكونات التباين للواردات:

بتحليل مكونات التباين للواردات نحصل على الجدول رقم (25):

الجدول رقم (25)

اختبار تحليل التباين للواردات M

الفترة	S.E.	G	M	GDP	RX	V	X
1	19587.42	0.500906	99.49909	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	110419.6	5.086549	70.11346	24.78351	0.016337	6.14E-05	7.43E-05
3	164493.0	3.066833	52.08219	44.82403	0.026011	0.000884	5.86E-05
4	448453.6	2.820729	54.41344	42.74064	0.024581	0.000592	1.40E-05

تظهر نتائج الجدول السابق بأنّه عند تحليل مكونات التباين للواردات فإنّ 99.5% من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير في الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، ويلاحظ زيادة تأثره بالنّاتج المحلي الإجمالي في السنوات اللاحقة، حيث بلغ درجة تأثره بالنّاتج المحلي الإجمالي 42.74064% في السنة الرابعة.

وبالتالي فبتقدير نموذج الدّراسة باستخدام نموذج المربعات الصغرى يظهر تقدير

النموذج كما في الجدول رقم (26):

الجدول رقم (26)

تقدير معاملات دالة نموذج تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على النّاتج المحلي الإجمالي

الاحتمال	t-Statistic	الخطأ المعياري	المعامل	المتغيرات
0.0001	6.677167	0.349748	2.335326	***G***
0.7669	-0.304588	1.043409	- 0.317810	***M***
0.0018	-4.218965	9828.625	- 41466.63	***RX***
0.1197	1.701250	1.284612	2.185445	***V***
0.3821	0.914204	0.903315	0.825814	***X***
0.0006	4.938546	395738.5	1954373.	***C***
0.992795	R-squared معامل الارتباط		1.587569	Durbin-Watson stat
0.989193	Adjusted R-squared معامل التحديد المعدل		275.6028	F-statistic

$$GDP = 1954373. - 41466.63RX + 2.185445V + 2.335326G + 0.825814X - 0.317810M$$
$$(395738.5) \quad (9828.625) \quad (2.185445) \quad (0.349748) \quad (0.903315) \quad (1.043409)$$

3- نتائج النموذج:

يمكن توضيح نتائج تقدير نموذج الدّراسة في الآتي:

– بالنسبة للمعامل المقدر لسعر الصرف فقد كانت إشارته سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والنّاتج المحلي الإجمالي فكلما ارتفع سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية (أي انخفض سعر صرف الليرة السورية) كلما انخفض النّاتج المحلي الإجمالي السوري. أي أنّ تخفيض قيمة الليرة السورية له تأثير انكماشي على النّاتج المحلي الإجمالي.[1]

([1]) يتبين من النموذج أيضاً أنّ الاستثمار الخاص يلعب دور العامل المساعد والمحفز في زيادة النّاتج المحلي الإجمالي، حيث يتضح من تقدير النموذج وجود علاقة طردية بين الاستثمار الخاص والنّاتج المحلي الإجمالي. ويوجد علاقة طردية بين الصادرات والنّاتج المحلي الإجمالي، ممّا يعكس زيادة وتنشيط القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق العالمية. ويوجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنّاتج المحلي الإجمالي، فكلما زاد الإنفاق الحكومي كلما زاد النّاتج المحلي الإجمالي. ويوجد علاقة عكسية بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي فكلما زادت الواردات كلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الثاني

(تأثير سعر الصرف على التضخّم)

الفصل الثاني
(تأثير سعر الصرف على التضخم)

نظراً لأهمية التضخم في أي نظام اقتصادي في العالم، فأنَّ دراسة مسبباته ومحدداته يعتبر من الأولويات لما للتضخم من تأثير مباشر على الاقتصاد المحلي والعالمي. وبما أنَّ لسعر الصرف ممارسات كثيرة تطال العديد من المتغيرات الاقتصادية من أهمها التضخم فأنَّ موضوع الدراسة في هذا الفصل سيكون عن تأثير سعر الصرف على التضخم.

لذلك سوف يتم التعرف في هذا الفصل على مفهوم التضخم، وتطوره في سورية وعلى آلية تأثير سعر الصرف على التضخم.

ففي المبحث الأول سيتمَّ التعرف على مفهوم التضخم وأنواعه وأسبابه ومؤشرات قياسه. وفيما بعد سيتمَّ استعراض تطور معدلات التضخم في سورية خلال فترة الدراسة (1995- 2008).

وفي المبحث الثاني سيتمَّ دراسة نموذج تأثير سعر الصرف على التضخم في الأدبيات الاقتصادية ومن خلال بعض الدراسات التطبيقية، ثم سيتمَّ دراسة نموذج تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على معدلات التضخم في سورية.

المبحث الأول

(مفهوم التضخم وتطوره في سورية)

– أولاً: مفهوم التضخّم:

إنَّ ظاهرة ارتفاع الأسعار رافقت المجتمعات البشرية منذ أن تعاملت بالنقود وذلك للكثير من الأسباب أهمها الاكتشافات الجديدة لمناجم الذهب والفضة والحروب التي شنتها المجتمعات أو الدول ضد بعضها بعضاً، الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة النقود لديها. وبذلك ظهر لفظ التضخم بوصفه مشكلة مَرَضية تعاني منها تلك الاقتصادات. ومع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وبتطور وسائل الدفع، أصبحت الاقتصادات العالمية تشهد أنواعاً جديدة من التضخم (كالتضخم السلعي أو الرأسمالي، والتضخم الحقيقي أو غير الحقيقي، والتضخم الطليق أو المكبوت ..... الخ). فأصبح التضخم الشغل الشاغل للاقتصاديين ورجال السياسة على السواء نظراً للآثار السلبية التي قد يخلفها سواء أكان من الناحية الاقتصادية أم من الناحية الاجتماعية، في الدول المتقدمة أم الدول النامية والناشئة.

ومن المتفق عليه بين علماء المالية والاقتصاد أنَّه ليس هناك لكلمة التضخّم معنى واحد أو مفهوم محدد. فقد اختلف تعريف التضخّم عند هؤلاء المفكّرين والعلماء باختلاف المقصود منه، والزمن الذي حل فيه.[1] وبذلك يعرّف التضخّم من وجهات نظر كثيرة (من الناحية الكمية، ومن الناحية السعرية، ومن الناحية الاجتماعية... الخ).

1- تعريف التضخّم من الناحية الكمية النقدية:

إنَّ التضخّم النقدي، وفقاً لهذه النّظرية، يعني أنَّه يحدث التضخّم نتيجة لزيادة كمية النقود بمعدّل أكبر من معدّل نمو النّاتج القومي الحقيقي.[2]

أي:

الإفراط في إصدار الأرصدة النقدية ⟸ التضخّم النقدي

أي أنَّه الزيادة المحسوسة في كمية النقود، أو أنَّه يعبر عن نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة.[3]

([1]) **عناية** غازي حسين، **التضخّم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/ مصر، 2000، ص 9.

([2]) **عطوان** مروان، **النظريات النقدية**، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1989، ص 181.

([3]) **ROBERT** F Meigs, **Accounting: The Basis for Business Decisions**, MacGraw-Hill Publishing Company, New York, United States of America,1990, P.815.

2- تعريف التضخّم من ناحية الدّخل والإنفاق:

تقضى هذه النّظرية في تحديدها لمعنى التضخّم بأنَّه الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينجم عن وجود فجوة بين حجم السّلع الحاضرة وحجم الدّخول المتاحة للإنفاق.[١]

ومن هذا التعريف يتوصل إلى أنَّ ارتفاع الأسعار لم يحدث بفعل عمل نقدي، ولكن ارتفاع الأسعار نجم عن زيادة الدخول المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النّقود أو سرعة تداولها، ونتيجة لنقص عرض السّلع، وانخفاض الإنتاج سواء أكان ذلك راجعاً إلى سوء توجيه الاستثمارات أم نتيجة لوجود عوامل طبيعية.

ومن ثم فإنَّه يستنتج أنَّ:

ارتفاع المداخيل النقدية ⟸ التضخّم بالمداخيل.
ارتفاع نفقات التكاليف ⟸ التضخّم بالتكاليف.

3- تعريف التضخّم من ناحية نظرية العرض والطلب:

ولقد أتى هذا الاتجاه بتعريف للتضخم بناء على العلاقة بين العرض والطّلب، بحيث أنَّ ارتفاع الأسعار قد يحدث لعدّة أسباب، منها زيادة الطلب الإجمالي على العرض الإجمالي الثابت، أو نقص العرض بحجم يزيد على حجم نقص الطلب أو زيادة الطلب ونقص العرض. وترجع زيادة الطلب الإجمالي إلى زيادة في حجم الطلب الحقيقي على المتاح من السّلع أو زيادة في حجم الطلب النّقدي مع بقاء عدد الوحدات المطلوبة من السّلع والخدمات على ما كانت عليه.[٢]

4- تعريف التضخّم من ناحية الأسعار:

يبني أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم، وبيان المعنى المراد منه وتحليله بناء على الخصائص والآثار الناجمة عنه، وأهمها ارتفاع الأسعار.

فلقد عرفه البعض بأنَّه ارتفاع غير منتظم للأسعار، بينما عرفه الآخرون بأنَّه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار عبر حركة ديناميكية ناتجة عن زيادة الإصدار النقدي، أو الانخفاض في القوة الشرائية للعملة الوطنية.[٣]

([1]) **سليمان** مجدي عبد الفتاح، **علاج التضخّم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة/ مصر، 2002، ص 34.

([2]) المرجع السابق، ص 35.

([3]) **ROBERT** F Meigs, op.cit, P.815

فعندما يرتفع مستوى الأسعار، فإنَّ كل وحدة من العملة تشتري سلعاً وخدمات أقل. ولذلك فإنَّ التضخّم هو تآكل في القوة الشرائية للنُّقود (خسارة في القيمة الحقيقية لوحدة الحساب الداخلية كوسيط للتبادل في الاقتصاد).[1]

وعليه فإنَّ تعريف التضخّم يعتمد على فكرتين أساسيتين:[2]

أ -الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية السّلع، حيث تقوم هذه الفكرة في تحديدها لمفهوم التضخّم من خلال المقارنة بين كمية النقود المتداولة مع كمية السّلع والخدمات المتوفرة في المجتمع، حيث يؤدّي اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السّلع إلى التأثير في مستويات الأسعار، لأنَّ الزيادة في كمية النقود المتداولة أو سرعة تداولها عن كمية السّلع والخدمات في الاقتصاد تؤدي إلى إيجاد فائض طلب ناجم عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السّلع والخدمات عن الكمية المعروضة منها، ممَّا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع. ويتحقق عكس ذلك عند زيادة كمية السّلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة أكبر من الزيادة في كمية النقود المتداولة، ممَّا يدفع بالأسعار نحو الانخفاض. وفي كلا الحالتين يجب أن تكون الزيادة في كمية النقود أو كمية السّلع والخدمات في الاقتصاد كبيرة نسبياً لتؤثر في مستويات الأسعار، حيث أنَّ الزيادة المحدودة في أي منها على الآخر قد لا يكون لها تأثير كبير على المستوى العام للأسعار. وبذلك فإنَّ التضخّم يعبر عن الزيادة في كمية النقود في المجتمع بالنسبة لكمية الإنتاج حيث يعبر عن ذلك بالزيادة في كمية النقود مع ثبات الزيادة في كميات الإنتاج.

ب - إنَّ حدوث الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما هو إلا تعبير عن الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية الإنتاج، والذي يؤدّي إلى تزاحم مقدار كبير من النقود على كمية محدودة من السّلع والخدمات، حيث يؤدّي التنافس فيما بين وحدات النقد للحصول على تلك الكمية من السّلع إلى رفع المستوى العام للأسعار، مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ التضخّم في الاقتصاد يجب أن يكون مفاجئاً وسريعاً، لأنَّ وجود توقعات في المجتمع بحدوث سلسلةٍ من الارتفاعات في مستويات الأسعار سوف تعطي الحكومات الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج، بحيث يصاحب الزيادة في كمية النقد المتداول زيادة مماثلة في كمية السّلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد.

([1]) **WALGENBACH** Paul H …. [and others] , **Financial Accounting**, Harcourt Brace Javonovich Inc, New York, United States of America, 1973, P. 429.

([2]) **حشيش** عادل أحمد، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت/ لبنان، 1992، ص201.

وعليه يمكن التعبير عن ظاهرة التضخّم بأحد الأشكال الآتية:[1]

1- بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السّلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد.

2- حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج.

3- حدوث زيادة في كمية النقود بنسبةٍ أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج.

4- حدوث زيادة في كمية النقود مع انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد.

– ثانياً: أنواع التضخّم:

عادة ما يفرق الاقتصاديون بين الكثير من أنواع التضخّم وذلك تبعاً للقطاعات أو حسب درجة التشغيل أو حسب درجة إشراف الدولة على الأسعار .... الخ.

1- حسب القطاعات:

ميّز كينز وفقاً لهذا المعيار، مستنداً في هذه التّفرقة على القطاع الذي يحدث فيه التضخّم بين نوعين من التضخّم:

1- 1- التضخّم السلعي:

يشمل على جميع منتجي السّلع الاستهلاكية للحصول على أرباح عالية.[٢]

1- 2- التضخّم الرأسمالي:

وهو التضخّم الذي ينشأ نتيجة لزيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، ممَّا يؤدّي إلى شيوع أرباح في صناعات سلع الاستثمار.[3]

أما بالنسبة للاتجاهات التضخّمية الموجودة في سوق عوامل الإنتاج فيمكن التمييز بين نوعين من التضخّم:

1- 2- 1- التضخّم الربحي:

وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعة سلع الاستهلاك و الاستثمار.[٤]

([1]) المرجع السابق، ص 202.

([2]) **شامية** أحمد زهير، **النقود والمصارف**، مرجع سابق ذكره، 1993، ص 365.

([3]) **سليمان** مجدي عبد الفتاح، **علاج التضخّم والركود الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق ذكره، ص 42.

([4]) **الشبول** نايف، **التضخّم في الاقتصاد الأردني– دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه**، أطروحة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 1981، ص 8.

1- 2- 2- التضخّم الدخلي:

يحصل نتيجة ارتفاع و تزايد نفقات الإنتاج وتزايدها، ومنها أجور الكفاية للعمال.[1]

2– حسب درجة التشغيل في الاقتصاد القومي:

ووفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخّم:

2- 1- التضخّم غير الحقيقي (الجزئي):

يطلق كينز على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل الوصول إلى درجة التشغيل الشامل في الاقتصاد، التضخّم غير الحقيقي أو التضخّم الجزئي، حيث ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب الفعلي، وزيادة حجم التشغيل؛ أي زيادة حجم التشغيل، أي زيادة الطلب الفعلي تؤدّي إلى زيادة الطّلب على السّلع والخدمات المتاحة للشراء، مصحوباً بارتفاع في مستوى الأسعار، وهذا الارتفاع في الأسعار ليس ضاراً، ولذلك يطلق عليه أحياناً التضخّم الجيد الذي يشجع المستثمرين ورجال الأعمال على زيادة الاستثمار.[2]

2- 2- التضخّم الحقيقي (الكامل):

يعرف كينز التضخّم الحقيقي بأنَّه الحالة التي لا تؤدي فيها الزيادة الإضافية في الطلب الكلي إلى زيادة في الإنتاج.[3] ويسود هذا النوع من التضخّم في الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج، بحيث تغدو مرونة عرض هذه العوامل صفراً، فإذا زادت كمية النقود فإنَّ الأسعار تُدفَعُ إلى الارتفاع بمعدّل يتناسب تماماً مع الزيادة في كمية النقود.[4]

3- حسب درجة إشراف الدولة على الأسعار:

3- 1- التضخّم الطليق (المكشوف أو الظاهر):

يتسم هذا النوع من التضخّم بارتفاع الأسعار بحرية وبصورة دائمة، وكذلك الأجور والنفقات الأخرى، التي تتصف حركاتها بالمرونة. وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية، وذلك دون أي تدخل من قبل السّلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها ووقفها، ممّا يؤدّي إلى تفشي هذه الظواهر التضخّمية والتسارع في تضخمها وتراكمها. وقد تشتد هذه الظواهر التضخّمية لدرجة الجموح فيسمى التضخّم حينئذ بالتضخّم الجامح.[5]

---

(1) **عناية** غازي حسين، **التضخّم المالي**، مرجع سابق ذكره، ص 61.

(2) **شامية** أحمد زهير، **النقود والمصارف**، مرجع سابق ذكره، ص 366.

(3) **الأمين** عبد الوهاب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق ذكره، ص 210.

(4) **سليمان** مجدي عبد الفتاح، **علاج التضخّم والركود الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق ذكره، ص 43.

(5) **عناية** غازي حسين، **التضخّم المالي**، مرجع سابق ذكره، ص 61.

3- 2- التضخّم المكبوت (المقيد أو الحبيس) (Depressed Inflation (Suppressed):

ويتسم هذا التضخّم برقابة الدولة على الأسعار والقيود المباشرة التي تتحكم من خلالها بالتسعير أو توزيع السّلع والخدمات. ومن ذلك استخدام البطاقات التموينية التي تحدد حصصاً معينة لأفراد المجتمع من السّلع والخدمات الضرورية ذات أسعار ثابتة، وكما ذكر فأنَّ السلطات الاقتصادية تتخذ بعض الإجراءات نتيجة لقصور عرض السّلع والخدمات أمام حجم الطلب الكبير، وهذا معناه وجود فائض في الطلب لا يجد مجاله في الحصول على السّلع والخدمات وفق أنظمة التوزيع المحددة والمراقبة. وعليه يعبر هذا الفائض في الطلب عن نفسه في السوق السوداء، أي يحاول الأفراد الذين لديهم فائض نقدي الحصول على السّلع و الخدمات الإضافية من هذه السوق،... ولذلك جاءت تسميته بالمكبوت لرقابة الدولة وتشديدها في توزيع السّلع، وتحديد الأسعار، وغالباً ما يظهر هذا النوع من التضخّم في الاقتصاديات المخططة مركزياً.[1]

والتدخل الحكومي المباشر هنا يمنع القوى التضخّمية من ممارسة ضغوطها على الأسعار في الاتجاه التصاعدي.[2] ولقد عرفت الدّول الأوروبية التضخّم المكبوت خلال الحرب العالمية الثانية. ويرى الاقتصاديون أنَّ القيود التي وضعت لمعالجة التضخّم المكبوت أثناء الحرب العالمية الثانية لم تكن فعالة بالدّرجة الكافية في منع الأسعار من الارتفاع، بل كثيراً ما نتج عن هذه القيود خطر قيام السوق السوداء، حيث ترتفع الأسعار فيها ارتفاعاً كبيراً عن تلك التي تحددها السلطة المختصّة. ويرى أصحاب هذا الرأي أن تدخل الدولة في تحديد الأسعار عادة ما ينتهي بالارتفاع السريع فيها بمجرد انتهاء الرقابة الإدارية.[3]

وهذا النوع يتحول إلى تضخم طليق عند رفع الرقابة الحكومية، لأنَّ الحكومات بتدخلها في تحديد الأسعار لم تقضِ على الضغوط التضخّمية الموجودة، بل تدخلها كان فقط لمنع الاستمرار في ارتفاع الأسعار لتحقيق نوع من الاستقرار، لأنَّها لو لم تتدخّل لاستفحلت آثار التضخّم، ولتحول التضخّم إلى تضخم جامح، إلا أنَّه ومهما يكن من أمر فإنَّ السياسة التي تتخذها الدول للحد من ارتفاع الأسعار، لا تستطيع كبح الأسعار بشكل دائم. ومن هنا يقال إنَّ كبح الأسعار لا يمنع التضخّم، وإنما يجعله غير متصل الحلقات.[4]

([1]) **عبد الله** عقيل جاسم، **النقود و المصارف**، ط 2، عمان/ الأردن، 1999، ص 191.

([2]) **مجيد** ضياء، **اقتصاديات أسواق المال**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/ مصر، 2005، ص 214.

([3]) **سليمان** مجدي عبد الفتاح، **علاج التضخّم والركود الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق ذكره، ص 41.

([4]) **عناية** غازي حسين، **التضخّم المالي**، مرجع سابق ذكره، ص 61.

3 -3- التضخّم الكامن (الخفي):

ينشأ هذا النوع من التضخّم نتيجة التضخّم في الدخول دون أن يصاحبه تضخم في الإنفاق (يكون في شكل زيادة كبيرة غير طبيعية في هذه الدخول دون أن يسمح لها بأن تجد منفذاً طبيعياً في شكل زيادة في الإنفاق على السّلع الاستهلاكية والاستثمارية)، وذلك نتيجة تدخل الدولة في نظام توزيع السّلع، حيث تحدد لكل فرد كمية معينة من السّلع لا يجوز له أن يتعدّاها. وفي هذه الحالة تفقد النقود وظيفتها باعتبارها وسيلة للتبادل. ويسود هذا النوع من التضخّم في أوقات الحروب، حيث يتحول الإنتاج القومي إلى الإنتاج الحربي، وتكون النتيجة أن الدّخل القومي النقدي في ارتفاع، بينما يظل جانب المعروض من السّلع والخدمات في نفق.[1]

4- حسب حدة الضغط التضخّمي:

يميز الاقتصاديون، من حيث حدة الضغط التضخّمي، بين نوعين من التضخّم:

4 -1- التضخّم الجامح (المفرط) Hyper Inflation:

ويعد من أخطر أنواع التضخّم على الاقتصاد القومي.[2] وهو التضخّم الذي ترتفع فيه الأسعار بمعدلات عالية جداً، وتزداد فيه سرعة تداول النقود عن العمل بوصفها مستودعاً للقيم.[3]

وهو التضخّم الكبير جداً، والخارج عن السيطرة، والذي يحدث في ظروف زيادة الأسعار بسرعة وفقدان النقد لقيمته.[4]

ويتمثل في زيادة الأسعار زيادة كبيرة يعقبها ارتفاع الأجور، ممَّا يؤدّي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض ربحية رجال الأعمال، ممَّا يحتم زيادة جديدة في الأسعار، وبالتالي زيادة جديدة في الأجور. وهنا تركض الأسعار وراء نفقات الإنتاج، وتركض هذه النفقات بدورها وراء الأسعار. وعندما يبلغ التضخّم الجامح ذروته تتزايد الأسعار شهراً بعد شهر، ثم أسبوعاً بعد أسبوع، ثم يوماً بعد يوم، وقد تتزايد الأسعار في نهاية الأمر ساعة بعد ساعة.[5]

---

(1) **سليمان** مجدي عبد الفتاح، **علاج التضخّم والركود الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق ذكره، ص 41.

(2) **شامية** أحمد زهير، **النقود والمصارف**، مرجع سابق ذكره، ص 369.

(3) **عبد الرحمن** إسماعيل و**عريقات** حربي محمد موسى، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)**، مرجع سابق ذكره، ص 154.

(4) **ARTHUR** O'Sullivan and **SHEFFRIN Steven M. Economics: Principles In Action,** Pearson Prentice Hall, New Jersey, United States of America, 2003, PP.341-404.

(5) **سليمان** مجدي عبد الفتاح، **علاج التضخّم والركود الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق ذكره، ص 43.

كما يؤدّي التضخّم الجامح إلى سرعة خسارة الثقة بعملة البلاد، ويدفع بالأفراد إلى البحث عن أشكال أخرى من الثروة كأفضل مخزن للقيمة مثل الأصول العينية أو العملات الذهبية أو العملات الأجنبية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنَّه يتم الإعلان عن التضخّم العادي في اغلب الأحيان في السنة، لكن التضخّم الجامح يتم الإعلان عنه في أغلب الأحيان في فترات اقصر كالشهر مثلاً.[2]

4- 2- التضخّم المعتدل (الزاحف أو التدريجي) Moderate Inflation (creeping or :Gradual)

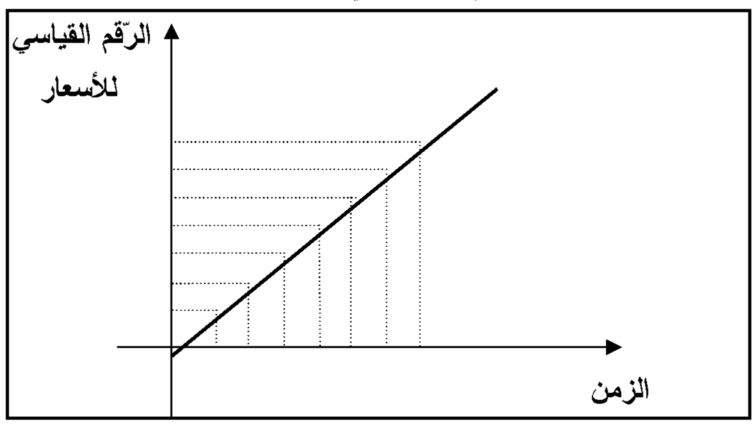
وهو عبارة عن اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع بصورة بطيئة ولكنها مستمرة حتى في حالة عدم زيادة الطلب الكلي بنسبة كبيرة.[3]

وفيه يحصل ارتفاع الأسعار على مدى فترة طويلة من الزمن نسبياً.[4]

إلا أنَّ هذه الزيادة الدائمة المتتالية في الأسعار لا تكون عنيفة ومعجلة في المدة القصيرة. ولكن إذا نظرنا إليها في المدى البعيد فإنَّها تأخذ منحى تراكمياً تدريجياً متصاعداً ولا نهائي. كما يظهر الشكل البياني رقم (12):[5]

الشكل رقم (12)

التضخّم الزاحف في المدى البعيد



-**المصدر: بودياب** سليمان، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت/لبنان، 1996، ص 210.

---

(1) **BISHOP** Mattew, op.cit, PP.127-128.

(2) **CHRISTOPHER** Ragan and **RICHARD** Lipsey, **Macroeconomics,** Pearson Education Toronto, Canada, 2008, P.645.

(3) **PATERSON** W.C, **Income, Employment and Economic Growth**, Norton and Co Inc, New York, United States of America, 1967, P.384.

(4) **عطوان** مروان، **النظريات النقدية**، مرجع سابق ذكره، ص 179.

(5) **بودياب** سليمان، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مرجع سابق ذكره، ص 210.

وبالإضافة إلى التضخّم الجامح والزاحف فإنَّ هناك أنواعاً أخرى متوسطة الحدة والقوة، وتكون آثارها أقل خطورة على الاقتصاد ممَّا هي عليه حالة الجموح، بحيث لا يصل الأمر إلى درجة فقدان الثقة تماماً بالنقد المتداول. ومن بين هذه الأنواع:[1]

4- 3- التضخّم الماشي:

يحدث هذا النوع من التضخّم عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار في حدود 5% إلى 10% سنوياً. ويجب الحد من هذا النوع لأنَّه يوجد فيه شيء من الخطورة، بحيث قد تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

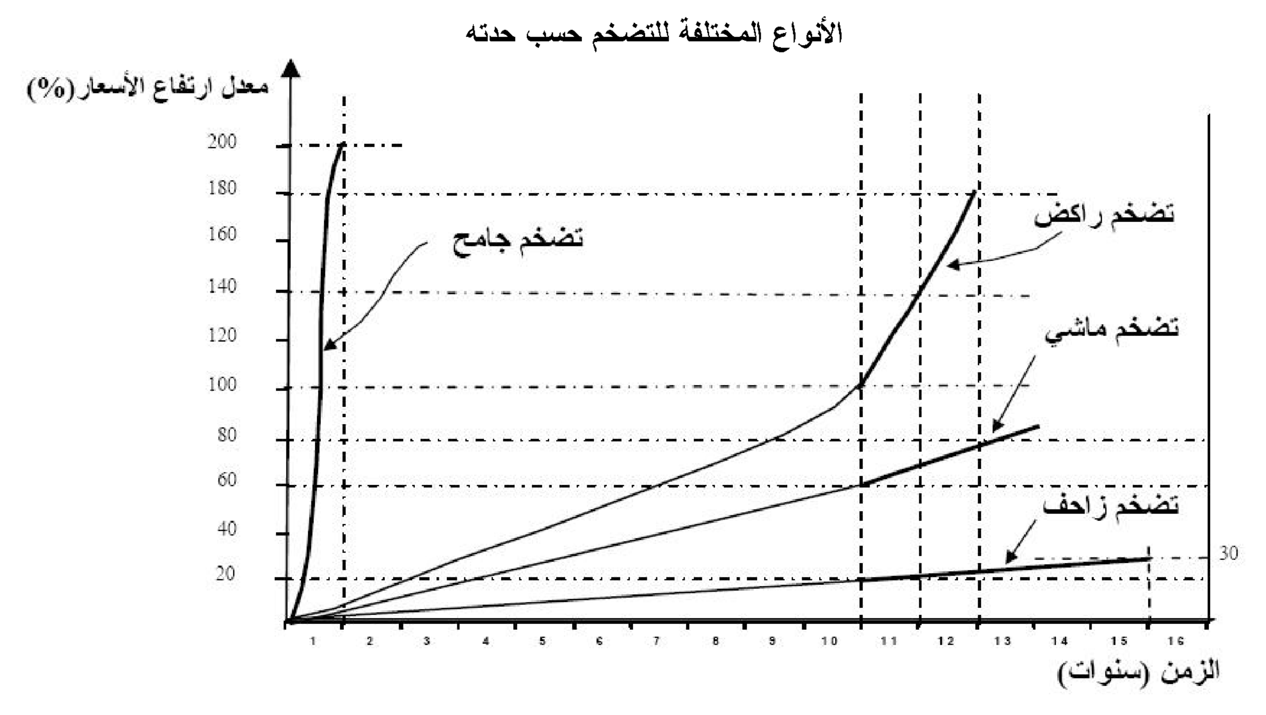
4- 4- التضخّم الراكض:

في هذا الصنف تكون نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقه، مثل حالات التضخّم التي واجهتها الهند في السنوات 1974-1979-1993 حيث ارتفعت الأسعار بمعدلات 19%, 25%, 26% على الترتيب.

والشكل رقم (13) يميز بين الأنواع المختلفة للتضخم حسب حدته:

الشكل رقم (13)

الأنواع المختلفة للتضخم حسب حدته



- **المصدر: الموسوي** ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي** مرجع سابق ذكره، ص216.

([1]) **الموسوي** ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/ مصر، 2000، ص 216.

5- حسب الظواهر الجغرافية والطبيعية:

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخّمية بحدوث ظواهر جغرافية وطبيعية، قد لا يكون لها صفة الدوام أو قد تكون بصورة طارئة أو غير اعتيادية. ووفقا لهذا المعيار يمكن التفريق بين نوعين من التضخّم.[١]

5- 1- التضخّم الاستثنائي:

وهو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية حاصلة مثل الزلازل، أو البراكين، أو انتشار الأوبئة والأمراض، أو الحروب، وكذلك الفيضانات، والأعاصير...الخ، حيث في مثل هذه الأوضاع يتزايد الإنفاق العام وتقل الأيدي العاملة والسلع وكذلك ترتفع الأسعار.

5- 2- التضخّم الدوري (الحركي):

يعتبر هذا التضخّم سمة من سمات النظام الرأسمالي، بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، مثل الأزمات الاقتصادية المتجددة ومنها الظواهر التضخّمية الدورية التي تتصف بالحركة الدورية.

6- حسب مصدر الضغط التضخّمي:

وفقاً لهذا المعيار يمكن أن يميز بين ثلاثة أنواع من التضخّم:

6- 1- التضخّم الناشئ عن جذب الطلب Demand pull inflation:

عبارة عن زيادة الطلب الكلي على السّلع والمنتجات عن نسبة المعروض منها محددة بسعر معين وثابت. وهذا يعني أنَّه كلما زاد الطلب على العرض فإنَّ الأسعار سوف تميل إلى الارتفاع لأنَّ الجهاز الإنتاجي أصبح يعمل بطاقته القصوى التي لا يستطيع بعدها زيادة العرض لتلبية فائض الطلب، سواء أكان في سوق السّلع أم في سوق عوامل الإنتاج. ويشكل هذا النوع من التضخّم السمة الرئيسية لأنواع التضخّم المختلفة.[٢]

وهنا قد يكون مصدر فائض الطلب الكلي هو زيادة الإنفاق الحكومي أو الاستهلاكي أو زيادة حجم الائتمان المصرفي الممنوح لتمويل النفقات الاستثمارية أو العجز الحكومي أو أنَّه قد يكون ناتجاً عن العوائد النقدية المتأتية من الخارج نتيجة التحويلات أو عوائد التصدير.[٣]

([1]) **عناية** غازي حسين، **التضخّم المالي**، مرجع سابق ذكره، ص 62- 63.

([2]) **شيحة** مصطفى رشدي، **التحليل النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، بيروت/ لبنان، 1985 ص 201.

([3]) **حداد** أكرم وهذلول مشهور، **النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)**، مرجع سابق ذكره، ص 197.

6- 2- التضخّم الناشئ عن ارتفاع التكاليف (تضخم النفقات) Cost push inflation:

ينشأ هذا النوع من التضخّم نتيجة ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج بنسبة تفوق عن معدّل الزيادة الإنتاجية ارتفاعاً يؤدّي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار السائدة بحيث يحدث خلل في التوازن ما بين ما تدره عوامل الإنتاج من المنتجات والخدمات، وبين ما تستنفذه هذه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف.[1]

وأهم هذه التكاليف هي الأجور وتكاليف المواد الخام وبخاصة المواد الخام المستوردة من الخارج مثل النفط الذي تمَّ احتكاره في عام 1973 وعام 1979. وهذا ما يعرف بالصدمات الخارجية Exogenous Shocks.

ويمكن أن يضاف إلى ما سبق تغيرات أسعار صرف العملات. فعلى سبيل المثال إذا انخفضت قيمة الإسترليني في المملكة المتحدة تجاه العملات الأخرى فإنَّ أسعار المستوردات لديها سوف ترتفع وهذا ما يعرف بتضخم تكلفة الاستيراد Import Cost Push Inflation.[2]

6- 3- التضخّم الذاتي التلقائي:

يرجع سبب هذا النوع من التضخّم إلى ارتفاع معدلات الأجور، وليس لعوامل فائض الطلب، بحيث ترتفع معدلات الأجور بنسبة تزيد عن ارتفاع معدلات الكفاءة الإنتاجية، فتكون هناك فوارق كبيرة بين ارتفاعات الأجور وبين الكفاءات الإنتاجية، ممَّا يترتب عليه ارتفاع كبير ومستمر لمعدلات الأسعار والأجور.[3]

7- حسب معيار العلاقات الاقتصادية:

وفق هذا المعيار يمكن تقسيم التضخّم نسبة للمصدر إلى نوعين:

7- 1- التضخّم المحلي:

يعود سبب هذا التضخّم إلى وجود ثغرات أو إختلالات هيكلية للاقتصاد الوطني خاصة في الدول المتخلفة. وهذا يعود إلى:[4]

- اتجاهات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وما يصاحبها من إختلالات في البداية، وما يترتب عن زيادة حجم الإنفاق النقدي وارتفاع الأسعار بسبب ضعف الجانب الاجتماعي.
- تزايد عدد السكان، وقلة عرض المنتجات الغذائية وضعف إمكانيات التصدير للمنتجات الوطنية التي بإمكانها توفير حصيلة من العملة الصعبة.

([1]) **شيحة** مصطفى رشدي، **التحليل النقدي والمصرفي**، مرجع سابق ذكره، ص 201.

([2]) **HARRIS** Neil, op.cit, P. 286.

([3]) **شيحة** مصطفى رشدي، **التحليل النقدي والمصرفي**، مرجع سابق ذكره، 1985، ص 201.

([4]) المرجع السابق، ص 201.

– انتهاج سبيل تمويل الإنفاق العام بواسطة أسلوب عجز الموازنة أو أسلوب الإصدار النقدي الجديد نظراً لضعف الجهاز الإنتاجي وانخفاض كفاءته.

7- 2- التضخّم المستورد Imported Inflation:

يظهر هذا النوع من التضخّم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة. ويعرّف على أنَّه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السّلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج. وهذا يعني أنَّ الدول تستورد مجموعة من السّلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الأسعار، وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار. فالدّول الصغيرة المنفتحة على العالم لا يمكن أن يكون لها أي دور ملموس في تحديد أسعار السّلع التي تستوردها، فهي مستهلك صغير، ولا تستطيع أن تؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره. ومن هنا تستورد هذه الدول التضخّم كما هو من العالم الخارجي. وهنا لابد من التفريق بين تضخم التكاليف والتضخّم المستورد، حيث يخلط بعضهم بين التضخّم الناشئ عن استيراد مواد أولية أو عناصر إنتاج بأسعار متضخمة، ممَّا يؤدّي إلى رفع أسعار المواد التي تستخدم في إنتاجها، وهذا الوضع ضمن تضخم التكاليف وليس ضمن التضخّم المستورد، ذلك أنَّ الأخير يطلق على ارتفاع السّلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، أي التي سيتم استخدامها مباشرة من قبل المستهلك بمجرد استهلاكها، وهذا هو الحال عندما تستورد الدولة مثلاً الملابس الجاهزة والأطعمة والأحذية وغيرها بأسعار مرتفعة ومتضخمة.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنَّه بالإضافة إلى تلك الأنواع من التضخّم فهناك أنوع أخرى من التضخّم مثل التضخّم الناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى من قبل قوى خارجية، كما حصل لكوبا والعراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي ممَّا يؤدّي إلى ارتفاع معدلات التضخّم، وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة.[2]

– ثالثاً: أسباب التضخّم:

تتحصل أسباب التضخّم فيما يلي:

1- زيادة التدفق الاستهلاكي والاستثماري:

يحدث هذا التضخّم عندما يكون الطلب الكلي على السّلع والخدمات متجاوزاً العرض الكلي لها (زيادة الطلب الكلي وانخفاض العرض الكلي). ويرجع هذا التحليل إلى الاقتصادي

---

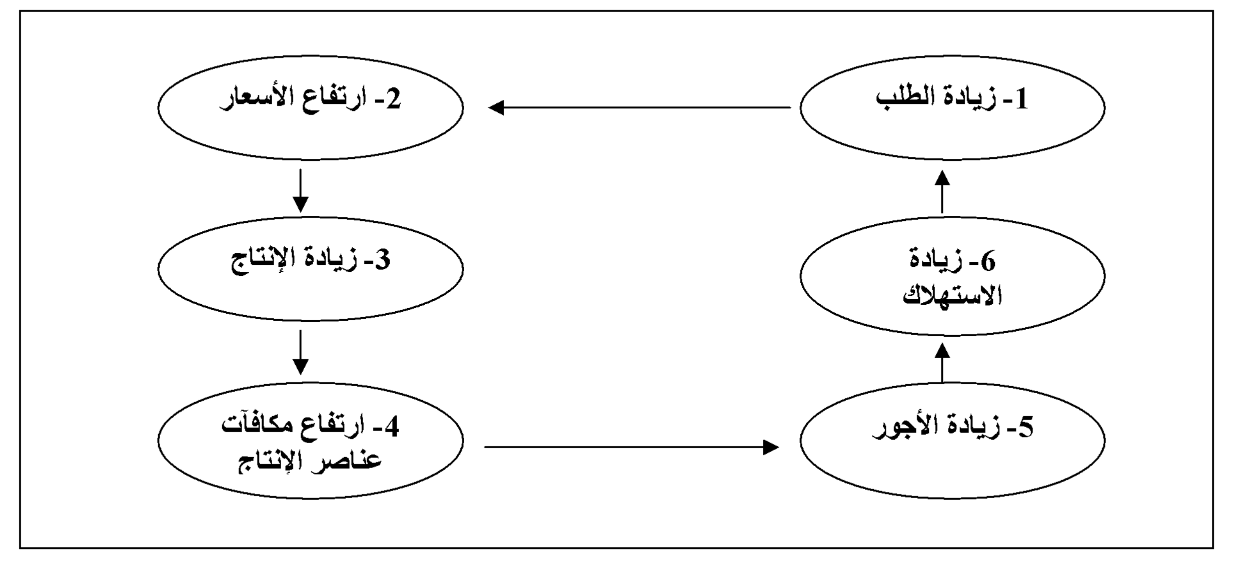
(1) **شيحة** مصطفى رشدي، **التحليل النقدي والمصرفي**، مرجع سابق ذكره، ص 201.

(2) **البازعي** حمد سليمان، **الانتقال الدولي للتضخم**، مجلة الإدارة العامة، العدد الأول، الرياض/ السعودية، 1997، ص 91.

السويدي فيكسل والاقتصادي الانجليزي كينز، وذلك عند محاولتهم صياغة النّظرية الكمية. وبذلك فإنَّ التضخّم يحدث عندما تزداد هذه الكمية، ويتوقف عندما تحد هذه الكمية. ويكون معدّل ارتفاع الأسعار دائماً متكافئاً مع معدّل التغيير في كمية النقود. [1]وقد قدم كينز صورة التضخّم من خلال الطلب الذي يأخذ شكل حلقة حلزونية، فزيادة الطلب الكلي على السّلع والخدمات، أي حدوث فائض نقدي أكبر من العرض، سيؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار. وهذه الزيادة في الأسعار ستدفع المشروعات إلى زيادة الإنتاج بحثاً عن زيادة الأرباح. وزيادة الإنتاج تعني زيادة الطلب الكلي على عناصر الإنتاج، وخاصة عنصر العمل، ومن ثم زيادة معدلات الأجور، أي زيادة القوة الشرائية لجميع عناصر الإنتاج، وخاصة العمل، وبالتالي الاستهلاك. وهذا بدوره يؤدّي إلى زيادة الطلب مرة أخرى، وبالتالي زيادة جديدة في الأسعار ... وهكذا. والشكل رقم (14) يوضح ذلك:[٢]

الشكل رقم (14)

التضخّم الناجم عن زيادة التدفق الاستهلاكي والاستثماري



- **المصدر:** الباحث.

ومن ثم فزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل تتمثل في ظهور بوادر تضخمية في مستويات الأسعار، ممَّا يفسح المجال للنظريات المتعلقة بالتوازن في تحديد العوامل والضوابط في جهاز الأسعار والتحكم في حركات الأسعار.

فالنظريات المتعلقة بالتوازن تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل أو قريباً منه، ويتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض

([1]) **شيحة** مصطفى رشدي، **التحليل النقدي والمصرفي**، مرجع سابق ذكره، ص 583.

([2]) **سوزي** ناشد عدلي، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات حلب الحقوقية، سورية، ص 131.

الكلي. وعند ذلك المستوى يكون التضخّم ثمرة تلك الزيادة، فالزيادة في الإنفاق الكلي لم تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة، فأصبحت المشكلة في الهوة ما بين فائض زائد في الطلب النقدي يطارد فيضاً متناقصاً من المنتجات والسلع والخدمات بقيت على حالها دون مجاراة لزيادة مماثلة للطلب النقدي الكلي عليها، هذا إن لم تنقص أو تتجه للانخفاض والنقصان.[١]

2- الارتفاع في معدلات الأجور:

لا شك أنَّ الارتفاع المتزايد والمستمر في معدلات الأجور أصبح يلعب دوره في مجال الحركات والتطورات الاقتصادية، وخاصة من حيث ارتفاع مستويات المعيشة بوصفه أثراً للزيادات في معدلات الإنفاق العام، وما يقابله من نقص في المعروض السلعي والإنتاجي، ممَّا يترتب عليه اختلال في مستويات التوازن في الاقتصاد تتمثل في ظهور فجوة ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وهذا ما يؤدّي إلى حدوث ظاهرة التضخّم.[٢]

فقد يحدث أحياناً ارتفاع ملموس في أسعار السّلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام (تضخم التكاليف) وارتفاع الأجور بصفة خاصة. والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها.[٣] وهذا لأنَّ كل زيادة في الأجور في حالة ثبات إنتاجية العمل تؤدي إلى زيادة التكلفة الوحدوية للإنتاج، وبالتالي إلى ارتفاع سعر البيع. وفي حالة ما إذا كان من غير الممكن رفع سعر البيع فإنَّ أرباح أصحاب المؤسسات سوف تنخفض، ويؤدي هذا بدوره إلى انخفاض الاستثمار الصافي. وفي الأنظمة الاشتراكية تعوض الزيادات في الأجور على شكل إعانات للمحافظة على الأسعار. ولكن ليس من الضروري أن تؤدي الزيادة في الأجور بصفة عامة إلى زيادة التكاليف، إذ تستثنى الحالة التي يقابل ذلك زيادة في الكفاية الإنتاجية لعنصر العمل. وفي الواقع يحتمل أن تكون الزيادات في الأجور نتيجة لقوة نقابات العمال في المساومة الجماعية، حالة ظهور نقصان في عرض العمل وفائض في مناصب الشغل، فتستطيع بالضغط على الحكومة للرفع من أجور عمالها.[٤]

([1]) **زهران** حمدية ، **مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية**، دار النهضة، 1971، ص 316.

([2]) **عناية** غازي حسين، **التضخّم المالي**، مرجع سابق ذكره، ص 98.

([3]) **خريس** جمال .... [وآخرون]، **النقود والبنوك**، ط 1، دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 2002، ص 129.

([4]) **أحمد** هني، **دروس في التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990 ، ص 81.

- رابعاً: مؤشرات قياس التضخّم:

1- معيار الاستقرار النقدي:

يستند هذا المعيار إلى منطق النّظرية الكمية النيو كلاسيكية التي تدخل في اعتبارها إمكانية تغيير كل من الدّخل أو النّاتج القومي، وأيضاً إمكانية تغيير الطلب على النّقود أو سرعة دورانها. ذلك أنَّ ميلتون فريدمان MILTON FRIEDMAN يرى بأنَّ الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في النّاتج القومي الحقيقي، تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع. ويتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السّلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السّلع والخدمات المعروضة، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي.[١]

وطبقاً لهذه النّظرية، فإنَّ الاستقرار النّقدي يتحقّق عموماً إذا تعادل معدّل التّغير في كمية النقود $\frac{\Delta M}{M}$ مع معدّل التغيّر في إجمالي النّاتج القومي $\frac{\Delta Y}{Y}$، وهنا يصبح الفرق بينهما معادلاً للصّفر.[٢]

ويمكن توضيح هذا المعيار بالعلاقة الرياضية التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث: B: معـــامل الاستقرار النقدي.

$\frac{\Delta M}{M}$: نسبة التّغير في الكتلة النقدية وعادة ما يعبر عنه بـــ: M2.

$\frac{\Delta Y}{Y}$: نسبة التّغير في النّاتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة.

- إذا كان $B = 0$ فإنّ هذا يعني أنّ القوة الشرائية مساوية لحجم السّلع والخدمات المنتجة، أي أن هناك استقراراً نقدياُ.

- إذا كان $B > 0$ فإنّ هذا يعني وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السّلع والخدمات المنتجة.

- إذا كان $B < 0$ فإنّ هذا يعني وجود نقص في القوة الشرائية مقارنة بالسّلع والخدمات، وهو ما يؤدّي إلى ارتفاع الأسعار.

([1]) **زكي** رمزي، **مشكلة التضخّم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة/ مصر، 1980، ص 135.

([2]) **عزلان** محمد عزت، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، بيروت/ لبنان، 2002، ص 315.

2- معيار الإفراط النقدي:

ويعبر هذا المعيار عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم. ويستند هذا المعيار إلى النّظرية المعاصرة في كمية النقود، التي ترى أنَّ التّغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغيِّر الاستراتيجي في إحداث التّغير في مستوى الأسعار،[1] وهو ما يمكن من تحديد حجم الإفراط النّقدي المتولّد من التضخّم.

ويعبّر عن ذلك بالعلاقة الرياضية التالية:[2]

$$\lambda = \frac{M}{Y}$$

حيث أنَّ:

λ: متوسط نصيب الوحدة من النّاتج الوطني الإجمالي الحقيقي من كتلة النقود.

M: كميـــة النقود.

Y: النّاتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة ويساوي:[3]

$$\frac{\textbf{النّاتج الوطني الإجمالي بسعر السوق}}{\textbf{الرّقم القياسي للأسعار}} \times 100$$

3- المعيار الضمني:

يعد المعيار الضمني مؤشّراً ذا دلالة مهمّة لقياس التّغيّرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، ويعتبر دليلاً على وجود الاتجاهات التضخّمية في الاقتصاد الوطني. ويتم الحصول على هذا المعيار بقسمة الدّخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على الدّخل القومي الإجمالي بالأسعار الثّابتة في نفس السّنة مضروباً في 100. وترجع أهميَّة هذا الرّقم إلى أنّه يشمل جميع أسعار السّلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي، سواء أكانت استهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية، كما أنَّه يضم أسعار الجملة وأسعار التّجزئة على السّواء[4].

ممَّا سبق يمكن التعبير عن هذا المؤشّر رياضياً كما يلي:

$$\frac{\textbf{الدّخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية}}{\textbf{الدّخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة}} \times 100$$

([1]) المرجع السابق، ص 316.

([2]) المرجع السابق، ص 316.

([3]) المرجع السابق، ص 316.

([4]) **سليمان** مجدي عبد الفتاح، **علاج التضخّم والركود الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق ذكره، ص 56.

4- معيار فائض الطلب الكلي:

تقاس الفجوة التضخّمية Inflationary Gap وفقاً لمعيار فائض الطلب الكلي من خلال الفرق بين الطلب الكلي محسوباً بالأسعار الجارية والعرض الحقيقي محسوباً بالأسعار الثابتة.[1] أي أن الفجوة التضخّمية تعبر عن الاختلال الحاصل بين نمو كمية النقود ونمو النّاتج الحقيقي من السّلع والخدمات في الاقتصاد في شكل فائض طلب Excess Demand يتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي على السّلع والخدمات في المجتمع عن النّاتج القومي الحقيقي، ممَّا يدفع بمستويات الأسعار المحلية إلى أعلى. ويستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخّمية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعَّال في تحديد مستويات الأسعار التي تضمنتها أفكار النّظرية العامة للاقتصادي كينز، والتي ترى أنَّ كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السّلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي منها نتيجة بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، تمثل حالة من التضخّم، تدفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

ويمكن صياغة فائض الطلب الكلي وفقًا للمعادلة التالية:

$$Dx = (Cp+Cg+I+E) - y \quad ....(1)$$

حيث أنَّ:

Dx: تمثل إجمالي فائض الطلب الكلي.

Cp: تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg: تمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I: تمثل الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية.

E: تمثل الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية.

Y: تمثل النّاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وتبين المعادلة السّابقة أنَّه في حالة ما إذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على النّاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإنَّ الفرق بينهما يتمثل في إجمالي فائض الطلب، والذي ينعكس في صورة ارتفاع في مستويات أسعار السّلع والخدمات المنتجة .إلاَّ أنَّ جزءاً من إجمالي فائض الطلب يمكن إشباعه عن طريق التوسع في الواردات والذي يؤدّي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، أما الجزء المتبقي من إجمالي فائض الطلب والذي لم يتم

([1]) **الروابي** نبيل، **نظرية التضخّم**، ط 2، مؤسسة الثقافة العربية، الإسكندرية/ مصر، 1984، ص 243.

تعرّف الفجوة التضخّمية بأنَّها وضع يتميز بزيادة مستوى الدّخل أو النّاتج القومي الحقيقي الفعلي عن مستوى أقصى ناتج قومي حقيقي ممكن.

إشباعه عن طريق الواردات، والذي يعبر عنه بصافي فائض الطلب فإنه يمثل ضغطًا تضخمياً يدفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع. ويمكن توضيح صافي فائض الطلب بالمعادلة التالية:[1]

$$Dx_n = (Dx - F) \text{ .... } (2)$$

حيث أنَّ:

Dx_n: تمثل صافي فائض الطلب.

Dx: تمثل إجمالي فائض الطلب.

F: تمثل عجز الميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات).

وبإعطاء مجموع الإنفاق القومي الرمز A فإنَّه يمكن صياغة المعادلتين (1) و (2) في المعادلة (3) والتي تعبر عن صافي فائض الطلب:

$$Dx_n = (A + X) - (Y + M) \text{ ....} (3)$$

حيث X تمثل الصادرات و M تمثل الواردات.

- خامساً- تطور التضخّم في سورية:

تعد ظاهرة التضخّم إحدى ابرز المشكلات التي يواجهها الاقتصاد السوري، وتتجلى هذه الظّاهرة في الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار كونه المعيار الأساسي لوجود التضخّم في سورية.

فقد شكلت مشكلة التضخّم تحدياً كبيراً للسياسات الاقتصادية الكلية السورية باعتباره يحمل آثاراً اقتصادية سلبية على الشرائح الاقتصادية، وبالتالي فهو يهدد أية مكاسب يمكن الحصول عليها من خلال تحقيق النمو الاقتصادي.

- تطور الرقم القياسي لمؤشر أسعار المستهلكين في سورية Consumer Price Index (CPI):

يعرَّف الرّقم القياسي لأسعار المستهلكين بأنَّه مقياس لمتوسط التّغير الذي يطرأ على اسعار مجموعة من السّلع لاستهلاكية والخدمات الاستهلاكية بمرور الزمن. أو هو مقياس للكلفة الإجمالية من السّلع والخدمات المشتراة من قِبل المستهلك المثالي Typical Consumer والذي يحسب من المعادلة التالية:

$$I = \frac{\sum p_n q_n}{\sum p_o q_o} \times 100$$

حيث أنَّ:

([1]) **زكي** رمزي، **مشكلة التضخّم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء**، مرجع سابق ذكره، ص 159- 160.

P_n، أسعار السلع في سنة المقارنة.

P_0، أسعار السلع في سنة الأساس.

q_n: كميات السلع في سنة المقارنة.

q_0: كميات السلع في سنة الأساس.

ويعد هذا المؤشّر من أكثر الأرقام القياسية استخداماً، وذلك باعتباره من أكثر المؤشرات التي تعكس الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية، ويصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقد.[1] حيث يضم في تركيبه غالبية السّلع التي يستهلكها المواطنون (الأمر الذي يعاب عليه ذلك حيث يتضمن الضرائب التي تختلف نسبتها من دولة لأخرى). بالإضافة إلى ذلك يستخدم هذا المؤشّر لتحديد تكلفة المعيشة Cost of Living حيث كان يسمى سابقاً بمؤشر كلفة المعيشة.

وعلى الرغم من أن مؤشر أسعار المستهلكين لا يعبر عن التّغيّرات الفعلية الحادثة في المستوى العام للأسعار، إلاَّ أنَّ عدم توفر مؤشر بديل وعدم وجود قاعدة بيانات يجعل من هذا المؤشّر أفضل البدائل المتاحة في الوقت الحالي، إلى أن يتم توفير مؤشر بديل يعبر عن الحركة الفعلية في الأسعار.[2]

والجدول رقم (27) يبين تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في سورية:

الجدول رقم (27)

تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في سورية

1995= 100

السنة	الرّقم القياسي	السنة	الرّقم القياسي
1995	100	**2002**	110.5882
1996	92.94118	**2003**	115.8824
1997	111.1765	**2004**	121.1765
1998	110	**2005**	130.5882
1999	108.2353	**2006**	143.5294
2000	107.6471	**2007**	150
2001	108.2353	**2008**	160.8824

- **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء**، أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

---

(1) **الجلال** أحمد محمد صالح، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخّم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990- 2003)**، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 89.

(2) **مجلس الوزراء المصري، أثر التّغير في سعر الصرف على معدّل التضخّم في مصر (Pass-Through Effect)**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (الإدارة العامة للتحليل الاقتصادي)، القاهرة، كانون الثاني/2004، ص15.

وبتحليل أرقام الجدول السابق يلاحظ ما يلي:

- لقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال فترة الدراسة من 100 نقطة عام 1995 إلى 160.8824 نقطة عام 2008 أي بزيادة قدرها 60.8824 نقطة وهذا يدل على الارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار في سورية.

- **تطور الرقم القياسي لمؤشر أسعار الجملة في سورية (Whole Sale Price (WPI:**

يعتبر مؤشر أسعار الجملة أوسع من مؤشر أسعار المستهلكين من حيث احتوائه على السّلع والخدمات. إلاَّ أنَّ أهم انتقاد موجه إليه هو أنَّه يحتوي على الكثير من السّلع التجارية المتجانسة Similar in Nature التي لها نفس السعر عندما يتم تقييمها بعملة واحدة. لذلك لا بد من الإشارة إلى أنَّ التّغيّرات في سعر الصرف الحقيقي باستخدام مؤشر أسعار الجملة لا يمثل التّغير في تنافسية الدّولة بما فيه الكفاية.[1]

والجدول رقم (28) يبين تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة في سورية:

الجدول رقم (28)

تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة في سورية

1995= 100

السنة	الرّقم القياسي	السنة	الرّقم القياسي
1995	100	**2002**	98.7871
1996	107.0968	**2003**	103.6774
1997	105.8065	**2004**	104.6516
1998	105.1613	**2005**	107.5871
1999	103.2258	**2006**	107.5871
2000	96.77419	**2007**	115.4129
2001	93.87097	**2008**	118.2258

- **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء،** أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

وبتحليل أرقام الجدول السابق يلاحظ ما يلي:

- لقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة في سورية من 100 نقطة عام 1995 إلى 107.0968 نقطة عام 1996 ثم انخفض بشكل تدريجي إلى 93.87097 نقطة عام 2001 (فترة الكساد أو ما يسمى التضخم السلبي في الاقتصاد السوري)، ثم ارتفع من 98.7871 نقطة عام 2002 إلى 118.2258 عام 2008.

([1]) **KIPICI** Ahmet N, op.cit, P.3.

1- أسباب التضخّم في الاقتصاد السوري:

للتضخم أسباب كثيرة منها ما هو نقدي كزيادة الإصدار النقدي، وسرعة التداول النقدي، وتوسع المصارف في الإقراض، ومنه ما هو هيكلي Structural كعدم التوازن بين العرض والطلب، ومنه ما هو مرتبط بالتكاليف Costs.[١]

إنّ أسباب التضخّم في الاقتصاد السوري كثيرة ويمكن إرجاعها إلى الأسباب الأساسية التالية:

1- 1- فائض عرض النقود:

وفقاً لتحليل المدرسة النقدية للتضخم فإنّ التضخّم هو ظاهرة نقدية بحتة سببها عوامل نقدية صرفة وأثرها المباشر هو الارتفاعات التضخّمية للأسعار. وتقتضي معالجتها التأثير على العوامل النقدية بالحد من التوسع في الإصدار النقدي، وتقليل الحجم المتداول من النقد في الأسواق، ومن ثم إيقاف العوامل النقدية الحافزة للطلب الكلي على الارتفاع. [٢]

كما ترى مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان MILTON FRIEDMAN أنّ مصدر التّضخّم هو الإفراط في الإصدار النقدي، أو بعبارة أخرى نمو النّقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج.[٣]

وفيما يتعلق بهذا الفرض يلاحظ زيادة عرض النقود أو السيولة المحلية M2 في الاقتصاد السوري خلال فترة الدّراسة من 337022 مليون ل. س عام 1995 إلى 1984623 مليون ل. س عام 2008 بزيادة إجمالية قدرها 1647601 مليون ل. س وبمقدار 5.888 ضعفاً.[٤] كما يلاحظ أنّ المتوسط الهندسي لمعدل النمو قد بلغ خلال فترة الدراسة 12.87904% وذلك كما توضحه بيانات الجدول رقم (29):

([1]) **BEETSMA** Roel M. W. J, **Reconciling Stability and Growth, Smart pact and Structural Reforms**, IMF, Washington, United States of America, 2004, P. 452.

([2]) **عناية** غازي حسين، **التضخّم المالي**، مرجع سابق ذكره، ص 50- 51.

([3]) **عزلان** محمد عزت، **اقتصاديات النقود والمصارف**، مرجع سابق ذكره، ص 301.

([4]) مكونات الكتلة النقدية M2 في سورية هي: النقد بالتداول+ الودائع تحت الطلب+ الودائع لأجل+ ودائع التوفير+ الودائع بالقطع الأجنبي+ تأمينات لقاء عمليات الاستيراد وأعمال أخرى+ شهادات الاستثمار+ الودائع الحكومية.

الجدول رقم (29)

عرض النقود في سورية خلال فترة الدّراسة (1995 -2008)

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	عرض النقود M2	معدل النمو %
1995	337022	-
1996	372261	10.45599
1997	408388	9.70475
1998	470239	15.14516
1999	531643	13.05804
2000	643153	20.9746
2001	797642	24.02057
2002	955339	19.7704
2003	1007723	5.483289
2004	1357723	34.73177
2005	1519039	11.88136
2006	1581824	4.133205
2007	1757028	11.07607
2008	1984623	12.95341
الوسط الهندسي	–	**12.87904**

- **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء،** أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

إنَّ الهدف الأساسي من زيادة عرض النقود في سورية هو تمويل عجز الموازنة حيث تعاني الموازنة السورية العجز Defect منذ فترة طويلة من الزمن ويعود السبب في زيادة العجز إلى العناصر التالية:[1]

1- التوسع في الخدمات الاجتماعية شبه المجانية والتي تتركز في قطاع الصحة والتعليم والرياضة والثقافة والخدمات الإدارية والقضاء وحماية البيئة وغيرها.

2- التوسع في تشغيل الأيدي العاملة حيث اعتبرت سورية مؤشر التشغيل عاملاً أساسياً للقيام بالمشروعات العامة أو الخدمات الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة العاملين في الدولة إلى مضاعفة الحجم الحقيقي للأعمال بحوالي أربعة أضعاف.

3- التطور في خدمات الأمن والدفاع.

4- الإعانات الزراعية: حيث تقوم الحكومة بتقديم إعانات للمزارعين بهدف زيادة الإنتاج ممّا يشكل ذلك عنصر ضغط على الموازنة وتسهم في زيادة العجز السنوي في الموازنة العامة.

([1]) **الحامض** خالد و**حسن** صبري، **التضخّم (أسبابه وآثاره في سورية)**، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد 43، حلب/ سورية، 2006، ص 98 -97.

والجدول رقم (30) يبين تطور عجز الموازنة العامة في سورية خلال فترة الدّراسة (1995 -2008):

الجدول رقم (30)

تطور عجز الموازنة العامة في سورية خلال فترة الدّراسة (1995 -2008)

السنوات	إجمالي الإنفاق العام	معدّل نمو الإنفاق العام %	عمليات صندوق تثبيت الأسعار	إجمالي الإيرادات العامة	معدّل نمو الإيرادات العامة	عجز الموازنة العامة %	النّاتج المحلي الإجمالي حسب باب الإنفاق	عجز الموازنة العامة/ النّاتج %
1998	200900	-	-21400	204300	-	-18000	790444	-2.2772
1999	202801	0.946242	-23256	216839	6.137543	-9218	819092	-1.12539
2000	246194	21.39684	-18591	245574	13.25177	-19211	903944	-2.12524
2001	274831	11.63188	-13361	305286	24.31528	17094	954137	1.791567
2002	314050	14.27022	-	301658	-1.18839	-12392	1016520	-1.21906
2003	353651	12.60978	-	320939	6.391675	-32712	1067265	-3.06503
2004	405145	14.56068	-	342465	6.707194	-62680	1263140	-4.96224
2005	431402	6.48089	-	356290	4.036909	-75112	1493766	-5.02836
2006	493700	14.44082	-	434865	22.05366	-58835	1698480	-3.46398
2007	520531	5.434677	-	458571	5.451347	-61960	2019810	-3.06762
2008	548394	5.352803	-	490904	7.050817	-57490	2291529	-2.50881
الوسط الحسابي	-	8.366239851	-	-	7.140909282	-	-	-

– تمَّ استبعاد البيانات المتعلقة بالفترة من 1995 -1998 لأنَّها كانت عمليات تقديرية في الموازنة العامة وليس عمليات منفذة في الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات).

– بعد عام 2001 تمَّ تضمين عمليات صندوق الأسعار في إجمالي النفقات العامة مع النفقات الجارية.

– **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء،** أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1998 -2008).

يلاحظ من الجدول السابق تطور النفقات العامة والإيرادات العامة في الموازنة السورية حيث ارتفعت النفقات العامة الفعلية من 2009900 مليون ليرة سورية عام 1998 إلى 548394 مليون ليرة سورية عام 2008، محققة بذلك معدّل نمو وسطي سنوي قدره 8.366239851%. في حين أنَّ الإيرادات العامة الفعلية ارتفعت من 204300 مليون ليرة سورية إلى 490904 مليون ليرة سورية عام 2008، وبمتوسط معدّل نمو قدره 7.140909282%. كما أنَّ عجز الموازنة العامة ارتفع بشكل تدريجي من18000 مليون ليرة سورية، أي ما نسبته 2.2772% من النّاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 1998، ليصل إلى أعلى مستوى له في عام 2005 حيث بلغ 75112 مليون ليرة سورية، أي ما نسبته 5.02836% من النّاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ليعود وينخفض إلى 57490 مليون ليرة سورية، وما نسبته 2.50881% من النّاتج عام 2008.

1- 2- عجز الميزان التجاري السوري:

تعتبر الواردات واحدة من أهم القنوات الخارجية المؤثرة في المستوى العام للأسعار في جميع الدول النامية والناشئة. وذلك لأنَّ الاستيراد لا يعني استيراد كمية من السّلع فحسب وإنَّما يعني استيراد الزيادة في أسعار تلك السّلع أيضاً. ويتوقف مدى تأثر الواردات في مستوى الأسعار المحلية على عاملين: الأول هيكل الواردات (سلع رأسمالية، ومواد أولية، وسلع استهلاكية). والثاني التقلبات المتعلقة بسعر الصرف. فعندما ترتفع أسعار السّلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فإنَّها تؤثر في مستوى تكاليف الإنتاج القومي ممَّا يؤدّي إلى ارتفاع الأسعار المحلية. أما ارتفاع أسعار السّلع الاستهلاكية المستوردة فإنَّه يؤثر بشكل مباشر في مستوى الأسعار التي تباع بها تلك السّلع في الأسواق المحلية. وبالنسبة لأسعار الصرف فإنَّ لتقلباتها دوراً كبيراً في إحداث التضخّم. إذ أنَّ التدني الحاصل في القوة الشرائية للعملة المحلية يؤدّي إلى ارتفاع أسعار الصرف الأجنبي ممَّا يرفع تكلفة جميع السّلع المستوردة، ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار.[1]

والجدول رقم (31) يبين الفائض أو العجز في الميزان التجاري السوري:

الجدول رقم (31)

الفائض أو العجز في الميزان التجاري السوري خلال فترة الدّراسة (1995 -2008)

السنوات	الصادرات السورية السلعية والنفطية حسب التصنيف الدولي المعدل (مليون ل. س)	الواردات السورية حسب التصنيف الدولي المعدل (مليون ل. س)	الفائض أو العجز في الميزان التجاري (مليون ل. س)
1995	44562	52856.0	-8294
1996	44887	60385.4	-15498.4
1997	43953	45210.7	-1257.7
1998	32443	43725	-11282
1999	38880	43010	-4130
2000	216190	187535	28655
2001	243149	220744	22405
2002	301553	235754	65799
2003	265039	236768	28271
2004	346166	389006	-42840
2005	424300	502368	-78068
2006	505012	531324	-26312
2007	579034	684557	-105523
2008	707798	839419	-131621

- **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء**، أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

([1]) **محبك** محمد ظافر **والناشد** محمد، **التضخّم في الاقتصاد السوري (أسبابه، ونتائجه)**، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد 11، منشورات جامعة حلب، 1988، ص 50.

وبمقارنة الجدولين السابقين يلاحظ التزامن في حركة العجزين (عجز الموازنة العامة، وعجز الميزان التجاري) وبخاصة في الفترة 2004 -2008، وهذا ما يُعرف بالعجز التوأمي Twin Deficit.[١]

وتجدر الإشارة إلى أنَّ التضخم في سورية كان وما يزال موجوداً لأسباب موضوعية أخرى لا تتصل بالجانب النقدي إلى حدٍ ما، بالرغم من أنَّها تكتسب الطابع النقدي في المحصلة. من هذه الأسباب عوامل ترتبط بالظروف المناخية والإنتاج الزراعي ووجود حلقات وسيطة بين المنتجين والمستهلكين، بالإضافة إلى التهريب والهدر والتخلف والفساد الإداري الذي يزيد من كلف الأعمال والمشاريع وعدم وجود بنى اقتصادية متطورة.[٢]

وبذلك يلاحظ إنَّ ظاهرة التضخّم في سورية قد برزت نتيجة العديد من الأسباب منها أسباب نقدية كعجز الموازنة وسرعة التداول النقدي، ومنها اقتصادية كتعدد أسعار الصرف

([1]) انطلاقاً من معادلة النّاتج المحلي الإجمالي:

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

ومن معادلة الدّخل القومي:

$$GDP = C + S + T$$

حيث أنَّ:

GDP: النّاتج المحلي الإجمالي وهو نفسه الدّخل القومي. C : الإنفاق الاستهلاكي. I: الإنفاق الاستثماري.

G: الإنفاق الحكومي. X: الصادرات. M: الواردات. S: الادخار. T: الضرائب.

وبالمساواة بين المعادلتين السابقتين يلاحظ:

$$C + I + G + (X - M) = C + S + T$$

بالتالي:

$$(T - G) = (I - S) + (X - M)$$

حيث أنَّ:

$(T - G)$: عجز الموازنة العامة.

$(I - S)$: عجز الموارد المحلية (الفرق بين الاستثمار والادخار).

$(X - M)$: عجز الميزان التجاري.

وبالتالي فأنَّ أي زيادة في عجز الموازنة العامة في ظل التوازن بين الادخار والاستثمار ستؤدي إلى زيادة في عجز الميزان التجاري.

انظر:

- **SALEH** A., **The Budget Deficit And Economic Performance A Survey**, economic working papers series, wp 03-12, University of Wollongong , Australia, 2003, P.12.

([2]) **نجمة** إلياس، **المسألة الاقتصادية في القطر العربي السوري**، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005/3/1.

ومنها ما هي مرتبطة بالظروف المناخية الإنتاج الزراعي ومنها حتى اجتماعية كالعادات الاستهلاكية.[1]

3- طرق قياس التضخّم في سورية:

يمكن قياس التضخّم في الاقتصاد السوري وفق الإحصاءات النقدية كما يلي:

3- 1- معدّل الضغط التضخّمي:

ينتج هذا المعدل من خلال طرح معدّل نمو النّاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من معدّل نمو الكتلة النقدية M2.[2] وهو يدل على قصور العرض السلعي والخدمي عن العرض النقدي. وذلك كما يوضحه الجدول رقم (32):

الجدول رقم (32)

معدّل الضغط التضخّمي في سورية خلال فترة الدّراسة (1995 -2008)

السنوات	النّاتج المحلي الإجمالي بأسعار 1995 الثابتة	معدّل التّغير المئوي	العرض النقدي	معدّل التّغير المئوي	معدّل الضغط التضخّمي
1995	570975	5.750015	337022	0.393804	-5.35621
1996	612896	7.342003	372261	10.45599	3.113987
1997	628148	2.488514	408388	9.70475	7.216236
1998	675888	7.60012	470239	15.14516	7.54504
1999	663688	-1.80503	531643	13.05804	14.86307
2000	658130.057	-0.83743	643153	20.9746	21.81203
2001	691840.964	5.122226	797642	24.02057	18.89834
2002	732748.073	5.912791	955339	19.7704	13.85761
2003	740893.674	1.111651	1007723	5.483289	4.371638
2004	790672.995	6.718821	1357723	34.73266	28.01384
2005	838340.196	6.028687	1519039	11.88062	5.851933
2006	881934.597	5.200085	1581824	4.133205	-1.06688
2007	937749.583	6.328699	1757028	11.07607	4.747371
2008	1032995.89	10.1569	1984623	12.95341	2.79651
الوسط الحسابي					**9.047465**

- **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء**، أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

---

(1) بالنسبة إلى العادات الاستهلاكية فإنّ زيادة الثروة وتراكمها لدى طبقة الملاكين يؤدّي إلى تغير العادات الاستهلاكية لدى هذه الطبقة حيث تتوجه استثمارات هذه الطبقة إلى بناء القصور والفيلات الضخمة واقتناء السيارات الفاخرة، والقيام برحلات سياحية وترفيهية إلى الدول الأوربية وتغير نمط اللباس والغذاء والاعتماد على السّلع الغذائية المستوردة وبشكل خاص السّلع الكمالية بمختلف أنواعها. انظر:

الحامض خالد و**حسن** صبري، **التضخّم (أسبابه وآثاره في سورية)**، مرجع سابق ذكره، ص 114.

(2) تتفق اغلب المدارس الاقتصادية على أنّ العرض النقدي الواسع M2 يتألف من الكتلة النقدية M1 والودائع الآجلة والادخارية لدى المصارف، وودائع صناديق التوفير، والودائع الادخارية بإخطار لدى المصرف التجاري. ويتألف الكتلة النقدية M1 من النقود الورقية والمعدنية المصدرة (خارج المصرف المركزي)، والودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، والودائع الجارية بالشيكات. انظر:

- **SLOMON** John, **Essential of Economic**, Financial Time, 2001, P.355.

من الجدول السابق يلاحظ ما يلي:

– هناك تأرجح بين الزيادة والنقصان في معدلات التّغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ما بين عام وآخر.

– بالمثل يوجد التأرجح أيضاً بين الزيادة والنقصان في معدلات التّغير النسبي للعرض النقدي في الأعوام ذاتها. فالإجراءات التي اعتمدت للحد من التضخّم، بالإضافة إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية، كانت السبب وراء انخفاض معدّل الزيادة في العرض النقدي في فترة أوائل التسعينات من القرن العشرين بالإضافة إلى سياسة الدولة الهادفة إلى معالجة العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة، وذلك بتقييد التسليف والرواتب والأجور من جهة، وترشيد الإنفاق العام، وزيادة الودائع الحكومية من جهة أخرى. أما ارتفاع معدّل نمو العرض النقدي بعد ذلك فكان نتيجة لزيادة حصيلة الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج الزراعي نتيجة لتحسن الظروف المناخية، ومن ثم تحسن الوضع الاقتصادي في القطر بشكل عام.[١] كما يعود سبب الزيادة الهائلة في الكتلة النقدية لتزايد مديونية الدولة لتغطية عجوزات الموازنة العامة، وعجوزات الدعم التمويني التي لا تظهر في اعتمادات الموازنة العامة، وعجوزات الشركات المتخصصة بشراء المحاصيل الزراعية الرئيسية، وتمويل هذه العجوزات الأخيرة من النظام المصرفي، ثم تقوم الدولة بتغطيته عن طريق إصدارها أسناد توضع في التغطية النقدية." [٢]

– بلغ معدّل الضغط التضخّمي وسطياً خلال الفترة المدروسة 9.047465% من إجمالي العرض السلعي والخدمي. وهنا يثبت لنا فرض الاقتصادي الشهير **(ميلتون فريدمان MILTON FRIEDMAN)**: "أنّه عندما يكون معدّل نمو الكتلة النقدية مرتفعاً في دولة ما، ولفترة طويلة نسبياً، فإنَّ معدّل التضخّم سيكون مرتفعاً. فازدياد الطلب على الاقتراض المباشر من المصرف المركزي لتمويل عجز الموازنة العامة، ينعكس بارتفاع معدّل نمو عرض النقود، الأمر الذي يرفع معدّل التضخّم إلى مستويات عالية، قد تفوق إمكانيات الاقتصاد الوطني".[٣]

([1]) **الخليل** فادي ... [وآخرون]، **الأسباب الداخلية في تعديل السياسة النقدية في سورية**، مجلة بحوث جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد 3، المجلد 28، اللاذقية، سورية، 2006، ص 144.

([2]) **العظمة** عرفان، **السياسة النقدية في سورية**، ورقة عمل قدمت إلى ندوة البنك الإسلامي للتنمية حول السياسات النقدية، دمشق، 2000، ص 4.

([3]) **دليله** عارف، **الكتلة النقدية في سورية**، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 1995، ص 25.

3- 2- فائض العرض النقدي "الفجوة التضخّمية":

يستخدم معيار فائض العرض النقدي بوصفه مقياساً للفجوة التضخّمية. ويحسب من العلاقة التالية:[1]

الفجوة التضخّمية = زيادة العرض النقدي – $\frac{\text{إجمالي المعروض النقدي}}{\text{إجمالي النّاتج المحلي بالأسعار الثابتة}}$ × الزيادة في النّاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

ولحسابه تم الاستعانة ببيانات الجدول رقم (33):

الجدول رقم (33)

المعروض النقدي وزيادته والنّاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وزيادته خلال فترة الدّراسة (1995-2008)

السنوات	العرض النقدي أو الكتلة النقدية M2	زيادة العرض النقدي أو تزايد الكتلة النقدية	النّاتج المحلي الإجمالي بأسعار 1995 الثابتة	الزيادة في النّاتج المحلي الإجمالي
1995	337022	-	570975	-
1996	372261	35239	612896	41921
1997	408388	36127	628148	15252
1998	470239	61851	675888	47740
1999	531643	61404	663688	-12200
2000	643153	111510	658130.057	-5557.943
2001	797642	154489	691840.964	33710.907
2002	955339	157697	732748.073	40907.109
2003	1007723	52384	740893.674	8145.601
2004	1357732	350009	790672.995	49779.321
2005	1519039	161307	838340.196	47667.201
2006	1581824	62785	881934.597	43594.401
2007	1757028	175204	937749.583	55814.986
2008	1984623	227595	1032995.89	95246.307
المجموع	13723656	1647601	10456901.03	462020.89
الوسط الحسابي	-	126738.5	-	35540.06846

- **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء،** أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

من الجدول السابق يلاحظ ما يلي:

– الارتفاع الملحوظ في العرض النقدي يعود إلى الارتفاع في كل مكونات النقد ولا سيما أشباه النقد وزيادة الاحتياطيات الأجنبية.

([1]) **عبد الله** عقيل جاسم، **النقود والمصارف**، مرجع سابق ذكره، ص 184.

- الارتفاع الملحوظ في العرض النقدي وخاصة خلال الفترة (2004- 2005) ذلك نتيجة تزايد نشاط المصارف الخاصة الأمر الذي شجع المصدرين والمستوردين على تحويل ودائع القطع الأجنبي من السوق غير النظامية (السوق السوداء) إلى المؤسسات المالية النظامية.[1]

- تجاوز معدّل زيادة العرض النقدي لمعدل زيادة النّاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبنفس الوقت يلاحظ أنَّ هذا التجاوز يتناسب طرداً مع معدلات زيادة التضخّم.

ومن خلال تطبيق المعادلة السّابقة يتوصل إلى أنَّ الفجوة التضخّمية خلال الفترة المدروسة (1995 -2008) هي وسطياً:

الفجوة التضخّمية = 126738.5 – (13723656 ÷ 10456901.03) ×35540.06846

= 80095.65 مليون ل. س.

3- 3- التضخّم المستورد:

يعد التضخّم المستورد مصدراً من مصادر التضخّم في سورية وذلك بحكم ارتباطها مع العالم الخارجي من خلال تجارتها الخارجية. ويمكن إرجاع أهم أسباب التضخّم المستورد في سورية إلى استيراد السّلع الغذائية، والرأسمالية والوسيطة لسد احتياجاتها المتزايدة، ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك فـYنَّ احد أهم أسباب التضخّم المستورد إلى سورية هو ارتفاع أسعار الواردات النفطية.

ويعبر عن التضخّم المستورد بالمعادلة الرياضية التالية:

التضخّم المستورد= التكلفة الإضافية للواردات/ النّاتج المحلي الإجمالي حسب أوجه إنفاقه بالأسعار الجارية.

حيث أنَّ:

التكلفة الإضافية للواردات= الواردات بأسعار الصرف السائدة– الواردات بالأسعار الثابتة.

وبالاستعانة ببيانات الجدول رقم (34) وبتطبيق المعادلة على بيانات الاقتصاد السوري خلال فترة الدّراسة (1995 -2008) نحصل على التضخّم المستورد في سورية:

([1]) **حميدي** أيهم محمد، **أثر التطورات النقدية على ميزان المدفوعات في سورية 2000- 2006**، أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009، ص 146.

الجدول رقم (34)

التضخّم المستورد في سورية خلال فترة الدّراسة (1995 -2008)

السنوات	الواردات بالأسعار الجارية	سعر الصرف	أسعار الصرف في الدول المجاورة	الواردات بالأسعار السائدة	الواردات بالأسعار الثابتة	النّاتج المحلي بالأسعار الجارية حسب باب الإنفاق	التضخّم المستورد %
1995	216610	46.3	51.00	238598.4881	216610	570975	3.851042
1996	263135	46.3	51.50	292687.959	208253	690857	12.22177
1997	252019	46.3	52.25	284405.8909	207928	745569	10.25765
1998	244213	46.3	52.50	276915.3888	194883	790444	10.37801
1999	262041	46.3	53.00	299960.54	270366	819092	3.613091
2000	263868	46.3	53.00	302051.9222	263868	903944	4.224147
2001	296893	50.2	52.40	309904.247	291204	954137	1.959912
2002	324176	51.6	52.50	329830.2326	311028	1016520	1.849667
2003	315151	51.6	52.70	321869.3353	298302	1067265	2.208199
2004	477186	52.2	52.30	478100.8764	418146	1263140	4.746437
2005	588876	53.4	54.30	598800.8764	526835	1493766	4.817748
2006	607587	52.0	52.00	607587	459938	1698480	8.693008
2007	763573	50.0	50.00	763573	511993	2019810	12.45563
2008	899045	46.5	46.52	899431.686	524781	2291529	16.34938
الوسط الحسابي							6.973264

- **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء،** أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

يلاحظ من بيانات الجدول السابق أنَّ التضخّم المستورد إلى سورية قد شهد خلال الفترة (1995 -1999) معدلات كبيرة وذلك نتيجة زيادة حجم الواردات الغذائية خلال تلك الفترة. حيث بلغ متوسط نموه خلال فترة الدراسة 6.973264%.

وقد انخفض فجأة عام 2001 نتيجة انخفاض قيم الواردات السورية، واستأنف زيادته بعد عام 2002 نتيجة انفتاح الاقتصاد السوري وانكشافه بشكل كبير على العالم الخارجي، وكذلك إلى انخفاض سعر صرف الليرة السورية في الأسواق الخارجية بشكل كبير ممَّا ساهم ذلك في ارتفاع الأسعار المحلية وبالتالي زيادة حدة الضغوط التضخّمية التي أثرت على جميع الفعاليات الاقتصادية.[1] بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات النقل والصناعة وقطع الغيار التي ساهمت في رفع أسعار الصناعات المحلية في سورية.[2]

والجدول رقم (35) يبين تطور معدلات التضخّم في سورية خلال فترة الدراسة:

([1]) **طالب** عبد الحميد، **الضرورات الرئيسية لإصلاح السياسة الاقتصادية وتفعيل دورها في عملية التنمية في سورية،** مرجع سابق ذكره، ص 296.

([2]) **الحامض** خالد و**حسن** صبري، **التضخّم (أسبابه وآثاره في سورية)**، مرجع سابق ذكره، ص 107.

الجدول رقم (35)

تطور معدلات التضخّم في سورية خلال فترة الدّراسة (1995 -2008)

السنة	معدّل التضخّم
1995	20
1996	8
1997	8.3
1998	-1.1
1999	-3.7
2000	-3.8
2001	3.0
2002	1.0
2003	5.1
2004	4.4
2005	7.4
2006	10.0
2007	4.5
2008	15.2

- **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء**، أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

يبين الجدول السابق أنَّ معدّل التضخّم كان مرتفعاً في بداية الفترة حيث بلغ 20% عام 1995، ومال إلى أدنى مستوى له عام 2000 حيث بلغ معدّل الانكماش (التضخّم السلبي) 3.8%. فالفترة من عام 1998 إلى عام 2000 فترة الركود (انخفاض عام في مستوى الطلب الكلي عن العرض الكلي) رافقه نوع من الجمود ونقص في الاستثمارات وانخفاض في حجم الاستهلاك نتيجة سوء توزيع الدّخل، ونتيجة اتباع الحكومة السورية خلال النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي سياسة اقتصادية استهدفت تخفيض حجم الطلب الكلي بهدف السيطرة على عجز الموازنة العامة والحد من معدلات التضخم المرتفعة التي شهدها الاقتصاد السوري في بداية التسعينات. حيث استخدمت لتحقيق ذلك حزمة من السياسات المالية ذات الطابع الانكماشي تمثلت بالتوجه نحو تخفيض النفقات العامة بوصفها أداة رئيسية لتحجيم الطلب الكلي.[1]

بعد ذلك عاد التضخّم ليرتفع إلى 15.2% عام 2008. وتجدر الإشارة إلى أنَّ معدلات التضخّم غير مستقرة، يعود إلى عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، بسبب انتقالية

([1]) **اليوسف** أحمد، **أثر تطوير السياسة المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سورية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2005، ص 124.

المرحلة وطبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة.[1]حيث تبنت الحكومة السورية في الخطتين الخمسية التاسعة والعاشرة سياسة مالية توسعية من خلال العمل على تحقيق زيادة مستمرة في النفقات العامة مع المحافظة على مستوى مقبول من عجز الموازنة، على أن تكون هذه الزيادة زيادة حقيقية تستهدف معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى الرواتب والأجور ونوعية الخدمات العامة المقدمة للمواطنين مع التأكيد على ترشيد الإنفاق العام ووقف الهدر من خلال تعزيز دور أجهزة الرقابة المالية في مراقبة أموال الدولة، والتأكد من حسن تنفيذ الموازنة العامة.[2]

---

(1) **طالاس** مسلم عبد، **دور المصرف المركزي في الأداء الاقتصادي في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق في سورية**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2009، ص 201.

(2) **هيئة تخطيط الدولة في سورية، الخطة الخمسية العاشرة 2006- 2010**، مرجع سابق ذكره، ص 25 -26.

المبحث الثاني

(نموذج قياس تأثير سعر الصرف على التضخّم)

- أولاً: تأثير سعر الصرف على التضخّم في الأدبيات الاقتصادية:

إنّ معظم الأدبيات الاقتصادية تتفق وتتمسك بالفرض الذي يقوم على أساس أنّ لسعر الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية) تأثيراً عكسياً على معدّل التضخّم المحلي حيث يؤدّي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة معدلات التضخّم. ذلك أنّ سعر الصرف هو أحد القنوات التي ينتقل من خلالها أثر التوسع النقدي إلى الطلب الكلي.

وبالمقابل فإنّ معدّل التضخّم المتزايد والمتقلب هو أحد الأسباب الرئيسية لعملية الإحلال النقدي، مع اتباع سياسات تجعل معدّل العائد المتوقع على حيازات العملة المحلية أو الأصول المقومة بها، غير تنافسي مقارناً بمعدّل العائد المتوقع علي حيازات العملة الأجنبية. والنتيجة هي أنّ الجمهور غير المصرفي قد يقبل على حيازات العملة الأجنبية على نطاق كبير ممّا قد يسبب انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ويسبب عجزاً في ميزان المدفوعات المحلي.[١]

فتحركات أسعار الصرف تنتقل إلى التضخم المحلي من خلال ثلاث قنوات:[٢]

1- من خلال أسعار السلع الوسيطة المستوردة والتي تنعكس بحصة المستوردات في مؤشر أسعار المنتجين.

2- من خلال أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة والتي تنعكس بحصة المستوردات في مؤشر أسعار المستهلكين

3- من خلال أسعار السلع المصنعة محلياً.

وبالتالي فإنّ مدى انعكاس آثار الصرف على مؤشرات سيعتمد على معدل الانعكاس على أسعار المستوردات ، نسبة المستوردات في مؤشرات أسعار المنتجين والمستهلكين، واستجابة أسعار السلع المصنعة محلياً إلى حركة أسعار الصرف.

إنّ سعر الصرف يؤثر على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية، من خلال قناتي الطلب والعرض Demand and Supply Channels وبالتالي يؤثر على الطلب المحلي،

([1]) **RAMIREZ** Regas C , **Currency Substitution in Argentina, Mexico, and Uruguay**, IMF Staff Papers, Vol. 32, Washington/ United States of America, 1985, P.662.

([2]) **بربور** مشهور هذلول، **العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية/الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص- 29 .28

والأجنبي الكليين على السلع المحلية. وتعرف هاتين القناتين باسم أثر الانتشار غير المباشر Indirect Pass Through Effect حيث تؤثر تحركات سعر الصرف على الطلب والعرض الكليين، مما يؤثر على معدل التضخم بصورة غير مباشرة. فإنَّ إتباع سياسة نقدية توسعية يخفض من أسعار الفائدة المحلية الحقيقية، مما يدفع برؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج الدولة. وبالإضافة لذلك تصبح الودائع بالعملات المحلية أقل جذباً من مثيلاتها بالعملات الأجنبية، فيزيد الحجم النسبي للأخيرة إلى إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي. ويترتب على هذين الأثرين انخفاض سعر الصرف، والذي يؤثر بدوره على الاقتصاد عن طريق أثر الأسعار.

يعمل أثر الأسعار Price Effect من خلال جانبي الطلب والعرض. بالنسبة لجانب الطلب، يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى انخفاض أسعار الصادرات، وزيادة أسعار الواردات. وينتج عن ذلك نمو الصادرات، وزيادة كل من الطلب الكلي والناتج، فتزيد معدلات التضخم. أما بالنسبة لجانب العرض، فيؤدى انخفاض سعر الصرف إلى زيادة أسعار المدخلات المستوردة مما يدفع المشروعات إلى زيادة أسعار السلع المحلية، أي أنَّ معدل التضخم سوف يرتفع حتى في حالة عدم تغير مستوى الطلب الكلى. وتحتل هذه القناة أهمية خاصة في حالة الاقتصاديات الصغيرة النامية والناشئة، والتي تعتمد بشكل كبير على المدخلات المستوردة.

ومن جهة أخرى فإنَّ سعر الصرف ينقل أثر السياسة النقدية إلى التضخم بصورة مباشرة، من خلال قناة التضخم Inflation Channel والتي تعرف أيضاً باسم أثر الانتشار المباشرDirect Pass Through Effect حيث تؤثر تغيرات سعر الصرف على التضخم مباشرةً من خلال زيادة أسعار الواردات أو الأسعار المحلية للسلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية. فإنَّ السياسة النقدية التوسعية، وما يترتب عليها من انخفاض في أسعار الفائدة، وكذلك في الطلب على الأصول المحلية، تؤدى في النهاية إلى انخفاض سعر الصرف. وبناءً على ذلك ترتفع أسعار الواردات، مما يزيد من معدلات التضخم. وتتميز هذه القناة المباشرة بقدرتها على نقل أثر السياسة النقدية إلى التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية بسرعة أكبر من قناتي الطلب والعرض الكليين.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الآلية السابقة تعمل في ظل نظام سعر الصرف المرن. أما في إطار نظام سعر الصرف الثابت، أو المدار بواسطة السلطة النقدية، فإنَّ فعالية السياسة النقدية تقل، وإنَّ كانت لا تتلاشى تماماً . فإنَّه عادة ما يوجد مدى واسع نسبياً يتحرك سعر الصرف في إطاره. كما أنَّ أسعار الفائدة المحلية قد تختلف عن الأسعار العالمية إذا ما كانت الأصول المحلية والأجنبية تعتبر بدائل غير كاملة. وبهذا فإنَّه حتى في حالة ثبات سعر الصرف الاسمي فإنَّ السياسة النقدية يمكن أن تؤثر على سعر الصرف الحقيقي من خلال التأثير على مستوى الأسعار. ومن ثم تتمكن السياسة النقدية من التأثير على صافى الصادرات، و إن كان بدرجة أقل

وبصورة أبطأ. أما إذا ما كانت الأصول المحلية والأجنبية تعد بدائل كاملة، فإنَّ تأثير السياسة النقدية يكون محدوداً للغاية.

ومما سبق يمكن أن نخلص إلى أن قناة سعر الصرف تكون أكثر فعالية في ظل نظم سعر الصرف المرنة. وقد أصبح هناك اتفاق في الأدبيات الاقتصادية على أنَّ الاقتصاد المفتوح، الذي يسمح بقدر كبير من مرونة تحركات رؤوس الأموال، يحتاج لنظام سعر صرف مرن نسبياً. وقد تمت مؤخراً إضافة قناة جديدة لانتقال آثار السياسة النقدية وهي الخاصة بأثر التوقعات Expectations Channel وتركز هذه القناة على أهمية دور التوقعات العامة بشأن التغيرات المستقبلية في معدلات التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى فإنَّ اختلاف توقعات الفاعلين الاقتصاديين عن استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية لتغيرات السياسة النقدية من خلال القنوات السابقة قد يؤدي إلى المبالغة في آثار هذه التغيرات أو الحد منها.[1]

وفيما يلي بعض الدراسات التطبيقية على تأثير سعر الصرف على معدلات التضخّم:

1- تأثير سعر الصرف على التضخّم في مصر:[2]

اعتمدت الدّراسة التي أجرها مركز المعلومات واتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري عام 2004 عن أثر التّغير في سعر الصرف على معدّل التضخّم في مصر على بيانات سعر الصرف في السوقين الرسمية والموازية وبمحاكاة نموذج تحليل الانحدار الاتجاهي VAR، وقد تضمن نموذج الانحدار أربعة متغيرات هي: سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية، ومعدل التضخّم، وأسعار البترول العالمية بالعملة المحلية (خام برنت).

وقد اخذ نموذج الدّراسة الشكل التالي:

$$\pi = \beta_0 + \beta_1 EX + \beta_2 P^{oil} + \beta_3 M + e_t$$

حيث أنَّ:

π: معدّل التضخّم.

EX: سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية.

P^{oil}: أسعار البترول العالمية بالعملة المحلية (خام برنت).

M: الإنتاج الصناعي.

e_t: بواقي المعادلة.

---

(1) **FREDRIC** S Mishkin, **The Channels of Monetary Transmission: Lessons For Monetary Policy**, NBER Working Paper Series, working paper No:5464, 1996, P.456- 470.

(2) **مجلس الوزراء المصري، أثر التّغير في سعر الصرف على معدّل التضخّم في مصر (Pass-Through Effect)**، مرجع سابق ذكره، ص 16.

وقد غطى البحث الفترة الممتدة من تشرين الثاني 2001 حتى تموز 2003 بالاعتماد على البيانات الشهرية للتضخم.

وقد توصلت الدّراسة إلى أنَّ العلاقة بين المتغيرين (سعر الصرف والتضخّم) ضعيفة بشكل عام، كما توصل البحث إلى أنَّه كلما ازداد مدى الفترة القائدة، أي كلما كان التّغير في سعر الصرف يسبق التّغير في معدّل التضخّم بعدد أكبر من المشاهدات كلما ارتفعت درجة الارتباط بين سعر الصرف ومعدل التضخّم.

وقد ارجع البحث سبب ضعف العلاقة بين أثر تخفيض قيمة الجنيه المصري على معدلات التضخّم في مصر إلى عدة أسباب أهمها ضعف العلاقة بين معدّل التضخّم وسعر الصرف الاسمي، كما أن الاقتصاد المصري لا يعد منفتحاً بصورة كبيرة على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى أنَّه قد سبق قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري مجموعة من التخفيضات المتتالية في قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، ممَّا حد من ضرورة حدوث انخفاض شديد في قيمة الجنيه المصري لتعويض التأخر في تحرير سعر الصرف.

2- تأثير سعر الصرف على التضخّم في المملكة العربية السعودية:

أجريت دراسة (AL- BASSAM Khalid)[1] بهدف تحديد مصادر التضخّم (المصادر الداخلية، والخارجية) في السعودية خلال الفترة ما بين 1970 إلى عام 1995. وقد اشتمل نموذج الدّراسة على متغيرات خارجية يعتقد أنَّها تؤثر على المستوى العام للأسعار في السعودية مثل التضخّم المستورد، وسعر صرف الريال بالنسبة للدولار، وسعر الفائدة على الدولار بالإضافة إلى متغيرات رئيسية وهي عرض النقود والنّاتج المحلي الحقيقي (الدّخل المحلي الحقيقي)، وتباطؤ المتغير التابع. وكان الشكل العام لنموذج الدّراسة كما يلي:

$$p = \beta_0 + \beta_1 M_1 + \beta_2 y + \beta_3 r^f + \beta_4 E + \beta_5 IP + \beta_6 P_{t-1} + e_i$$

حيث أنَّ:

P: مؤشر أسعار المستهلكين (CPI، 1988 = 100).

M_1: عرض النقود.

Y: الدّخل الحقيقي (النّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي).

r^f: سعر الفائدة على الدولار الأمريكي في الفترة القصيرة (ثلاثة أشهر).

E: سعر صرف الريال السعودي تجاه الدولار الأمريكي.

IP: التضخّم المستورد.

---

(1) **AL- BASSAM** Khalid, **Domestic and External Sources of Inflation in Saudi Arabia: an Empirical Study**, King Abdulaziz University Journal, vol. 13, N°:1, Jeddah, 1999, PP.3-30.

P_{t-1}: تباطؤ دورة المتغيرات.

$\beta's$: معاملات الانحدار.

e_i: الخطأ العشوائي.

وقد أشارت نتائج الدّراسة إلى أنَّ جميع معاملات المتغيرات التفسيرية (ما عدا سعر الفائدة على الدولار الأمريكي) ذات إشارات صحيحة ومعنوية إحصائية عند مستوى 5% من المعنوية. كما أنَّ نتائج تقدير النموذج أشارت إلى أنَّ ثلاثة متغيرات تفسيرية، وهي نمو عرض النقود ونمو النّاتج المحلي (الدّخل المحلي) وسعر صرف الريال السعودي بالنسبة للدولار الأمريكي ذات تأثير قوي على التضخّم في المملكة العربية السعودية.

3- تأثير سعر الصرف على التضخّم في الكويت:

هدفت الدراسة التي أجراها (عمر حسين، 1995)[1] التعرف على أثر كل من عرض النقود وسعر الصرف على معدل التضخم بدولة الكويت وذلك بتحليل العلاقة السببية بين المتغيرات الثلاثة باستخدام سببية جرانجر وأوضحت الدراسة حجم وطبيعة إسهام كل من عرض النقد وسعر الصرف في سلوك الرقم القياسي لأسعار المستهلك وذلك باستخدام تحليل الانحدار الاتجاهي (VAR) من خلال نتائج تحليل التباين. وغطى التحليل الفترة من الربع الأول من عام 1976 إلى الربع الثاني من عام 1990، حيث أوضحت نتائج اختبار السببية أنَّ لعرض النقود أثراً ذا دلالة إحصائية على كل من سعر الصرف مقابل الدولار ومعدل التضخم بالإضافة إلى تأثر معدل التضخم بتغيرات سعر الصرف، كما أظهرت النتائج أنَّ أثر الأخير كان أطول أمداً.

4- تأثير سعر الصرف على التضخّم في لبنان والأردن:

توصلت دراسة (**BHATTACHARYA** Rina, 2003)[2] التي أجريت خلال الفترة من 1980 إلى عام 1999 إلى أنَّه لم تكن هناك دلائل حول فاعلية أسعار الصرف الاسمية في كل من الأردن ولبنان ذلك أنَّها تتطلب أجوراً اسمية ثابتة وبما أنَّه لا توجد في كلا الدولتين أي دلائل حول مرونة الأجور فإنَّ أسعار الصرف الثابتة ليست فاعلة.

وكما أنَّ تطبيق أسعار الصرف الاسمية تساعد في السيطرة على التضخم في مستوياته الدنيا، ولكن في ظل وجود مستويات عالية من الدولارة Dollarization في لبنان وعدم وجود

([1]) **عمر حسين**، **تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي**، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثامن، العلوم الإدارية، الرياض/ السعودية.

([2]) **BHATTACHARYA** Rina, **Exchange Rate Regime considerations for Jordan and Lebanon**, Working Paper, No 03/137, IMF, Middle Eastern Department, United States of America , 2003.

بدائل سلعية في كل من لبنان والأردن فإنَّ ذلك يوجد صعوبة في تقبل نظام أسعار الصرف الاسمية لأنَّ ذلك سيؤدي إلى مزيد من التذبذب في أسعار الصرف.

وخلصت الدراسة أنَّه بالنسبة للبنان أنَّ الذبذبات في الناتج كانت أسبابها صدمات عرض وطلب بينما كان 50% من التذبذب في الناتج في الأردن كان سببه نقدي.

وفي دراسة (عادل محمد علي العلي، 1997)[1] التي شملت الفترة الزمنية من العام 1974 وحتى العام 1994 هدف الباحث إلى تحليل وقياس أثر انخفاض قيمة الدينار الأردني على الميزان التجاري الأردني، وعلى الأسعار المحلية، والمديونية الخارجية، والاستهلاك الغذائي، والتعرف إلى السياسات الحكومية المتعلقة بتحديد سعر الصرف، واختبار قدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة، إذ استخدم الباحث في تحليل العلاقات في دراسته تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة وهي أنَّ مرونة المستوردات الأردنية تجاه سعر الصرف ضعيفة، وأنَّ الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على مدخلات الإنتاج المستورد ة، وأنَّ عملية الإحلال بين المدخلات المحلية والأجنبية محدودة. كما أنَّ هناك علاقة بين تخفيض سعر صرف العملة وعجز الميزان التجاري الأردني.

وفي دراسة (**بربور** مشهور هذلول، 2008)[2] التي أجريت خلال الفترة (2006 - 1985) اختبر الباحث فرضيته الأساسية والمتعلقة بقياس أثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار في الأردن، والفرضيات الفرعية المتعلقة بقياس أثر صدمة العرض والتي حددها الباحث بأسعار النفط، وصدمة الطلب والتي حددها الباحث بعرض النقد على أثر انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار في الأردن وذلك باستخدام تحليل الانحدار الاتجاهي (VAR) وأظهرت نتائج تحليل استجابة ردة الفعل، وتحليل مكونات التباين وجود علاقة قوية بين أثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار في الأردن، وأنَّ استجابة مؤشر أسعار تجارة الجملة للتحركات في أسعار الصرف كانت أكبر من استجابة مؤشر أسعار المستهلكين وذلك لرغبة المستوردين بامتصاص جزء من التحركات على حساب هوامشهم الربحية. كما أظهرت نتائج التحليل وجود أثر ايجابي وقوى بين أثر صدمة الطلب وصدمة العرض، على انتقال أثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى مؤشرات الأسعار المحلية في الأردن ، وإنَّ التأثير خلال الفترة الأولى والثانية مستقر، بينما تزايد الأثر خلال الفترة المتبقية.

([1]) **العلي** عادل محمد علي، **أثر سعر صرف الدينار الأردني على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن**، أطروحة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1997.

([2]) **بربور** مشهور هذلول، **العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن**، مرجع سابق ذكره.

5- تأثير سعر الصرف على التضخّم في البرازيل:[1]

أجريت دراسة (**BELAISCH** Agnes, 2003) على الاقتصاد البرازيلي في الفترة الممتدة ما بين عام 2001 و2002 من أجل حساب أثر التّغير في سعر الصرف على معدّل التضخّم، وهو ما يُعرف بـــ: Pass Through Effect.[2] وذلك باستخدام نموذج تحليل الانحدار الاتجاهي (VAR). وقد كانت متغيرات النموذج هي: (سعر الصرف، ومؤشر أسعار المستهلكين، ومؤشر أسعار الجملة، ومؤشر أسعار النفط في البرازيل (خام برنت)، والسلع القابلة للاتجار، والسلع غير القابلة للاتجار.

وقد اخذ نموذج الدّراسة الشكل التالي:

$$\pi = \beta_0 + \beta_1 EX + \beta_2 CPI + \beta_3 P^{oil} + \beta_4 T^G + \beta_5 NT^G + e_t$$

حيث أنَّ:

π: معدّل التضخّم.

EX: سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية.

CPI: مؤشر أسعار المستهلكين.

P^{oil}: أسعار البترول العالمية بالعملة المحلية (خام برنت).

M: الإنتاج الصناعي.

e_t: بواقي المعادلة.

وقد توصلت الدّراسة إلى أنَّ لتخفيض قيمة العملة المحلية أثراً سلبياً على التضخّم. واستند الباحث في تبريره لنتائج الدراسة إلى أنَّ انتقال آثار أسعار الصرف إلى أسعار المستهلكين كان محدوداً ولكن سريعاً بينما كان أثر ذلك على أسعار المنتجين أكبر وأكثر سرعة

([1]) **BELAISCH** Agnes, **Exchange Rate Pass- Through in Brazil**, IMF Working Paper, 03/141, International Monetary Fund, Washington/ United States of America, 2003, P.18.

([2]) عادة ما يعرف Pass Through Effect بماهية النفوذية أو عبء التراجع وهي تحسب من المعادلة التالية:

$$Pass - Throug\ Effect = \frac{(P_t - P_{t-1})/P_{t-1}}{(E_t - E_{t-1})/E_{t-1}}$$

حيث أنَّ:

P: مستوى الأسعار (الرّقم القياسي لأسعار المستهلكين).

E: سعر الصرف.

t: الزمن.

انظر: **مجلس الوزراء المصري، أثر التّغير في سعر الصرف على معدّل التضخّم في مصر (Pass- Through Effect)**، مرجع سابق ذكره، ص 11.

كما يعرّف بأنَّه تغير أسعار السلع المستوردة والمصدرة تبعاً للتغير في أسعار الصرف. انظر:

- **EITEMAN** David K., **STONEHILL** Arthur I, **Multinational Business Finance** , 10th ed, Pearson Addison Wesley, United States of America, 2004, P.141.

وأنّ العوامل التي أثّرت في ذلك تعزى إلى المستوى المنخفض من النشاط الاقتصادي في البرازيل وان معظم الشركات قامت بامتصاص اثر الصدمات الخارجية مفضلة ذلك على نقل هذا الأثر إلى المستهلكين كما كان لتوفر السلع البديلة للسلع المستوردة أثر في تخفيض حدة انتقال أثر أسعار الصرف وأنّ ارتفاع الأسعار والأجور كان محدوداً في الاقتصاد وأخيراً فإنّ الشعور بأنّ الكساد كان مؤقتاً كان له أيضاً دوراً فاعلاً في امتصاص آثار تحركات أسعار الصرف.

6- تأثير سعر الصرف على التضخّم في كرواتيا:

تناولت دراسة (**BILLMEIER**, A. and **BONATO** L)[1] التي شملت الفترة من العام 1994وحتى العام 2001 أثر انتقال أسعار الصرف في كرواتيا والمدى الممكن أن تغذي فيه تحركات أسعار الصرف مستوى الأسعار فيها. ورأى الباحثان أنّ قياس أثر انتقال أسعار الصرف هو أحد القنوات الرئيسية التي تستطيع من خلاله السلطات النقدية قياس ومراقبة آلية انتقال الأثر النقدي لأسعار الصرف وخصوصاً في الدول ذات الاقتصاد المفتوح. كما أنّ هذا يعطي مؤشر للسلطات النقدية عن كيفية وحجم تأثر التضخم بتحركات أسعار الصرف. ولتقدير أثر انتقال أسعار الصرف استخدم الباحثين تحليلين مختلفين احدهما هو تحليل الانحدار الاتجاهي Recursive Vector Autogressive حيث أنّ صدمة أسعار الصرف تغذي أسعار الجملة وأسعار التجزئة. وفي هذا التحليل كان مؤشر أسعار المستهلك أكثر استجابة لتحركات أسعار الصرف من مؤشر أسعار التجزئة والذي لم يستجب بنفس الكفاءة.

أما التحليل الثاني المستخدم من الباحثين فكان تحليل الانحدار الاتجاهي المترابط Co integrated VAR والذي يستخدم في حال كون المعلومات غير ثابتة (Non-Stationary)، وكان من نتائج هذا التحليل أنّ أثر انتقال أسعار الصرف وعلى المدى البعيد لم تظهر على مؤشر أسعار الجملة ولكن اظهر دلالة على مؤشر أسعار التجزئة ويعود السبب في اختلاف النتائج إلى أنّ استخدام التحليل الثاني اظهر العلاقة كجزء من مخرجات المتغيرات الاقتصادية الكلية وليس كعلاقة سببية كما التحليل الأول.

7- تأثير سعر الصرف على التضخّم في رومانيا:

أجرى دراسة (**GUERORGUIEV** Nikolay, 2003)[2] في رومانيا خلال الفترة الممتدة من عام 1999 إلى عام 2003 في محاولة منه لتقديم توصيات لمتخذي قرارات

---

(1) **BILLMEIER**, A. and **BONATO** L, **Exchange Rate Pass- Through and Monterey Policy in Croatia**, Working Paper, N°: 02/109, IMF European Department, United States of America, 2002.

(2) **GUERORGUIEV** Nikolay, **Exchange Rate Pass- Through in Romania**, Working Paper, No: 03/130 IMF, European Department, United States of America, 2003.

السياسية النقدية حول اثر انتقال أسعار الصرف إلى أسعار المستهلكين والمنتجين مستخدماً تحليل VAR ووجد الباحث في دراسته أنّه وخلال السنوات الخمس السابقة للدراسة أنّ انتقال أسعار الصرف إلى أسعار المستهلكين وأسعار المنتجين كانت سريعة وكبيرة وتتراوح بين 60%-70% لأسعار المنتجين و40%- 30% لأسعار المستهلكين اعتماداً على سعر الصرف المعياري وأنّ معظم الشعور بتأثير أسعار الصرف كان بعد مرور12- 15 شهراً وأنّ هذه الفترة وحسب رأي الباحث تعتبر قصيرة للتأثير على التضخم مقارنة بالتأثير على سعر فائدة الائتمان وأنّ ذلك يعني بالضرورة عدم قدرة السلطات السيطرة على السياسة النقدية بكفاءة.

ووجد الباحث أيضاً أنّ حجم تأثير فاعلية انتقال أسعار الصرف يعتمد على سعر الصرف المعياري وأنّ انتقال هذا الأثر كان أكبر عندما كانت العملة الرومانية مربوطة مع الدولار الأمريكي مقارنة مع الأثر عندما كان الربط مقابل اليورو، وربما يعكس ذلك (وحسب رأي الباحث) حجم المستوردات من الولايات المتحدة الكبير لرومانيا ولذلك واعتماداً على هذه الحقيقة فإنّ الباحث وجد من الضرورة الأخذ بعين الاعتبار الدولار كهدف للربط مستقبلاً.

وبنى الباحث نموذجه معتمداً على أسعار المستوردات بشكل عام واسقط من دراسته تأثير أسعار النفط لأنّ رومانيا منتجة له، واعتمد بشكل أساس على صدمة العرض من خلال المستوردات وصدمة الطلب من خلال ارتفاع الأجور.

8- تأثير سعر الصرف على التضخّم في تركيا:

قامت دراسة (LEIGH Danial and ROSSI Marco, 2002)[1] التي أجريت خلال الفترة من عام 1994 إلى عام 2002 لتحديد الأثر الفعلي والحقيقي لأسعار الصرف على تحركات الأسعار في تركية من خلال استخدام تحليل الانحدار الاتجاهي لفحص هذا الأثر وخصوصاً وأنّ السياسة النقدية التركية كانت تهدف للسيطرة على التضخم.

ووجد الباحثان أنّ تأثير سعر الصرف كبير في السنة الأولى ولكنه يتراجع في الأربع شهور الأولى وأنّ ذلك مرده إلى الحجم الهائل من الاحتياطيات الدولارية والمواد البديلة وبأسعار مختلفة.

كما أنّ أثر انتقال أسعار الصرف على مؤشر أسعار الجملة هو أكبر من تأثيره على مؤشر أسعار المستهلك وسبب ذلك حسب رأي الباحثين هو أنّ مؤشر أسعار الجملة يحتوي حوالي 70% من السلع القابلة للتجارة.

---

(1) **LEIGH** Danial and **ROSSI** Marco, **Exchange Rate Pass – Through in Turkey**, Working Paper, No: 62/204 , IMF, European department, United States of America, 2002.

وإنَّ انتقال اثر أسعار الصرف يكون كاملاً على المدى القصير وأثره أكبر في تركية مقارنة مع بقية الدول الناشئة. وتم تقييم أثر انتقال سعر الصرف من خلال خمس ة عوامل رئيسية هي أسعار النفط، والناتج الحقيقي، وأسعار الصرف الاسمية، بالإضافة إلى مؤشر أسعار المستهلكين، ومؤشر أسعار الجملة، كما أنَّ أثر أسعار الصرف قد انخفض بعد تعويم الليرة التركية عام 2001.

9- تأثير سعر الصرف على التضخّم في فيتنام:

توصلت دراسة (**VINH** Nguyen Thi Thuy and **FUJITA** Seiichi, 2006) المتعلقة بدراسة تأثير سعر الصرف على كل من النّاتج المحلي وعلى التضخّم في فيتنام في الفترة الزمنية الممتدة بين عام 1992 وعام 2005 باستخدام نموذج تحليل الانحدار بأنّه لم يكن لسعر الصرف تأثير إحصائي معنوي على التضخّم إنّما الأخير كان له تأثير على الأول.[1]

وفي دراسة أخرى (NGUYEN and KALIRAJAN, 2006)[2] تمَّ استخدام بيانات شهرية من عام 1991 إلى عام 1999 باستخدام نموذج تحليل الانحدار وتبين أن تأثير سعر الصرف الحقيقي الفعَّال على التضخّم في فيتنام كان ايجابياً.

10- تأثير سعر الصرف على التضخّم في بعض الدول الآسيوية:[3]

قدمت دراسة (Faust and Rogors,2000) دليلاً تجريبياً على دور صدمات السياسة النقدية في تفسير سلوك سعر الصرف لبعض الدول الآسيوية.

حيث توصلت الدّراسة إلى أنَّ سعر الصرف يندفع سريعاً على مسار قيمته طويلة الأجل استجابة للصدمة النقدية (الزيادة في العرض النقدي بصفة أساسية) وأنَّ التّغير في سعر الصرف يخفق في عزل الأسعار الخارجية المتوقعة وغير المتوقعة عن الرصيد النقدي للبلد المحلي ممَّا قد يسبب انخفاضاً في مستوى الأسعار المحلية، و يثير مشكلة للبلد الأجنبي الذي يهتم بالسياسة الاستقرارية التي تستهدف إيجاد مسار لسعر الصرف أثناء الأزمات المالية بعد أن هجرت الدول الآسيوية نظام أسعار الصرف المربوطة واتبعت نظام تعويم مستقل، فبمجرد اتباع التعويم وفي بداية الأزمة، انخفضت أسعار عملات هذه البلدان سريعاً، ممَّا أدى إلى حدوث تضخم مرتفع وأزمة للقطاع المصرفي وآثار سلبية على الميزانية.

([1]) **VINH** Nguyen Thi Thuy and **FUJITA** Seiichi, op, cit, PP. 1- 35.
([2]) **NGUYEN** N. T and **KALIRAJAN** K **Can Devaluation be Effective in Improving the Balance of Payment in Vietnam?**, Journal of Policy Modelling, N°: 28, 2006, PP.467-476.
([3]) **FAUST** J and **ROGERS** J, **Monetary Policy Role in Exchange Rate Behavior**, International Finance Division, Federal Reserve Board, United States of America, February/2000, P. 19.

وبذلك يمكن الوصول إلى الجدول رقم (36) الذي يبين تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي والتضخّم في بعض الدول:

الجدول رقم (36)

تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي والتضخّم في بعض الدراسات

الدولة/ أو الدول	الدّراسة	تأثير تخفيض سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي	تأثير تخفيض سعر الصرف على التضخّم
دول جنوب الصحراء الكبرى	**MARC** Klau, **Exchange Rate Regimes and Inflation and Output in Sub-Saharan Countries**, Bank for International Settlements (Monetary and Economic Department), Basle, Switzerland, March/ 1998, 31 P.	+	+
المكسيك	**KAMIN** Steven B and **KLAU** Marc, **Some Mult-Country Evidence on the Effect of Real Exchange Rate on Output**, Bank for International Settlements (Monetary and Economic Department), Basle, Switzerland, September/ 1997, P.23.	−	+
نيجيريا	**ODUSOLA** A.F and **AKINLO** A.E, **Output, Inflation, and Exchange Rate in Developing Countries: An Application to Nigeria**, The Developing Economies, June/ 2001, 24 P.	+ طريق زيادة المعروض النقدي وتحسين الميزان. − في الأجل الطويل.	+
تركيا	**BERUMENT** Hakan and **PASAOGULLARI** Mehmet, **Effects of the Real Exchange Rate on Output and Inflation: Evidence from Turkey**. The Developing Economies, Ankara/ Turkey, December/ 2003, 35 P.	−	+
فيتنام	**VINH** Nguyen Thi Thuy and **FUJITA** Seiichi, **The Impact of Real Exchange Rate on Output and Inflation in Vietnam: A VAR approach**, Kobe University (Graduate School of Economics), Japan, December/ 2006, 35 P.	−	+
١٦ دولة أمريكا اللاتينية	**SHEELEY**, C. A. **'Unanticipated inflation, devaluation, and output in Latin America'**, World Development, 14: United States of America, 1986, PP. 665 -671.	−	لم تتناولها الدّراسة
سلوفاكيا وبولندا وجمهورية التشيك وهنغاريا	**TERENCE** C. M and **PENTECOST** E. J, **'The Real Exchange Rate and The Output Response in Four EU Accession Countries'**, Emerging Markets Review 2, 2001, PP. 418-430.	−	لم تتناولها الدّراسة
الأرجنتين والبرازيل وبيرو والمكسيك	**DORNBUSCH** R, …. [and others], **'Extreme Inflation: Dynamics and Stabilization'**, Brooking Papers on Economic Activity 2, 1990, PP.1-64.	لم تتناولها الدّراسة	+
كولومبيا	**KAMAS** L **'Monetary Policy and Inflation under the Crawling Peg: Some Evidence from VARs for Colombia'**, Journal of Development Economics 46, 1995, PP. 145-161.	لم تتناولها الدّراسة	+
١٢ دول مختلفة	**EDWARDS** S, **Are Devaluations**	تأثير سلبي في الفترة	لم تتناولها الدّراسة

	قصيرة الأجل وايجابي في الفترة طويلة الأجل	**Contractionary?**, The Review of Economics and Statistics, Vol. 68, 1986, PP. 501-7.	**من أسيا وأوربة وإفريقيا**
لم تتناولها الدّراسة	–	**GYLFASON** T and **SCHMID** M, , " **Does devaluation cause stagflation?**, Canadian Journal of Economics, Vol. 16, 1983, PP. 641-654.	**كندا**
لم تتناولها الدّراسة	–	**TAYLOR** L and **ROSENWEIG** J, " **Devaluation, capital flows, and crowding out: a CGE model with portfolio choice for Thailand**" , The World Bank Working Paper. 1984	**تايلاند**
لم تتناولها الدّراسة	–	**BAHMANI** Oskooee M., S, … [and others], , **"Are Devaluations Contractionary in Asia?"**, Journal Of Post Keynesõan Economõcs, Vol: 25, 2002, PP. 67-81.	**بعض الدول الأسيوية**
لم تتناولها الدّراسة	في الفترة القصيرة الأجل انكماشي وفي الفترة طويلة الأجل لا تأثير له	**CHOU** L. W, and **CHAO** C. C, " **Are currency devaluations effective? A panel unit root test**, Economics Letters, Vol.72, 2001, PP.19- 25.	**بعض الاقتصادات النامية والناشئة**
لم تتناولها الدّراسة	توسعي في الفترة قصيرة الأجل وايجابي في الفترة المتوسطة والطويلة الأجل	**UPADHYAYA** K.P, **MIXON** R, **Exchange rate adjustment and output in Greece and Cyprus: evidence from panel data**, Applied Financial Economics, Vol.14, 2004, PP.1181-1185.	**اليونان وقبرص**
+	–	**KAMIN** Steven B, **"Exchange Rates and Inflation in Exchange-Rate Based Stabilizations: An Empirical Examination",** International Finance Discussion Paper N°:554, Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington, D.C, United States of America, 1996.	**المكسيك**
لم تتناولها الدّراسة	–	**MORLEY** Samuel A, **"On the Effect of Devaluation During Stabilization Programs in LDCs"**, Review of Economics and Statistics, , 1992, PP. 21-7.	**بعض الاقتصادات النامية والناشئة**
لم تتناولها الدّراسة	–	**SANTAELLA** Julio and **ABRAHAM** E Vela, **"The 1987 Mexican Disinflation Program: An Exchange- Rate-Based Stabilization?"** IMF Working Paper N°: 96/24. 1996.	**المكسيك**
لم تتناولها الدّراسة	–	**COPELMAN** Martina and **Alejandro** M. Werner, **"The Monetary Transmission Mechanism in Mexico"**. *Working paper*, Federal Reserve Board. 1996.	**المكسيك**

– ثانياً: نموذج قياس تأثير سعر صرف الدولار تجاه الليرة السورية على التضخّم في سورية:

بعد استعراض نماذج عدة لتأثير سعر الصرف على التضخم في بعض الدراسات التطبيقية، وبعد استعراض تطور معدلات التضخم في سورية سيتم هنا دراسة تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على معدلات التضخم في سورية.

1- النموذج المستخدم:

سيدرس تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على معدلات التضخّم في سورية من خلال تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS). كما سيتم استخدام نموذج تحليل الانحدار الاتجاهي (VAR) حيث استخدمت معظم الدراسات السابقة أكثر من أربع متغيرات اقتصادية لتحليل انعكاس أسعار الصرف وتأثيرها على التضخم المحلي.

2- القنوات المدروسة:

هناك العديد من المتغيرات المتمثلة في سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية، والعرض النقدي السوري، والصادرات النفطية السورية، والواردات المصنوعة السورية تلعب دوراً في التأثير على معدلات التضخّم في سورية.

فبالنسبة إلى جانب العرض الكلي في الاقتصاد السوري فإنَّ الصادرات النفطية السورية تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على النّاتج المحلي الإجمالي السوري كونها تشكل نسبة كبيرة من النّاتج المحلي الإجمالي السوري.

وبالنسبة إلى جانب الطلب الكلي في الاقتصاد السوري، فإنَّ أفضل تعبير عنه يكون من خلال الواردات المصنوعة لأنَّها تشكل حوالي نصف إجمالي الواردات السورية، حيث سجلت مساهمة واضحة في النّاتج المحلي الإجمالي السوري.

وبالنسبة إلى العرض النقدي فكونه من أفضل الطرق للتأثير على الطلب الفعلي حيث يتم من خلاله التأثير على أسعار الفائدة وعلى الاستثمار والاستهلاك والمكونات الأخرى للطلب الفعلي.

وتجدر الإشارة إلى أنَّه يمكن إضافة متغيرات أخرى إلى النموذج المستخدم كمتغيرات مستقلة ذات تأثير على المتغير التابع (التضخّم) مثل متغير الإنتاج الزراعي، والعجز المالي، ومتغير سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية (كمتغير خارجي)، لكن تمَّ الاكتفاء بالمتغيرات المدروسة للحفاظ على القوة التفسيرية للنموذج.

وببناء نموذج كلي للدراسة تمَّ الاعتماد على خمس متغيرات (متغير تابع، وأربع متغيرات مستقلة).

وبذلك سنحاول تقدير معلمات الدالة التالية:

$$\pi = F(E, M2, O^E, I)$$

حيث أنَّ:

π: معدّلات التضخّم المحلية في سورية.

E: سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية.

$M2$:العرض النقدي في سورية.

O^E: الصادرات النفطية السورية.

I: الواردات المصنوعة السورية كجزء من مؤشر التضخم المستورد.

3- البيانات:

البيانات المدروسة هي بيانات سنوية للفترة 1995- 2008، وتم اختيار بداية الفترة للحصول على عدد كاف من المشاهدات ونهايتها تحددت بعام 2008. والبيانات التي اعتمدنا عليها هي البيانات الواردة في الجدول رقم (37):

الجدول رقم (37)

المتغيرات المستقلة المؤثرة في معدلات التضخم في سورية خلال فترة الدّراسة (1995 -2008)

السنوات	معدّلات التضخّم	سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية	الواردات المصنوعة (مليون ل.س)	الصادرات النفطية (مليون ل.س)	العرض النقدي (مليون ل.س)
1995	20	46.3	24324	24752.4	337022
1996	8	46.3	26932	28519.8	372261
1997	8.3	46.3	19033	24369.4	408388
1998	-1.1	46.3	18489	15473	470239
1999	-3.7	46.3	17536	24470	531643
2000	-3.8	46.3	70928	14470	643153
2001	3.0	50.2	91613	168995	797642
2002	1.0	51.6	101401	196253	955339
2003	5.1	51.6	96031	165518	1007723
2004	4.4	52.2	184658	135792	1357723
2005	7.4	53.4	268265	178730	1519039
2006	10.0	52.0	302985	169576	1581824
2007	4.5	50.0	391359	184350	1757028
2008	15.2	46.5	421899	21778	1984623

- **المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء**، أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

وبذلك يأخذ النموذج العام للدراسة الشكل الأتي:

$$\pi = \beta_0 + E\,\beta_1 + M2\beta_2 + O^E\,\beta_3 + I\,\beta_4 + e$$

حيث أنَّ:

$\beta0, \beta1, \beta2, \beta3, \beta4, \beta5$ المعاملات.

e: الخطأ العشوائي.

$I, O^E, M2, E$ المتغيرات المستقلة.

3-1- اختبار ديكي فولر:

للحكم على درجة سكون السلاسل الزمنية لهذا النموذج تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور لكل متغير من متغيرات النموذج فتم الحصول على النتائج الواردة في الجدول رقم (38):

الجدول رقم (38)

نتائج اختبار ديكي فولر لمتغيرات نموذج تأثير سعر صرف الدولار تجاه الليرة السورية على التضخّم

المتغير	مستوى الاختبار	القيمة الفعلية	القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1%	القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%	القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 10%
معدلات التضخّم π	عند المستوى العادي	1.876229	3.857386	3.040391	2.660551
	عند المستوى الفروق الأولى	4.3886751	**3.886751**	–	–
سعر الصرف E	عند المستوى العادي	1.842508	3.886751	3.052169	2.666593
	عند مستوى الفروق الأولى	1.451156	3.886751	3.052169	2.666593
	عند المستوى الفروق الثانية	4.464356	**3.920350**	–	–
الكتلة النقدية $M2$	عند المستوى العادي	3.166581	3.857386	**3.040391**	–
الصادرات النفطية O^E	عند المستوى العادي	1.622348	3.857386	3.040391	2.660551
	عند مستوى الفروق الأولى	2.937727	3.886751	3.052169	**2.666593**
الواردات المصنوعة I	عند المستوى العادي	2.588536	3.857386	3.040391	2.660551
	عند مستوى الفروق الأولى	2.572241	3.886751	3.052169	2.666593
	عند المستوى الفروق الثانية	5.718634	**3.920350**	–	–

وكما يوضح الجدول رقم (28) فأنَّ بعض المتغيرات كانت ذات مستوى مستقر عند المستوى العادي (كالعرض النقدي $M2$). أما المتغيرات الأخرى كانت تعاني من مشكلة جزر أحادي ممّا يوضح عدم السكون للمستويات لكل سلسلة زمنية لكل متغير من تلك المتغيرات،

لكن الفروق الأولى كانت كافية للتخلص من مشكلة الجذر الأحادي لبعض المتغيرات (كمعدلات التضخم π ، والصادرات النفطية O^E) والفروق الثانية كانت كافية للتخلص من مشكلة الجذر الأحادي لبعضها الآخر (كسعر الصرف E، والواردات المصنوعة I).

3- 2- اختبار جوهانسن للتكامل المشترك:

للتأكد من وجود علاقة سببية بين المتغيرات تمَّ استخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Johansen Co-integration Test فكانت النتائج كما في الجدول رقم (39):

الجدول رقم (39)

نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لنموذج تأثير سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على معدلات التضخّم في سورية

المتغيرات: $\pi, E, M2, O^E, I$

قيمة اختبار الأثر TRAE	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة Max- Eigen	القيمة الحرجة عن 5%
95.06945	60.06141	48.15474	30.43961
46.91470	40.17493	17.45025	24.15921
29.46445	24.27596	19.88590	17.79730
14.57855	12.32090	9.399027	11.22480
5.179527	4.129906	5.179527	4.129906

من الجدول السابق يلاحظ ما يلي:

يتضح أنَّ النموذج يوجد به على الأكثر ثلاث دوال ذات تكامل مشترك، حيثُ توجد علاقة سببية طويلة الأجل بين كل من المتغير التابع (معدلات التضخم المحلي) والمتغيرات المستقلة لأنَّ قيمة اختبار الأثر TRACE المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

3- 3- اختبار جرانجر للسببية:

بإجراء اختبار جرانجر للسببية لجميع متغيرات النموذج السابق تمَّ الحصول على النتائج الواردة في الجدول رقم (40).

الجدول رقم (40)

اختبار سببية جرانجر لمتغيرات نموذج تأثير سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على معدلات التضخم في سورية

تفسير سببية جرانجر	قيمة السببية F-Statistic	الاحتمال
سعر الصرف تجاه التضخم	0.25128	0.62345
التضخم تجاه سعر الصرف	2.15374	0.16288
الواردات المصنوعة تجاه التضخم	1.98393	0.17937
التضخم تجاه الواردات المصنوعة	0.36693	0.55374
الصادرات النفطية تجاه التضخم	0.30336	0.58989
التضخم تجاه الصادرات النفطية	0.64356	0.43495
الكتلة النقدية تجاه التضخم	0.86459	0.36718
التضخم تجاه الكتلة النقدية	1.24373	0.28230
الواردات المصنوعة تجاه سعر الصرف	8.15694	0.01202
سعر الصرف تجاه الواردات المصنوعة	3.05553	0.10089
الصادرات النفطية تجاه سعر الصرف	1.58810	0.22685
سعر الصرف تجاه الصادرات النفطية	4.93381	0.04215
الكتلة النقدية تجاه سعر الصرف	3.33473	0.08780
سعر الصرف تجاه الكتلة النقدية	0.00410	0.94979
الصادرات النفطية تجاه الواردات المصنوعة	0.53248	0.47681
الواردات المصنوعة تجاه الصادرات النفطية	0.66020	0.42920
الكتلة النقدية تجاه الواردات المصنوعة	7.97044	0.01284
الواردات المصنوعة تجاه الكتلة النقدية	1.93760	0.18423
الكتلة النقدية تجاه الصادرات النفطية	0.00438	0.94811
الصادرات النفطية تجاه الكتلة النقدية	0.37402	0.54998

يتبين من الجدول السابق أنَّ هناك علاقة سببية جرانجر طويلة الأجل ذات معنوية بمستوى دلالة 5% فقط في الحالة التالية:

1- تغير سعر الصرف يتسبب بتغير الصادرات النفطية.

2- تغير الكتلة النقدية يتسبب بتغير الواردات المصنوعة.

3- 4- نتائج اختبار شعاع الانحدار الخطي المتعدد:

نتيجة استقرار المتغيرات السابقة عند مستويات مختلفة هذا يعني أن المعلومات غير ثابتة وأنَّ هناك ارتباط زائف بين المتغيرات ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي، وبالتالي لتجنب مشاكل الارتباط الزائف بين المتغيرات تمَّ الاستعانة بنموذج تحليل الانحدار الاتجاهي (VAR)، والجدول رقم (41) يبين نتائج هذا الاختبار:

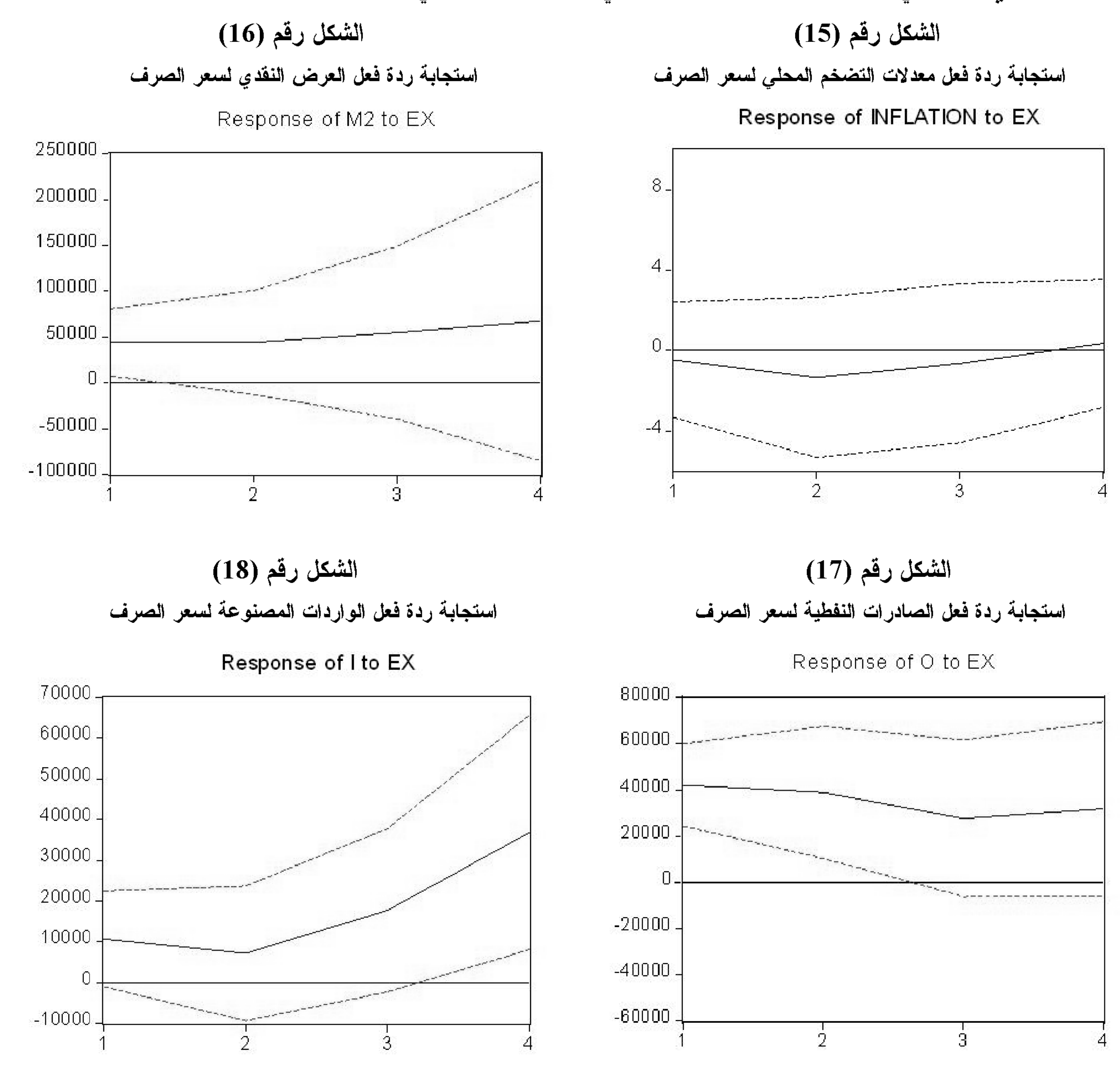
الجدول رقم (41)

نتائج اختبار شعاع الانحدار الخطي المتعدد لنموذج تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على معدلات التضخم في سورية

العرض $M2$ النقدي	الصادرات O^E النفطية	الواردات I المصنوعة	سعر الصرف E	التضخم π	
3659.475	822.0643	966.4584	0.056217	0.573124	التضخم في الفترةπ (-1)
(5666.62)	(3981.45)	(1494.42)	(0.07497)	(0.34101)	
[0.64580]	[0.20647]	[0.64671]	[0.74983]	[1.68064]	
-6269.965	-2579.375	-2443.590	-0.077253	-0.085666	التضخم في الفترةπ (-2)
(4980.57)	(3499.42)	(1313.49)	(0.06590)	(0.29973)	
[-1.25889]	[-0.73709]	[-1.86038]	[-1.17236]	[-0.28581]	
-95068.55	52034.68	-29619.32	1.022801	4.393175	سعر الصرف في الفترةE (-1)
(89855.3)	(63133.7)	(23697.0)	(1.18884)	(5.40745)	
[-1.05802]	[0.82420]	[-1.24992]	[0.86034]	[0.81243]	
53867.31	-52168.57	56430.84	-0.861476	-8.543388	سعر الصرف في الفترةE (-2)
(122689.)	(86203.3)	(32356.0)	(1.62325)	(7.38338)	
[0.43905]	[-0.60518]	[1.74406]	[-0.53071]	[-1.15711]	
-0.619855	0.423468	-0.001181	2.09E-05	0.000300	الواردات المصنوعة في الفترةI(-1)
(1.94553)	(1.36696)	(0.51308)	(2.6E-05)	(0.00012)	
[-0.31860]	[0.30979]	[-0.00230]	[0.81063]	[2.56259]	
-1.652382	-0.733176	0.238125	-5.55E-05	-0.000139	الواردات المصنوعة في الفترةI(-2)
(3.07187)	(2.15834)	(0.81012)	(4.1E-05)	(0.00018)	
[-0.53791]	[-0.33969]	[0.29394]	[-1.36515]	[-0.75422]	
2.128339	-0.646425	0.334026	6.48E-08	-9.85E-05	الصادرات النفطية في الفترةO^E(-1)
(2.61072)	(1.83433)	(0.68851)	(3.5E-05)	(0.00016)	
[0.81523]	[-0.35240]	[0.48514]	[0.00188]	[-0.62709]	
-0.264565	0.761342	-1.029933	2.13E-05	0.000265	الصادرات النفطية في الفترةO^E(-2)
(2.62778)	(1.84632)	(0.69301)	(3.5E-05)	(0.00016)	
[-0.10068]	[0.41236]	[-1.48618]	[0.61318]	[1.67627]	
1.116464	-0.181507	0.321528	-3.80E-06	-6.24E-05	العرض النقدي في الفترة$M2$(-1)
(0.70563)	(0.49579)	(0.18609)	(9.3E-06)	(4.2E-05)	
[1.58223]	[-0.36610]	[1.72780]	[-0.40722]	[-1.46857]	
0.361562	0.347789	-0.179399	9.61E-06	2.73E-05	العرض النقدي في الفترة$M2$(-2)
(0.72926)	(0.51239)	(0.19232)	(9.6E-06)	(4.4E-05)	
[0.49580]	[0.67876]	[-0.93280]	[0.99616]	[0.62268]	
1833550.	5855.301	-1251311.	37.75487	201.5610	C
(2603868)	(1829517)	(686701.)	(34.4507)	(156.700)	
[0.70416]	[0.00320]	[-1.82221]	[1.09591]	[1.28629]	
0.992725	0.805255	0.991253	0.944904	0.782285	R-squared
0.980600	0.480681	0.976675	0.853077	0.419427	Adj. R-squared
3.84E+10	1.89E+10	2.67E+09	6.714276	138.9117	Sum sq. resids
79954.91	56177.52	21085.98	1.057850	4.811648	S.E. equation
81.87249	2.480958	67.99655	10.29005	2.155900	F-statistic
-207.1863	-201.1862	-184.5278	-16.22565	-41.97727	Log likelihood
25.66898	24.96308	23.00327	3.203017	6.232620	Akaike AIC
26.20812	25.50222	23.54241	3.742155	6.771758	Schwarz SC
860266.2	82169.87	123922.1	48.48235	6.017647	Mean dependent
574036.8	77955.26	138065.4	2.759809	6.314887	S.D. dependent

3- 5- تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل:

الأشكال التالية تبين استجابة متغيرات النموذج لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في متغير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية:



الشكل رقم (15) استجابة ردة فعل معدلات التضخم المحلي لسعر الصرف

الشكل رقم (16) استجابة ردة فعل العرض النقدي لسعر الصرف

الشكل رقم (17) استجابة ردة فعل الصادرات النفطية لسعر الصرف

الشكل رقم (18) استجابة ردة فعل الواردات المصنوعة لسعر الصرف

- **استجابة التضخم:**

يبين الشكل رقم (15) استجابة ردة الفعل لمعدلات التضخم لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية. إذ يتضح من الشكل بأنَّ تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على معدلات التضخم سلبي ومتناقص في الفترة الثانية ثم يصبح متزايداً بدءاً من بداية الفترة الثالثة إلى منتصف الفترة الرابعة ليصبح متزايداً وايجابياً إلى نهاية الفترة.

فبالرغم من أن التذبذبات في أسعار الصرف الاسمية قد زادت خلا الفترات الأولى من الدراسة إلا أنَّ تحرير التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية على كثير من السلع في السنوات اللاحقة من الدراسة قد امتص أثر الذبذبات الكبيرة في أسعار الصرف الاسمية، مما أدى إلى ارتفاع نسبي في استجابة التضخم. وبالتالي فقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة **(LEIGH** Danial and **ROSSI** Marco, 2002)[1].

- استجابة العرض النقدي:

يبين الشكل رقم (16) استجابة ردة الفعل للعرض النقدي لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية. إذ يتضح من الشكل بأنَّ تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على العرض النقدي ايجابي ومستقر طول الفترة الثانية ثم يبدأ بالتزايد منذ بداية الفترة الثالثة بشكل ايجابي إلى نهاية الفترة.

- استجابة الصادرات النفطية:

يبين الشكل رقم (17) استجابة ردة الفعل للصادرات النفطية لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية. إذ يتضح من الشكل بأنَّ تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على الصادرات النفطية متناقص وايجابي طول الفترة الثانية والثالثة ثم يبدأ بالتزايد بدءاً من الفترة الرابعة إلى نهاية الفترة.

- استجابة الواردات المصنوعة:

يبين الشكل رقم (18) استجابة ردة الفعل للواردات المصنوعة لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية. إذ يتضح من الشكل بأنَّ تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على الواردات المصنوعة ايجابي ومتناقص طول الفترة الثانية ثم يبدأ بالتزايد بشكل ايجابي بدءاً من بداية الفترة الثالثة إلى نهاية الفترة.

3- 6- اختبار تحليل التباين:

- تحليل مكونات التباين لمعدلات التضخم:

بتحليل مكونات التباين للتضخم نحصل على الجدول رقم (42):

([1]) **LEIGH** Danial and **ROSSI** Marco, op.cit,

الجدول رقم (42)

اختبار تحليل التباين للتضخم π

O^E	M2	π	I	E	S.E.	الفترة
0.000000	0.000000	67.92981	16.16187	15.90831	4.811648	1
1.515934	2.215426	48.42638	40.00346	7.838799	7.658312	2
7.428079	2.585580	42.02355	29.30806	18.65473	9.112773	3
10.97832	2.493558	36.55639	23.19329	26.77844	10.25011	4

تظهر نتائج الجدول السابق بأنَّه عند تحليل مكونات التباين للتضخم فإنَّ حوالي 67.92981% من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير في الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و16.16187% تعزى إلى الواردات المصنوعة و15.90831% تعزى إلى سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية، ويلاحظ زيادة تأثره بسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية وبالواردات المصنوعة في السنوات اللاحقة حيث بلغ درجة تأثر التضخم المحلي بسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية 18.65473% في السنة الثالثة و26.19329% في السنة الرابعة وهذا الارتفاع مع مرور الزمن يدل على قوة تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على معدلات التضخم المحلية. كذلك يلاحظ زيادة تأثر التضخم المحلي بالواردات المصنوعة حيث بلغ درجة تأثره بالواردات المصنوعة 23.19329% في السنة الرابعة وهذا الارتفاع مع مرور الزمن يدل على قوة تأثير الواردات المصنوعة على معدلات التضخم المحلية.

- تحليل مكونات التباين لسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية:

بتحليل مكونات التباين لسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية نحصل على الجدول رقم (43):

الجدول رقم (43)

اختبار تحليل التباين لسعر الصرف E

O^E	M2	π	I	E	S.E.	الفترة
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	100.0000	1.057850	1
1.60E-05	0.473007	4.612787	3.098487	91.81570	1.550434	2
0.590249	0.389317	3.322180	3.141772	92.55648	1.829053	3
0.530304	0.240471	3.839981	18.04136	77.34788	2.327272	4

تظهر نتائج الجدول السابق بأنَّه عند تحليل مكونات التباين لسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية فإنَّ 100% من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير في الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، ويلاحظ زيادة تأثره بالواردات المصنوعة في السنوات اللاحقة حيث بلغ درجه تأثره بالواردات المصنوعة ما مقداره 18.04136% في السنة الرابعة

وهذا الارتفاع يدل على قوة تأثير الواردات المصنوعة على سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية.

- **تحليل مكونات التباين للعرض النقدي:**

بتحليل مكونات التباين للعرض النقدي نحصل على الجدول رقم (44):

الجدول رقم (44)

اختبار تحليل التباين للكتلة النقدية $M2$

O^E	$M2$	π	I	E	S.E.	الفترة
0.000000	12.21434	13.02739	59.05697	15.70130	79954.91	1
4.382717	11.73831	9.262622	51.33003	23.28632	97298.20	2
2.994228	15.00325	23.86117	36.67693	21.46443	118056.5	3
4.551287	9.071907	18.39451	19.89509	48.08721	161734.3	4

تظهر نتائج الجدول السابق بأنّه عند تحليل مكونات التباين للعرض النقدي فإنّ 12.21434% من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير في الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و59.05697% تعزى إلى الواردات المصنوعة، و15.70130% تعزى إلى سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية، و13.02739% تعزى إلى معدلات التضخم المحلي، ويلاحظ زيادة تأثره بسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية، والتضخم المحلي على حساب الواردات المصنوعة في السنوات اللاحقة.

- **تحليل مكونات التباين للصادرات النفطية:**

بتحليل مكونات التباين للصادرات النفطية نحصل على الجدول رقم (45):

الجدول رقم (45)

اختبار تحليل التباين للصادرات النفطية O^E

O^E	$M2$	π	I	E	S.E.	الفترة
2.902328	1.185880	0.856929	6.683588	88.37127	56177.52	1
3.621879	1.078560	1.490011	7.630780	86.17877	59880.63	2
4.405609	0.889683	1.195748	6.712184	86.79678	66886.53	3
3.627634	2.095322	6.299119	20.33792	67.64001	75814.20	4

تظهر نتائج الجدول السابق بأنّه عند تحليل مكونات التباين للصادرات النفطية فإنّ 2.902328% من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير في الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و88.37127% تعزى إلى سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية، و6.683588% تعزى إلى الواردات المصنوعة، و0.856929% تعزى إلى

معدلات التضخم المحلي، ويلاحظ تأثره بدرجات قليلة بالواردات المصنوعة، ومعدلات التضخم المحلي، والكتلة النقدية في السنوات اللاحقة.

ومن هنا يلاحظ أنَّ الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا التغير تعزى إلى سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية وبنسبة 88.37127% في بداية الفترة و67.64001% في نهاية الفترة الرابعة، وأنَّ سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية هو المتغير الرئيسي في تفسير الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير. وهذا يعني أنَّ سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية أداة مهمة للتعامل مع صدمات العرض في الاقتصاد السوري.

- **تحليل مكونات التباين للواردات المصنوعة:**

بتحليل مكونات التباين للواردات المصنوعة نحصل على الجدول رقم (46):

الجدول رقم (46)

اختبار تحليل التباين للواردات المصنوعة *I*

O^E	*M2*	π	*I*	*E*	*S.E.*	الفترة
0.000000	0.000000	0.000000	82.11963	17.88037	21085.98	**1**
1.236859	5.831141	1.664990	78.15330	13.11371	28744.55	**2**
3.407256	8.568522	19.95442	55.83104	12.23876	38309.55	**3**
3.972115	5.563905	14.53870	34.46395	41.46132	50355.63	**4**

تظهر نتائج الجدول السابق بأنَّه عند تحليل مكونات التباين للواردات المصنوعة فإنَّ 82.11963% من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير في الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و17.88037% تعزى إلى سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية، ويلاحظ زيادة تأثره بسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية، ومعدلات التضخم المحلي، والكتلة النقدية في السنوات اللاحقة. حيث بلغ درجة تأثره بسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية 41.46132% في السنة الرابعة،[1] وبلغ درجة تأثره بمعدلات التضخم المحلية 14.53580% في السنة الرابعة، وبلغ درجة تأثره بالكتلة النقدية 5.563905% في السنة الرابعة.

ومن هنا يلاحظ أنَّ الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا التغير تعزى إلى سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية وبنسبة 17.88037% في بداية الفترة

([1]) تتفق هذه النتيجة مع دراسة (DWYER, J,... [and others], 1993) والتي تفترض أنَّ أسعار الواردات تستجيب بشكل أسرع للتغير في أسعار الصرف في الدول النامية الصغيرة. انظر:

- **DWYER**, J, … [and others], **Exchange Rate Pass – Through: The Different Responses of Importers and Exporters**, Research Discussion Paper, N°: 9304 Economic Research Department, Reserve Bank of Australia, May/ 1993.

و41.46132% في نهاية الفترة الرابعة، وأنَّ سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية هو المتغير الرئيسي في تفسير الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير. وهذا يعني أنَّ سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية أداة مهمة للتعامل مع صدمات الطلب في الاقتصاد السوري.

وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت لها (**BHATTACHARYA** Rina, 2003) والتي تفترض أنَّ صدمات الطلب في الاقتصاد تتطلب أداة مهمة كأسعار الصرف لمعالجتها.[1]

وبالتالي فبتقدير نموذج الدّراسة باستخدام نموذج المربعات الصغرى يظهر تقدير النموذج كما في الجدول رقم (47):

الجدول رقم (47)

تقدير معاملات دالة نموذج تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على معدلات التضخم في سورية

المتغيرات	المعامل	الخطأ المعياري	t-Statistic	الاحتمال
E	1.936763	1.859327	1.041647	0.3152
M2	-0.0000181	0.0000134	-1.348175	0.1990
O^E	-0.0000645	0.0000587	-1.098698	0.2904
I	0.0000864	0.000051	1.692967	0.1126
C	-78.20840	83.34697	-0.938347	0.3640
Durbin-Watson stat	1.222606	R-squared معامل الارتباط		0.255936
F-statistic	1.203894	Adjusted R-squared معامل التحديد المعدل		0.043346

وبذلك يكون نموذج الدّراسة بالشكل التالي:

$$\pi = -78.20840 + 1.936763EX - 0.0000181M2 - 0.0000645\,O^E + 0.0000864\,I$$
$$(83.34697) \quad (1.859327) \quad (0.0000134) \quad (0.0000587) \quad (0.000051)$$

4- نتائج النموذج:

- بالنسبة للمعامل المقدر لسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية فقد كان موجباً وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ومعدلات التضخّم المحلية فكلما ارتفع سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية (أي انخفض سعر صرف الليرة السورية) كلما ازدادت معدّلات التضخّم المحلية.

(1) **BHATTACHARYA** Rina, op.cit,

وهذا ما دعمه استجابة ردة الفعل لمعدلات التضخم لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية، حيث لوحظ أنَّ تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على معدلات التضخم يصبح متزايداً بدءاً من بداية الفترة الثالثة إلى منتصف الفترة الرابعة ليصبح متزايداً وايجابياً إلى نهاية الفترة.

كما دعمت النتيجة السابقة اختبار تحليل التباين لمعدلات التضخم المحلية في سورية حيث بلغ درجة تأثر التضخم المحلي بسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية 18.65473% في السنة الثالثة و26.19329% في السنة الرابعة وهذا الارتفاع مع مرور الزمن يدل على قوة تأثير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية على معدلات التضخم المحلية.

وهذه النتيجة تتفق مع معظم الدراسات التطبيقية التي تم الإشارة إليها سابقاً رغم أنَّ هذه الدراسات لم تتفق على آلية الانتقال أو مقدار حدوث الأثر إلا أنَّ هذه الدراسات اتفقت جميعها على وجود العلاقة الطردية بين سعر الصرف ومعدلات التضخم المحلية.

- يوجد علاقة عكسية ضعيفة جداً بين العرض النقدي ومعدلات التضخّم المحلية فزيادة العرض النقدي ترك آثار انكماشية ضعيفة على معدلات التضخّم المحلي خلال فترة الدراسة.
- يوجد علاقة عكسية بين الصادرات النفطية السورية ومعدلات التضخّم فكلما زادت الصادرات النفطية كلما انخفض معدّلات التضخّم المحلية.

- **النتائج والتوصيات:**

بعد اتباع الأسلوب الوصفي الذي اعتمد على دراسة كل من سعر الصرف، والنّاتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخّم، والأسلوب التحليلي الإحصائي في جمع البيانات وتحليلها والأرقام الإحصائية المتعلقة بالتطورات التي حصلت في الاقتصاد السوري، وبعد دراسة نماذج الدّراسة (نموذج تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي، ونموذج تأثير سعر الصرف على التضخّم) تمَّ التوصل إلى صحة الفرضيات التي تمَّ وضعها:

- **الفرضية الأولى:**

إنَّ لسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية (حالة تخفيض قيمة العملة) تأثيراً انكماشياً على النّاتج المحلي في سورية. فقد تبين وجود علاقة ذات دلالة احصائية عكسية بين سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية (المتغير المستقل) والنّاتج المحلي الإجمالي السوري (المتغير التابع) فكلما ارتفع سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية (أي انخفض قيمة الليرة السورية) كلما انخفض قيمة النّاتج المحلي الإجمالي في سورية.

- **الفرضية الثانية:**

توجد علاقة طردية بين سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية ومعدلات التضخّم في سورية. فقد تبين وجود علاقة ذات دلالة احصائية طردية بين سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية (المتغير المستقل) ومعدلات التضخّم في الاقتصاد السوري (المتغير التابع) فكلما ارتفع سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية (أي انخفض قيمة الليرة السورية) كلما ازداد معدّلات التضخّم في سورية.

حيث اتسمت معدلات التضخم المحلية في سورية بحساسية كبيرة إزاء التغيرات التي تحدث في سعر صرف الليرة السورية إلى جانب آليات التأثير الأخرى (العرض النقدي، والواردات المصنوعة، والصادرات النفطية)، فانخفاض سعر صرف الليرة السورية أثّر مباشرة على معدلات التضخم في سورية لأنَّ النمط الاستهلاكي المستورد أصبح أكثر كلفة وكذلك الصادرات المتاحة أصبحت أكثر إيراداً. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نظرية تعادل القوة الشرائية PPP التي تفترض أنَّ ازدياد حجم تجارة إلى دولة مع الدول الأخرى في ظل تذبذب أسعار الصرف الاسمية بين عملات الدول مع بعضها بعضاً يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض أسعار صرف العملات مقابل بعضها بعضاً، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض أسعار السلع المحلية أو السلع القابلة للتصدير(Tradable) مما ينقل أثر هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى الدول الأخرى.

وعلى أساس النتائج التي تمَّ التوصل إليها فيما سبق يوصى بما يلي بخصوص الاقتصاد السوري:

1- بعد توحيد سعر الصرف واقتراب سعر صرف الليرة السورية من قيمتها الحقيقية نرى أنَّ هذا الثبات ضروري في الوقت الحالي لتجنب الارتفاع الاسمي الذي يقوض القدرة التنافسية للسلع السورية غير النفطية القابلة للتبادل التجاري، لكن في المستقبل لا بد من تبني نظام سعر صرف معوم وموجه لليرة السورية وذلك لمجارات الانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، أي اعتماد هامش نظام بين سعر الصرف الثابت والمعوم، والسماح بتقلب سعر الصرف في حدود النطاق المطبق بحكم القانون حول حقوق السحب الخاصة (SDRs) وذلك في إطار إصلاح اقتصادي شامل، وبما يتماشى مع هيكل المبادلات التجارية.

2- منح المزيد من الاستقلالية لمصرف سورية المركزي لتمكينه من صنع السياسة النقدية المناسبة ومتابعة تنفيذ هذه السياسة في خدمة إصلاح سياسات سعر الصرف في سورية. وبنفس الوقت لا بد من توضيح طرق تدخله في سوق القطع الأجنبي لمساندة نظام سعر الصرف الذي سيتبناه مستقبلاً، حيث يترتب على منح الاستقلالية والصلاحيات للمصرف المركزي:

- تسهيل عملية التضخّم المستهدف Inflation Targeting في إطار السياسة النقدية لتحقيق معدلات تضخم منخفضة.[1]

- تسهيل عملية استهداف سعر الصرف Exchange Rate Targeting.[2]

([1]) يعرّف التضخّم المستهدف على أنَّه استهدف المصرف المركزي لتحقيق استقرار معدّل التضخّم خلال فترة زمنية معينة وذلك بتحديد هدف رقمي للتضخم يتم السعي إلى تحقيقيه وذلك من خلال زيادة مستوى الشفافية Transparency ومصداقية المصرف المركزي. انظر:

- **NESSEN** Marianne, **Inflation Targeting over the short, Medium and Long Term**, Department of Research, Rksbank, Sweden, 2002, P.313.

ويعرّفه البعض على أنَّه إعلان هدف محدد للتضخم، وبنفس الوقت المحافظة على استقرار الأسعار وعلى مستوى عالي من العمالة. انظر:

- **MEYER** Laurence H, **Inflation Targets and Inflation Targeting**, Center for Strategic and international Studies, Washington, D.C, United States of America, 2002, P. 147.

([2]) سعر الصرف المستهدف عبارة عن أداة من أدوات السياسة النقدية، والتي بموجبها يحاول المصرف المركزي تحقيق استقرار سعر الصرف عن طريق تغيرات سعر الفائدة، وتدخلات سعر الصرف الأجنبي. وهذا يستوجب بعض المتطلبات الأساسية كسياسة سعر اقتصادية كلية مناسبة، وتتضمن تضخماً منخفضاً مع تثبيت قيمة العملة بالإضافة إلى المستوى المناسب للاحتياطيات الدولية، والمحافظة على تنافسية البلد والتركيز على الإطار المؤسساتي والقانوني، والاستقرار السياسي للدولة. انظر:

- **FREDRIC** S Mishkin,, **International Experiences with Different Monetary Regimes**, IMF, Washington, D.C, United States of America, 1999, P.97.

ولهذا الأسلوب عدة مزايا أهمها:

3- العمل على استبدال الأدوات الإدارية المستخدمة في إدارة السياسة النقدية تدريجياً بأدوات قائمة على أساس السوق وذلك كإحدى خطوات تعويم الليرة السورية.

4- ضبط الطلب على العملة الأجنبية بشكله الصحيح وخاصة في حالة الاستيراد إذ يجب التمييز بين استيراد السّلع الضرورية، وتقليل الطلب على السّلع غير الضرورية ممَّا يؤدّي إلى خفض الطلب على النقد الأجنبي، أي ترشيد الاستيراد بصورة اقتصادية عقلانية لتخفيض معدلات التضخّم المستورد، فهو يجعل المستوى المطلق للإيرادات متناسباً مع قوة النمو واستقرار الاقتصاد الكلي. وذلك بعد أن لوحظ زيادة تأثر معدلات التضخم المحلية بالواردات المصنوعة حيث بلغ درجة تأثره بالواردات المصنوعة 23.19329% في السنة الرابعة بعد أن كان 16.16187% في السنة الأولى وهذا الارتفاع مع مرور الزمن إنَّما يدل على قوة تأثير الواردات المصنوعة على معدلات التضخم المحلية.

وبالنسبة للصادرات فإنَّه لا بد من زيادة الصادرات والخدمات التي تحقق عوائد من النقد الأجنبي لها دور في تقوية العملة المحلية (الليرة السورية).

5- عدم اللجوء إلى سياسة تخفيض قيمة الليرة السورية بقصد التأثير في الصادرات والواردات لخدمة الميزان التجاري فالصادرات السورية المحلية غير مرنة نسبياً لجهة الطلب الخارجي ومرتبطة بالأداء الاقتصادي وبالإنتاجية أكثر من ارتباطها بتخفيض قيمة الليرة. حيث تتميز الصادرات السورية بعدم التنوع في الإنتاج السلعي وإنَّما التنوع في الطلب على السّلع المستوردة سواء منها الوسيطة أو النهائية حيث أنَّ التركيز على تصدير المنتجات الأولية يعني بشكل واضح انخفاض القيمة المضافة وتقلب الإيرادات من الصادرات الناجم عن تقلب أسعار هذه المنتجات وانخفاضها وبالتالي انخفاض معدلات التبادل لصالح الدول الصناعية التي تتبادل معها تجارياً. وبالتالي لا بد من تنمية قطاع الصادرات وتبني سياسة التوجه إلى الخارج من أجل تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي (إستراتيجية النمو من خلال التصدير Export Led Growth). بالإضافة إلى تنويع الهيكل السلعي للصادرات

١- إنَّه يستخدم آلية لتخفيض معدلات التضخّم وذلك عن طريق تثبيت سعر الصرف الاسمي في الدول التي يكون التضخّم فيها منخفضاً.

٢- إنَّه يتجنب مشكلة التناقض أو التضارب الزمني بتقديم آلية للارتباط بالسياسة النقدية. فعندما يكون هناك فرصة لتخفيض قيمة العملة الوطنية، فأنَّه سوف يتم تطبيق سياسة نقدية صارمة، والعكس من ذلك فإنَّه عندما يكون هناك ميل للعملة الوطنية بالاتجاه نحو زيادة قيمتها فإنَّه سيتم تطبيق سياسة نقدية مرنة. انظر:

- **FERNANDO** Alexander, **Inflation Targeting Exchange Rate Volatility and International Policy Coordination**, University of Minho, Manchester, United King Doom, 2002, P.571.

السورية من أجل تفادي التقلبات الكبيرة في حصيلة الصادرات الإجمالية، وتنويعها جغرافياً ووضع خطط ترويجية لفتح أسواق جديدة.

6- العمل على تحقيق التوازن بين نمو الكتلة النقدية M2 في سورية والنّاتج المحلي الإجمالي السوري لضبط معدلات التضخّم في سورية، ومن أجل الحفاظ على القوة الشرائية لليرة السورية. فالتحكم بالكتلة النقدية من أفضل الطرق للتأثير على الطلب الفعلي حيث يتم من خلاله التأثير في سعر الفائدة والاستثمار والاستهلاك وعلى المكونات الأخرى للطلب الفعلي.

7- تركيز الحكومة على التحديات الناجمة عن تراجع إيرادات النفط في المستقبل من خلال الحفاظ على الاستقرار المالي وفق إطار يحقق تحسناً في الموازنة غير النفطية. بالإضافة إلى اتباع الحكومة لإستراتيجية وقائية عندما تكون المبالغ الواردة إلى سورية حصيلة الصادرات النفطية، وذلك للتحصن من عدم استقرار سوق النفط الدولية، وبخاصة أنَّه يؤمن بحدود 45% من الإيرادات المحلية للخزينة، وبحدود ثلثي إيرادات الحكومة من العملات الصعبة.

8- بالنسبة للاستثمار الخاص فلابد للحكومة من أن توليه اهتمام خاص من خلال تشجيع تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية لتحقيق التنمية الوطنية من خلال تحديث التشريعات والقوانين (الثورة التشريعية).

9- التركيز على الاستثمار العام وإعطائه الأولوية على الإنفاق الجاري وذلك في ظل عدم توفر الآليات النقدية الفعَّالة في سورية وعدم تطور النظام المالي، خاصة أنَّ النفقات الاستثمارية تساهم بشكل أكبر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وخاصة إذا ما وجهت إلى تطوير البنية التحتية، على عكس النفقات الجارية التي لا تؤدي إلى زيادة الطاقة القومية للاقتصاد إلا في حدود زيادة الطلب الكلي.

10- زيادة حصة الرواتب والأجور والتعويضات بشكل مدروس من أجل زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الفعلي والذي يكون نتيجته تحريك العجلة الاقتصادية السورية إلى الأمام.

وبذلك يلاحظ أنَّ اتباع هذه الإجراءات المالية والنقدية سوف تسهم بشكل مباشر في ترك سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية آثاراً توسعية في النّاتج المحلي الإجمالي السوري وآثاراً أخرى ايجابية في معدلات التضخّم في سورية.

- **الخاتمة:**

الوضع الاقتصادي الراهن في سورية يتطلب مواجهة التحديات التي تظهر أمام سياسة سعر الصرف بالتالي لا بد من بذل الجهود الرامية إلى إصلاح سياسات سعر الصرف في سورية لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية وتطويرها كافةً، وذلك في الوقت الذي يهدد فيه التضخّم الاستقرار الاقتصادي ويؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنمو الاقتصادي في سورية نظراً لما يولده من آثار اقتصادية واجتماعية سيئة في الاقتصاد الوطني.

فبعد توحيد أسعار الصرف في سورية اختفى الحافز نوعاً ما لدى الأفراد للاعتماد على السوق غير النظامية لبيع ما لديهم ولشراء ما يلزمهم من العملات الأجنبية، مما أدى إلى زيادة الاحتياطيات الأجنبية في المصرف المركزي وبالتالي تحررت التجارة نوعاً ما. وبالتالي كي يستطيع الاقتصاد السوري أن يعوم عملته في المستقبل فنظامه النقدي بحاجة كبيرة إلى البناء والتصحيح فهو نظام يعتمد على شبكة مصرفية غير متناسقة ومحدودة، وهو لم يواكب التطور السريع الذي شهدته الأنظمة المثيلة في شتى أنحاء العالم وظل مفتقراً للعديد من المقومات الأساسية وللكفاءات والتقنيات الحديثة التي تسمح بتحسين الإنتاجية وجودة الخدمات في القطاع النقدي والمالي.

- المراجع:

- أولاً: المراجع العربية:

- أولاً: الكتب:

١. **أحمد** هني، **دروس في التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

٢. **الأمين** عبد الوهاب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط 1، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2002.

٣. **الببلاوي** حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة)**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 257، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.

٤. **بودياب** سليمان، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت/لبنان، 1996.

٥. **بيتر** بيتكي و**ديفيد** بريسيتكو، **طريقة التفكير الاقتصادية**، ترجمة ليندا الحمود، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، 2008.

٦. **جامع** أحمد، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1980، القاهرة/ مصر.

٧. **الجمل** برهان الدين، **المالية العامة**، دار طلاس، دمشق/ سورية، 1992.

٨. **الحاج** طارق، **علم الاقتصاد ونظرياته**، دار الصفا للنشر، عمان/ الأردن، 1998.

٩. **حداد** أكرم و**هذلول** مشهور، **النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)**، ط 2، دار وائل للنشر، عمان/ الأردن، 2008.

١٠. **الحريري** محمد خالد، **الاقتصاد الدولي العام**، منشورات جامعة دمشق، سورية.

١١. **حسن** توفيق عبد الرحيم يوسف، **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2004.

١٢. **حسن** سهير محمد السيد و**مصطفى** أحمد فريد، **الاقتصاد المالي بين النّظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/ مصر، 1989.

١٣. **حشيش** عادل أحمد، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت/ لبنان، 1992.

١٤. **خريس** جمال .... [وآخرون]، **النقود والبنوك**، ط 1، دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 2002.

١٥. **الروابي** نبيل، **نظرية التضخّم**، ط 2، مؤسسة الثقافة العربية، الإسكندرية/ مصر، 1984.

١٦. **زكي** رمزي، **بحوث في ديون مصر الخارجية**، مكتبة مدبولي، القاهرة/ مصر، 1985.

١٧. **زكي** رمزي، **مشكلة التضخّم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة/ مصر، 1980.

١٨. **زمان** كونستانتين، **مراجعة الاقتصاد السوري (منهجية لإعداد نشرة الاتجاهات الاقتصادية السورية)**، مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي ISMF، مشروع ممول من الاتحاد الأوربي، دمشق، تشرين الأول/ 2006.

١٩. **زهران** حمدية ، **مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية**، دار النهضة، 1971.

٢٠. **سليمان** مجدي عبد الفتاح، **علاج التضخّم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة/ مصر، 2002.
٢١. **سوزي** ناشد عدلي، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات حلب الحقوقية، سورية.
٢٢. **شامية** أحمد زهير، **اقتصاديات النقود والمصارف**، منشورات جامعة حلب، حلب، 2000.
٢٣. **شامية** أحمد زهير، **النقود والمصارف**، دار زهران، عمان/ الأردن، 1993.
٢٤. **شيحة** مصطفى رشدي، **التحليل النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، بيروت/ لبنان، 1985.
٢٥. **صادق** مدحت، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، دار غريب، القاهرة/ مصر، 1997.
٢٦. **عبد الرحمن** إسماعيل و**عريقات** حربي محمد موسى، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان/الأردن، 1999.
٢٧. **عبد العظيم** حمدي، **الإصلاح الاقتصادي في الدّول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**، زهراء الشرق، القاهرة/ مصر، 1998.
٢٨. **عبد العظيم** حمدي، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، 1996.
٢٩. **عبد العظيم** حمدي، **سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة/ مصر، 1987.
٣٠. **عبد الله** عقيل جاسم، **النقود و المصارف**، ط 2، عمان/ الأردن، 1999.
٣١. **عزلان** محمد عزت، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، بيروت/ لبنان، 2002.
٣٢. **عطوان** مروان، **النظريات النقدية**، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1989.
٣٣. **عفر** محمد عبد المنعم و**مصطفى** أحمد فريد، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/مصر، 1999.
٣٤. **عفر** محمد عبد المنعم و**مصطفى** أحمد فريد، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النّظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/ مصر، 1999.
٣٥. **عناية** غازي حسين، **التضخّم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/ مصر، 2000.
٣٦. **القاضي** حسين، **الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين؟**، دار الرضا للنشر، دمشق/ سورية، 2002.
٣٧. **قدي** عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 -2003.
٣٨. **قريصة** صبحي تادريس و**العقاد** مدحت محمد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت/ لبنان، 1983.
٣٩. **كنعان** علي، **النظام النقدي والمصرفي السوري**، دار الرضا للنشر، دمشق/ سورية، 2000.
٤٠. **مجيد** ضياء، **اقتصاديات أسواق المال**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/ مصر، 2005.
٤١. **محمد** عبد الباسط وفا، **المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في سوق الصرف الأجنبي (أسبابها، أنواعها، أسباب تلافيها)**، دار النهضة العربية، القاهرة/ مصر، 1998.
٤٢. **مندور** أحمد محمد و**محب زكي** إيمان محمد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية/ مصر، 1995.
٤٣. **الموسوي** ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/ مصر، 2000.

٤٤. **المهايني** محمد خالد، **منهجية الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية**، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1994.

٤٥. **هالوود** سي بول و**ماكدونالد** رونالد، **النقود والتمويل الدولي**، تعريب: محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض/ السعودية، 2007.

٤٦. **يونس** محمود، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، مصر، 1999.

– ثانياً: الأطروحات:

– أطروحات الدكتوراه:

١. **بربور** مشهور هذلول، **العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية/الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص28- 29.

٢. **جمعة** محمد محمد صالح، **السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو النّاتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2000**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005.

٣. **الزامل** خالد عبدو، **دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سورية**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، دمشق، 2005.

٤. **طالب** عبد الحميد، **الضرورات الرئيسية لإصلاح السياسة الاقتصادية وتفعيل دورها في عملية التنمية في سورية**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2005.

٥. **عثمان** مصطفى محمد، **أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة (دراسة مقارنة)**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 2006.

٦. **كامل** بكري، **الاقتصاد الدولي (التجارة الخارجية والتمويل)**، دار الجامعة، الإسكندرية/ مصر، 2002.

٧. **كامل** عمر عبد الله، **النظرة الوسطى لبعض القضايا الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة دكتوراه، جامعة ويلز، المملكة المتحدة، [د. ت].

٨. **طالاس** مسلم عبد، **دور المصرف المركزي في الأداء الاقتصادي في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق في سورية**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2009.

– أطروحات الماجستير:

١. **أكرم** ريم، **دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على عمليات القطع الأجنبي وانعكاساته على حساباته**، أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، 2001- 2002.

٢. **الجلال** أحمد محمد صالح، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخّم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990– 2003)**، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

٣. **حميدي** أيهم محمد، **أثر التطورات النقدية على ميزان المدفوعات في سورية 2000- 2006**، أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009، ص 146.

٤. **السمارة** مؤيد قاسم، **متغيرات السياسة النقدية وأثرها في استقرار دالة الطلب على النقد (الاقتصاد السوري دراسة تحليلية)**، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، 2008.

٥. **الشبول** نايف، **التضخّم في الاقتصاد الأردني- دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه**، أطروحة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 1981.

٦. **شجاع** صافي، **المصرف المركزي والسياسة النقدية "دور مصرف سورية المركزي في رسم السياسة النقدية في سورية"**، أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2007.

٧. **العلي** عادل محمد علي، **أثر سعر صرف الدينار الأردني على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن**، أطروحة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1997.

٨. **العناني** سعيد، **آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها- حالة مؤسسة الملح بسكرة-**، أطروحة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2005- 2006.

٩. **اليوسف** أحمد، **أثر تطوير السياسة المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سورية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2005، ص 124.

- ثالثاً: الأبحاث:

١. **بابكر** مصطفى، **سياسات سعر الصرف**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، [د.ت].

٢. **البازعي** حمد سليمان، **الانتقال الدولي للتضخم**، مجلة الإدارة العامة، العدد الأول، الرياض/ السعودية، 1997.

٣. **بوند** ماريان، **أسعار الصرف والتضخّم وحلقة العصر**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، مارس/1980.

٤. **الحامض** خالد و**حسن** صبري، **التضخّم (أسبابه وآثاره في سورية)**، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد 43، حلب/ سورية، 2006.

٥. **حسين** حيدر عباس .... [وآخرون]، **بنك السودان المركزي (الإصدارة رقم 7) خلال الفترة 2004 -1982**، بنك السودان المركزي، الخرطوم، السودان، ديسمبر/2005.

٦. **خضور** رسلان، **منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والواردات وإعادة توزيع الدّخل**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 31، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (معهد التخطيط القومي)، 2000.

٧. **الخليل** فادي ... [وآخرون]، **الأسباب الداخلية في تعديل السياسة النقدية في سورية**، مجلة بحوث جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد 3، المجلد 28، اللاذقية، سورية، 2006.

٨. **دليله** عارف، **الكتلة النقدية في سورية**، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 1995.

٩. **ستون** مارك و**أندرسون** هارالد، **أنظمة سعر الصرف: ثابتة أو معومة؟**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، مارس/2008.

١٠. **السيد** حسن موفّق، **ميزن المدفوعات والوضع الراهن لاقتصادنا النقدي**، مجلة جامعة دمشق، العدد 8، دمشق، 1986.

١١. **العباس** بلقاسم، **سياسات أسعار الصرف**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث والعشرون، الكويت، تشرين الثاني، 2003.

١٢.**عسيري** أحمد بن عبد الله علي، **نمذجة ديناميكيات تعادل القوة الشرائية (PPP): حالة معدلات الصرف الحقيقية للريال السعودي**، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 16، الرياض، 2004.

١٣.**عمار** سامية، **تأثير سعر الصرف على النّاتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري**، مجلة النهضة العربية، العدد 16، جامعة القاهرة، 2003.

١٤. **عمر** حسين، **تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي**، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثامن، العلوم الإدارية، الرياض/ السعودية.

١٥.**محبك** محمد ظافر و**الناشد** محمد، **التضخّم في الاقتصاد السوري (أسبابه، ونتائجه)**، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد 11، منشورات جامعة حلب، 1988.

– **رابعاً: الندوات والمؤتمرات:**

١. **السيوفي** قحطان، **أدوات السياسة المالية في سورية وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (قراءة في الموازنة العامة للدولة 2009)**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، دمشق، 2009، ص 149.

٢. **العظمة** عرفان، **السياسة النقدية في سورية**، ورقة عمل قدمت إلى ندوة البنك الإسلامي للتنمية حول السياسات النقدية، دمشق، 2000.

٣. **الصادق** علي توفيق و**لُطيفة** نبيل عبد الوهاب، **سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات عمل، العدد الثالث، من 21 إلى 25 سبتمبر 1997، الإمارات العربية المتحدة، 1997.

٤. **القاضي** حسين، **محركات الإصلاح الاقتصادي في سورية "مؤتمر الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية"**، دمشق/ سورية، 2005.

٥. **نجمة** إلياس، **المسألة الاقتصادية في القطر العربي السوري**، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005/3/1.

– **خامساً: التقارير:**

– **تقارير بنك سورية المركزي:**

١. **النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء** ، أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1995 -2008).

٢. **مكتب الحاكم لشؤون السياسة النقدية والدراسات، دراسة حول ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة**، مصرف سورية المركزي، دمشق/ سورية، 2007.

– **تقارير هيئة تخطيط الدولة في سورية:**

١. **المشاركون في هيئة تخطيط الدولة في سورية، تحليل الاقتصاد الكلي السوري/ مسودة المناقشة**، هيئة تخطيط الدولة، دمشق/ سورية.

٢. **هيئة تخطيط الدولة في سورية، الخطة الخمسية العاشرة 2006- 2010**، هيئة تخطيط الدولة، دمشق/ سورية، 2010.

- **تقارير وزارة المالية السورية:**

١. **وزارة المالية، البيانات المالية للحكومة حول مشاريع الموازنة العامة للدولة للأعوام (2010- 2005)**، ص 10.

- **تقارير صندوق النقد الدولي IMF:**

١. **طهاري** عمر **وبوت** أنتوني، **تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2005**، مرجع سابق ذكره.

٢. **مكارثر** ألن **ومارستون** ديفيد، **تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2009**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010.

- **تقارير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا):**

١. **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تحليل السياسات الاقتصادية الكلية من أجل التعاون الإقليمي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): تأثير تغير سعر الصرف الحقيقي على التجارة داخل الإقليم**، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003.

٢. **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2006 -2007**، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007.

- **تقارير مختلفة:**

١. **مجلس الوزراء المصري، أثر التّغير في سعر الصرف على معدّل التضخّم في مصر (Pass-Through Effect)**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (الإدارة العامة للتحليل الاقتصادي)، القاهرة، كانون الثاني/2004.

٢. **مجلس الوزراء المصري، حساب سعري الصرف الاسمي والحقيقي الفعّالين في مصر (الإصدارة الثانية)**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (الإدارة العامة للتحليل الاقتصادي)، القاهرة/ مصر، تشرين الأول/2005.

٣. **رئاسة مجلس الوزراء السوداني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام 2006 - 2002**، الجهاز المركزي للإحصاء، الخرطوم/ السودان، تشرين الأول 2007.

- سادساً: مواقع الانترنت:

١. **ناركزيفسكي** آدم، **نظريات تحديد سعر الصرف**، موقع مكتوب الأعمال، الرابط:
http://avg.urlseek.vmn.net/search.php?lg=en&mkt=en&type=dns&tb=ie&tbn=avg&q=business%2Emaktoob%2Ecom, 25/ أيلول/ 2007.

- ثانياً: المراجع الأجنبية:

2. **AGARWAL** R.N, **Exchange Rate Determination in India Endogenising Foreign Capital Flows and Some Entities of the Monetary Sector**, Institute of Economic Growth, Delhi University Enclave, Delhi/ India, 1998.
3. **AL- BASSAM** Khalid, **Domestic and External Sources of Inflation in Saudi Arabia: an Empirical Study**, King Abdul-Aziz University Journal, vol. 13, N°:1, Jeddah, 1999.
4. **ARTHUR** O'Sullivan and **SHEFFRIN Steven M. Economics: Principles In Action,** Pearson Prentice Hall, New Jersey, United States of America, 2003.
5. **ARTUS** Jacques R, **Methods of Assessing the Longer Run Equilibrium Value of an Exchange Rate**, Finance and Development Journal, Vol: 15, N°:2, Washington DC, United States of America, Jun/ 1978.
6. **BAHMANI** Oskooee M., S, … [and others], , **"Are Devaluations Contractionary in Asia?"**, Journal Of Post Keynesõan Economõcs, Vol: 25, 2002.
7. **BEETSMA** Roel M. W. J, **Reconciling Stability and Growth, Smart pact and Structural Reforms**, IMF, Washington, United States of America, 2004.
8. **BELAISCH** Agnes, **Exchange Rate Pass- Through in Brazil**, IMF Working Paper, 03/141, International Monetary Fund, Washington/ United States of America, 2003.
9. **BERUMENT** Hakan, **PASAOGULLARI** Mehmet, **Effects of the Real Exchange Rate on Output and Inflation: Evidence from Turkey**, The Developing Economies, Ankara/ Turkey, December/ 2003.
10. **BHATTACHARYA** Rina, **Exchange Rate Regime considerations for Jordan and Lebanon**, Working Paper, No 03/137, IMF, Middle Eastern Department, United States of America, 2003.
11. **BILLMEIER**, A. and **BONATO** L, **Exchange Rate Pass- Through and Monterey Policy in Croatia**, Working Paper, N°: 02/109, IMF European Department, United States of America, 2002.
12. **BISHOP** Mattew, **Economics**, 58th.ed, McGraw, London, United Kingdom, 2004.
13. **BOYD** Derick , **Dynamic Specification in The Measurement of The Impact of Exchange Rate Adjustment on Output: Jamaica 1960-90**, University of East London, United Kingdom, 28 October, 1995.
14. **BROWN** Sophie … [and others], **Guide to Economic Indicators (Making Sense of Economics)**, 6th.ed, McGraw Hill, London, United Kingdom, 2006.
15. **BUFFIE** E, **Devaluation, Investment and Growth**, Journal of Development Economics, Vol. 20, N°: 2, United States of America, 1986.
16. **CALLEN** Tim, **What Is Gross Domestic Product?**, Finance and Development Journal, Washington DC, United States of America, December 2008.
17. **CATAO** Luis A.V, **Why Exchange Rate?**, Finance & Development Journal, Washington DC, United States of America, September/2007.
18. **CHOU** L. W, and **CHAO** C. C, **Are currency devaluations effective? A panel unit root test**, Economics Letters, Vol.72, 2001.
19. **CHRISTOPHER** Ragan and **RICHARD** Lipsey**, Macroeconomics,** Pearson Education Toronto, Canada, 2008.
20. **COPELMAN** Martina and **Alejandro** M. Werner, **"The Monetary Transmission Mechanism in Mexico"**. *Working paper*, Federal Reserve Board, 1996.

21. **DORNBUSCH** R, …. [and others], **'Extreme Inflation: Dynamics and Stabilization'**, Brooking Papers on Economic Activity 2, 1990.
22. **DRABEK** Zdenek and **BRADA** Josef C, **Exchange Rate Regimes and the Stability of Trade Policy in Transition Economies**, Working Paper ERAD-98-07, World Trade Organization, Economic Research and Analysis Division, Arizona State University, United States of America, July/1998.
23. **DUNN** Robert M and **MUTTI** John H, **International Economics**, 6th.ed, Taylor & Francis e-Library, New York, United States of America, 2004.
24. **DWICK** P.H, **Modern Economics**, Longman Group Limited, United States of America,1986.
25. **DWYER**, J, [and others], **Exchange Rate Pass – Through: The Different Responses of Importers and Exporters**, Research Discussion Paper, N°: 9304 Economic Research Department, Reserve Bank of Australia, May/ 1993.
26. **EDWARDS** S, **Are Devaluations Contractionary?**, The Review of Economics and Statistics, Vol. 68, 1986.
27. **EDWARDS** Sebastian, **Exchange Rate Misalignment in Developing Countries**, World Bank Occasional Paper 2, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1988, P.59.
28. **EITEMAN** David K., **STONEHILL** Arthur I, **Multinational Business Finance** , 10th ed, Pearson Addison Wesley, United States of America, 2004.
29. **EL-RAMLY** Hala and **ABDEL-HALEIM** Sahar M, **The Effect of Devaluation on Output in the Egyptian Economy: A Vector Auto regression Analysis**, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 14 (2008), Euro Journals Publishing, Inc. 2008.
30. **FAUST** J and **ROGERS** J, **Monetary Policy Role in Exchange Rate Behavior**, International Finance Division, Federal Reserve Board, United States of America, February/2000.
31. **FERNANDO** Alexander, **Inflation Targeting Exchange Rate Volatility and International Policy Coordination**, University of Minho, Manchester, United King Doom, 2002.
32. **FREDRIC** S Mishkin, **International Experiences with Different Monetary Regimes**, IMF, Washington, D.C, United States of America, 1999.
33. **FREDRIC** S Mishkin, **The Channels of Monetary Transmission: Lessons For Monetary Policy**, NBER Working Paper Series, working paper No:5464, 1996.
34. **FREDERIC** S. Mishkin, **The Economics of Money, Banking, Financial Markets**, 7thed, Person Addison Wesley, Boston, United States of America, 2004.
35. **FREIDAN** S. Mdfaero, Using Econometrics, Person Edut, Boston, United States of America, 2006.
36. **GÄRTNER** Manfred, **Macroeconomic**, 2ed.ed, Prentice Hall, Harlow, United Kingdom, 2006.
37. **GRIFFITHS** Alan and **WALL** Stuart, **Applied Economics (An Introductory Course)**, 8th.ed, Prentice Hall, New Jersey, United States of America, 1999.
38. **GROEN** Jan J and **LOMBARDELLI** Clare, **Real Exchange Rates and The Relative Prices of Non-Traded and Traded Goods: An Empirical Analysis**, Bank of England, United Kingdom, 2004.
39. **GUERORGUIEV** Nikolay, **Exchange Rate Pass- Through in Romania**, Working Paper, No: 03/130 IMF, European Department, United States of America, 2003.

40. **GUTIERREZ** Carlos M, **Measuring the Economy (A Primer on GDP and the National Income and Product Accounts)**, U.S. Department Of Commerce, United States of America, September 2007.
41. **GYLFASON** T and **SCHMID** M, , **Does devaluation cause stagflation?**, Canadian Journal of Economics, Vol. 16, 1983.
42. **HACKER** R Scott and **HATEMI** Abdul Nasser, **Tests for Causality Between Integrated Variables Using Asymptotic and Bootstrap Distributions: Theory and Application**, Taylor and Francis Journals, vol. 38(13), 2006.
43. **HARBERGER** Arnold C, **The Real Exchange Rate: Issues of Concept and Measurement**, University of California, Los Angeles, United States of America, June/ 2004.
44. **HARRIS** Neil, **Business Economics (Theory and application)**, 1st.ed, Butterworth-Heinemann, Oxford, United Kingdom, 2001.
45. **HARVEY** A.C, **The Econometric analysis of time series**, 2nd Ed, BP Wheaton Ltd. Exeter, United States of America, 1990.
46. **HIRSCHMAN** A.O, **Devaluation and the Trade Balance: A Note**, Review of Economic and Statistics N°: 31, United States of America, 1949.
47. **HOSSAIN** Monzur, **Currency Regime Choice: A Survey of Empirical Literature**, Working Paper N°.885, AIUB-BUS-ECON-2008-11, American International University-Bangladesh (AIUB), April/ 2008.
48. **JEROEN** C.J.M and **BERGH** van den, **Abolishing GDP**, Tinbergen Institute, Amsterdam, Netherlands, February/ 2007.
49. **KALYONCU** Huseyin … [and others], **Currency Devaluation and Output Growth: An Empirical Evidence from OECD Countries**, International Research Journal of Finance and Economics, ISSN 1450-2887, Issue 14, Euro Journals Publishing, Inc.
50. **KAMAS** L **'Monetary Policy and Inflation under the Crawling Peg: Some Evidence from VARs for Colombia'**, Journal of Development Economics 46, 1995.
51. **KAMIN** Steven B, **"Exchange Rates and Inflation in Exchange-Rate Based Stabilizations: An Empirical Examination",** International Finance Discussion Paper N°:554, Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington, D.C, United States of America, 1996.
52. **KAMIN** Steven B and **KLAU** Marc, **Some Mult-Country Evidence on the Effect of Real Exchange Rate on Output**, Bank for International Settlements (Monetary and Economic Department), Basle, Switzerland, September/ 1997.
53. **KANDIL** Magda**, Impact of exchange Rate Policy**, International Monetary Fund, Washington/ United States of America, 2004.
54. **KANDIL** Magda, **The Effects Of Exchange Rate Fluctuations On Economic Activity In Turkey**, The Western Hemisphere Department, International Monetary Fund, Washington, D.C, United States of America, 2004.
55. **KENNEDY** Peter E, **Macroeconomic Essentials: Understanding Economics in the News**, 2nd.ed, Congress Cataloging- in-Publication, United States of America, 2000.
56. **KETTELL** Brian, **Economics for Financial Markets**, Butterworth Heinemann, Oxford, United Kingdom, 2002, P.205.
57. **KIPICI** Ahmet N, **The Real Exchange Rate Definition And Calculation**, Center Bank of Republic of Turkey, Publication N°: 97/1, Ankara/ Turkey, 1997.

58. **KRUGMAN** P, and **OBSTFELD** M, **International economics: Theory and policy**, 6th.ed, Reading, Mass: Addison Wesley, Boston, United States of America, 2003.
59. **LEIGH** Danial and **ROSSI** Marco, **Exchange Rate Pass – Through in Turkey**, Working Paper, No: 62/204 , IMF, European department, United States of America, 2002.
60. **MALIK** Hamza Ali, **Calculation of the Real Exchange Rate**, The Lahore Journal of Economics, Vol.2, N°:1, Lahore/ Pakistan, 2007.
61. **MANKIW** N. Gregory, **Economics**, 5th.ed, Worth Publisher, New York, United States of America.
62. **MARC** Klau, **Exchange Rate Regimes and Inflation and Output in Sub-Saharan Countries** , Bank for International Settlements (Monetary and Economic Department), Basle, Switzerland, March/ 1998.
63. **MAUNDER** Peter, ... [and others], **Economics Explained**, 3rd.ed, HarperCollins Publishers Limited, London, United Kingdom, 2000.
64. **MEYER** Laurence H, **Inflation Targets and Inflation Targeting**, Center for Strategic and international Studies, Washington, D.C, United States of America, 2002.
65. **MIYAJIMA** Ken, **Real Exchange Rates in Growing, Economies: How Strong is the Role of the Nontradables Sector?**, IMF Working Paper, European Department, WP/05/233, Washington, United States of America, December/ 2005.
66. **MOHIEDIN** Mahmoud and **KOUCHOUK** Ahmad, **On Exchange Policy: The CASE of Egypt 1970-2001**, The Industrial Bank of Kuwait, The IBK papers, Series N°:76, Kuwait, March/ 2004.
67. **MORLEY** Samuel A, **"On the Effect of Devaluation During Stabilization Programs in LDCs"**, Review of Economics and Statistics, , 1992.
68. **MULHEARN** Chris and **VANE** Howaed R, **Economics**, 4th.ed, Macmillan, London, United Kingdom, 1999.
69. **NESSEN** Marianne, **Inflation Targeting over the short, Medium and Long Term**, Department of Research, Rksbank, Sweden, 2002.
70. **NGUYEN** N. T and **KALIRAJAN** K **Can Devaluation be Effective in Improving the Balance of Payment in Vietnam?**, Journal of Policy Modelling, N°: 28, 2006.
71. **ODUSOLA** A.F and **AKINLO** A.E , **Output, Inflation , and Exchange Rate in Developing Countries: An Application to Nigeria**, June/ 2001.
72. **OSKOOEE** Mohsen Bahmani .... [and others], **Is PPP Sensitive to Time-Varying Trade Weights in Constructing Real Effective Exchange Rates?**, The University of Wisconsin-Milwaukee, Milwaukee, WI 53201, 2005.
73. **PATERSON** W.C, **Income, Employment and Economic Growth**, Norton and Co Inc, New York, United States of America, 1967.
74. **RAMIREZ** Regas C , **Currency Substitution in Argentina, Mexico, and Uruguay**, IMF Staff Papers, Vol. 32, Washington/ United States of America, 1985.
75. **RAO** B, **Co-integration for the Applied Economics**, The Macmillan Press Ltd, New York, United States of America, 1994.
76. **ROBERT** F Meigs, **Accounting: The Basis for Business Decisions**, MacGraw-Hill Publishing Company, New York, United States of America,1990.

77. **ROGERS** John H and **PING** Wang, **Output, Inflation and Stabilization in a Small Open Economy: Evidence from Mexico**, Journal of Development Economics, N°: 2, United States of America, (271–93), 1995.
78. **RUIZ-NÁPOLES** Pablo, **The Purchasing Power Parity Theory And Ricardo's Theory of Value**, Contributions to Political Economy, Vol. 23, Cambridge Political Economy Society, 2004.
79. **SALEH** A., **The Budget Deficit And Economic Performance A Survey**, economic working papers series, wp 03-12, University of Wollongong , Australia, 2003.
80. **SAMUELSON** Paul. A and **NORDHAUS** William. D, **Economics**, 18th.ed McGraw Hill, Boston, United States of America, 2003.
81. **SANTAELLA** Julio and **ABRAHAM** E Vela, **"The 1987 Mexican Disinflation Program: An Exchange- Rate-Based Stabilization?"** IMF Working Paper N°: 96/24. 1996.
82. **SAUER** Christine, **BOHARA** Alok K, **Exchange Rate Volatility and Exports, Regional Differences between Developing and Industrialized Countries**, Review of international Economics, 2001.
83. **SCHMITT-GROH´** Stephanie and **URIBE** Mart´ın, **International Macroeconomics**, Duke University, Durham/North Cardina, United States of America, 2007.
84. **SCHMIDT** Stephen J, **Econometrics**, McGraw-Hill, New York, United States of America, 2005.
85. **SHEELEY**, C. A. **'Unanticipated inflation, devaluation, and output in Latin America'**, World Development, 14: United States of America, 1986.
86. **SHEKHAR** K. C, **Banking Theory and Practice (Incorporating Banking Law and Foreign Exchange)**, UBS Publishers, London, United King Doom, 2000.
87. **SHIM** Jae K and **CONSTAS** Michael, **Encyclopedic Dictionary of International Finance and Banking**, Library of Congress, United States of America, 2001.
88. **SLOMON** John, **Essential of Economic**, Financial Time, 2001.
89. **SODERSTEN** B.O and **Reed** G. **Export Subsidies and Minimum Access Guarantees in Agricultural Trade: A developing Country Perspective**, World Development, Vol. 15, (5), United States of America, 1994.
90. **TAYLOR** L and **ROSENWEIG** J, **Devaluation, capital flows, and crowding out: a CGE model with portfolio choice for Thailand**, The World Bank Working Paper, 1984
91. **TERENCE** C. M and **PENTECOST** E. J, **'The Real Exchange Rate and The Output Response in Four EU Accession Countries'**, Emerging Markets Review 2, 2001.
92. **UPADHYAYA** K.P, **MIXON** R, **Exchange rate adjustment and output in Greece and Cyprus: evidence from panel data**, Applied Financial Economics, Vol.14, 2004.
93. **VINH** Nguyen Thi Thuy and **FUJITA** Seiichi, **The Impact of Real Exchange Rate on Output and Inflation in Vietnam: A VAR approach**, Kobe University (Graduate School of Economics), Japan, December/ 2006.
94. **WALGENBACH** Paul H .... [and other] , **Financial Accounting**, Harcourt Brace Javonovich Inc, New York, United States of America, 1973.
95. **WALKER** David, **Ten Principles of Macroeconomics**, 3ed.ed, Thomson, Australia, 2006.

96. **WANG** Cheng, **Macroeconomics**, Department of Economics, Iowa State University, United States of America, Spring, 2007.
97. **WANG** Peijie, **The Economics of foreign Exchange and global Finance**, Springer, United Kingdom, 2005.
98. **XIAOYUN** Fan, **The Portfolio Approach to Exchange-Rate Determination**, Nankai University, China, 2007.

Abstract

The exchange rate is one of the most important tools of Macroeconomic analysis in the economy, which affects on various aspects of the economic performance of the state. Where the exchange rate affects on the cost of imported goods and services, export industries, the rates of inflation, Gross Domestic Product (GDP), employment and on the deficit or surplus of balance of trade .... etc.

This research includes studying the effect of exchange rate generally on the Gross Domestic Product, then on the Gross Domestic Product in Syria and the effect of exchange rate generally on inflation then on the inflation in Syria.

And as such will be the study through two chapters:

Chapter I about the effect of exchange rate on Gross Domestic Product (GDP), which displays in the first Mbgesh concept of the exchange rate and development of exchange rate policy in Syria. the second Mbgesh about exchange rate effect on gross domestic product in the economic literature and then the effect of U. S dollar nominal exchange rate on Gross Domestic Product in Syria, by building a multi linear model using Vector Auto Regression model (VAR) and Ordinary Least Square (OLS) model which gross domestic product is dependent variable, and all of (private investment expenditure, government expenditure, exports, imports, and exchange rate) independent variables in the study. That's after doing each of Augmented Dikey Fuller Test to test co- integration degree of variables, Johansen Co-integration Test to knowing co- integration of variables and Granger 's Causality Tests, Impulse Response Function Tests, Variance Decomposition Tests.

Chapter II presents the effect of exchange rate on inflation, which displays in the first Mbgesh concept of inflation, types, ways to measure, and the second Mbgesh about the effect of exchange rate on inflation in the economic literature and then in Syria, by building a multi linear model using Vector Auto Regression model (VAR) and Ordinary Least Square (OLS) model which inflation is dependent variable, and all of the U. S dollar nominal exchange rate, money supply, oil exports and imports manufacture) independent variables in the study. That's after doing the same previous Tests

On the basis of descriptive and analyzing study it will prove deflationary effect of U. S dollar nominal exchange rate on the Gross Domestic Product in Syria, and positive effect of U. S dollar nominal exchange rate on inflation in Syria.

Certificate

It hereby to certify that work described in this described in this dissertation is the results own investigation under the supervision of **Dr. Mohamed Saiid Farhood** and **Dr. Khder Al- Ourfali** and reference to other work has been duly acknowledged in the text.

Director of study

Dr. Mohamed Saiid Farhood **Dr. Khder Al- Ourfali**

Candidate
Joan Fedaa Al-Deen Hamo

* * *

It is hereby declared that this work " **The Effect of Exchange Rate on Domestic Product and Inflation in Syria"** has not already been accepted for any degree, nor is it being submitted currently for other degree.

Candidate
Joan Fedaa Al-Deen Hamo

* * *

Aleppo University
Faculty of Economics
Department of Economics
and International Relations

The Effect of Exchange Rate on Domestic Product and Inflation in Syria

A thesis submitted to faculty of economics in candidacy for the degree of the master in economics and international relations

Prepared by
Joan Fedaa Al-Deen Hamo

Supervised by

Prof. Dr	**Prof. Dr**
Mohamed Saiid Farhood	**Khder Al- Ourfali**

2011